

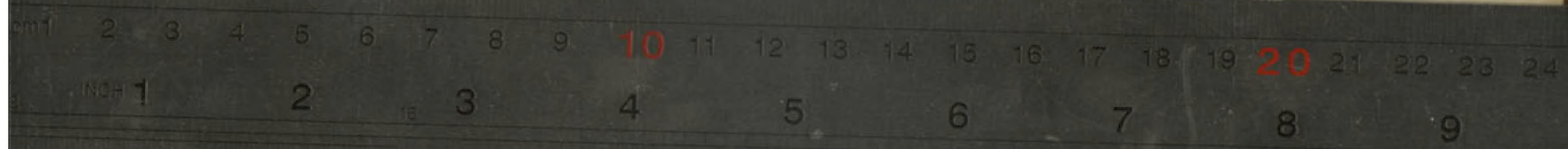


بازدید شد
۱۳۸۱

بازرسی شد
۹۳ - ۹۴



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
اسم کتاب	نور و خبر ابریه
مؤلف	ابراهیم بن محمد بن محمد
موضوع	تألیف و تاریخ و طبقات برآینه شفا
تأسیس	۱۳۰۲
شماره دفتر	۱۶۳
شماره	۱۰۹



الأمم ووجه الأبراهيمية من معارف علماء العلماء الفاضل الواصل الصالح ميرزا ابراهيم علي
علي بعض السقا

عدد اوراقها ۱۴

بازدید شد
۱۳۸۱





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل العظيم الذي هو في الحقيقة
الادبي مقام النبوة الانسانية التي هي في الحقيقة
تحت دعوى ابراهيم وارثه فاعلموا ان الله تعالى لم يجعل
في الاخرى واجعلني من رتبة الغنى فاعلم انك ما لو اذنت
واخرج من قلبك محبة الدنيا والاخرى وانسج دانتك
من فاكهه معاذة ودر الهن والواحدة وطهرت حقيقك
صفتها وعن سائر الاشياء فحين كنت كذا فاعلم
ربك لا يادها لحيوة الرغدي والحق الانساني
لك ثم طوبى قولوا الاخوانا فوجوا على طرب
فخرجوا من ترميد وتحتقن بان يصير من تفضله
مقامنا وانسانا وانسانا وما فيها علوة كل السادات
وكيف لا نرجو ان ترميد ولا نتحقن انظر لاي مقام
انفتت وقرنت فاون تحت قدمك ارض سما اى
وكروى قوم طالب وديارى وفيه طبع لطيف عند شرب

المقدس الاخرى

تقوية

نخفت: حيث
وتوصلت
ودكرنا

وفور ترميد سعادته صمد واخرى واسارة لا تفسد ترميد علوة عالية علوة
وسو ابقاوا لواجبها الى رجب برين كات انما تفضل ان سبنا وان يرضى علينا
وان يصل اليها سعادته على الفضل والرتبة لا القية الكبرى وفيها لا لانا
الاثر بقات وحصل اليها لواجب هذا البيت المحرم وتعليقات اقيمت علينا
من طواعية هذا الحرم العظيم فليسا ساء محمدنا وسنا واما رجب فون لك يظهر
وقد ايقظ على لطيف مبارك ابرك فاسال الله ان يفتح رجاءنا وان يصون طيننا
اننا كرم من جدي وكريم دارم من نطق ورحم والعلوة على سبنا سيدنا
سلطان الملك والامير والمسلمين محمد وآل اجمعين فتوصل به وهو الوكيل
الموصل المنية والشفع الشافع الشفع الذي يحسن تصور رتبه نظر الامر به
عند ربنا من رتبة خد صاحب وهو الله الواحد القهار والقادر المقدر العظيم
يقين ان يصير جميع العاصم حاصلة تحفة من ترميد الله من تصور الخرم
لنفة قليلة اقل من هذه المرات والاعطيات فكيف بهذا المرات وما فوقها
فما فوقها التي ترميد على حق ان يصير رتبه تحفة بها وبمن تفضل انك العليا لهم
اعنا في جميع امورنا واحوالنا وارضاعنا وفوائدها وواجباتها وما فيها من دنيا
واخرنا وبرحم الله عبدنا قال انبيا ايها الاخوان ونفعا الله تعالى وانما كم في
تحصيل ما رغبه ومن الاخر اريد الاحباب عما يخطه ان هذه الكلمات التي ترميد
بها وكشفنا من تفضله وكرمه ما شئت على عبادة والهدية مما وارتد على حال
نصدر رغبنا اب التفتيش والاستغفار وطلب تحقيق تحقيق ما وقع من شيب
الربس العظيم الذي راسنا والحكام والفضلاء ومن كذا خدوسم يستند اليها

واساتہ شاد

الحمد لله

المجلد الثاني

المواد التي من تحتها يحتمل كلامه وعرف كمنزلة من امره فقد فاز بالاسم على ما لا
عليه رد او يحيا وتعب كلامه البطالة ونقصا فان ذلك باب غريب ووجه الاستدلال
على الخطأ والارضا وقد رتب الى معارضة معارضة الانطباع وانما رد المناظر الى الراجح
من كلامه الالهييات الشفاء والنجاة والتعليقات خمسة واقسمه الى اخرها فانه
الباب في قوله الحق في هذه السبابة معارضة الانطباع حسن اتفاق وكيف دونه
اشيخ الرئيس خواجه الله غير خراشا ومن سبب الطالعين فوق مقوله بقوله هذا القول
واشاره الى ما في حيث كل دوات الحق في قوله وان على مرآة التي اشارة المعاشرة
بغير الحجاب ذكرنا في اشياء بعض التعليقات كيف وكلام الاكاره ولا سيما
والاستبان من معني مقوله اشيع على الزور والادوات وما يشبهها كما اشار اليه
اشيخ لاشل من اني مواضع شتى منها ما ذكره الالهييات الشفاء انما عرض وان
من الفصل من ريزه ايدى بمرور وتقول الغاطل طاهر مستندة او خطأ ولقد ايدى
نصف من الكثرة للحجاب بل الانبياء الذين لا ياتون من جهة فقط او هو وسد وبغير فهم
بذلك شغل قلبه من جهة الاستسكس العلم ومنها ما ذكره اشيع من موضع اخر كرس
الشفاء في عرض بشأن المعلم الاول واعلم ان هذا الفصل قد قصد كشيء من الامور
اخفا الحق فيها بل يعرف من له منه على الكتب ومنها ما ذكره في مرتبة اخرى من الشفاء
في شأنه وان كثر اما ذكره في مرتبة اخرى من الشفاء احتمالات لا تافى من هذا ولكن
المباحث والمجالب اذا كان بشر من الاستشارة القديمة برتبة العتمة فلا يستبد
من الخطا والسوء والسيان اللهم حفظنا واغفر لنا ولجميع المسلمين
اصح شريفا والى مراتب كثير من هذه المقوله التي هي في الالهيات مستوفى انشا

بعضها وكانت متفرقة متفرقة في كثير من النسخ ولا سيما في المجلد الاول والثاني من شرح
البيان الشفا. ولكن قلنا في هذه المقدمة من التفصيلات والاستغالات بل من قوله
اخره اصل الحق الساطع الحكيم المحدث الفقيه ما ياسبها في المجلد الاول من شرح
البيان الشفا او ما اكثره ويطبق معقوده وهذا المجلد قد غاب عنا في نسخ المجلد
الذي كل ما وقع فيه كان خيرا مستورا متجا للخرات الخيرة والبركات العظيمة والعباد
العظيمة كيف لا ولا غير فما وقع في كل وقت وكل طريق وكل مكان ولا سيما هذه الدنيا
انتمى بالاشكال المتعاضد والمطالب التي قد غرق فيها بوجه ما يستمر فيها وزوجها
كل ما ينبغي وفوق ما ينبغي النظر لا سيما ما يفيض الا على منتهى شرف ما بين مبادئ العقول
فكيف لا يزج ولا تحقق مع الوسائل العجيبة والسموات الشريفة ولا تنظر الى
استعداد القائل وما هو وراءه وعمله وانظر الى كرم الدرر بحمل من اصل استعداد
ايضا فحينئذ من لا سابق استحقاق وقد استعدا ونعم ما ذكره الشيخ الرئيس قال
القضا والقدر ليسا معا مقصودين على الاستحقاق فقط بل المشهور ان القضا
القدر شكل موكول لا الله تعالى كيف وكل شيء وكل الجا وكل اعطاء وكل تقدير وكل الهام
على كل وجه لا يشابه شرطوا احاد لا في واقعتهم سابق سبل سيرة وهو على كل شيء قدير
قد علمنا ذلك وحققنا ذلك وسبحتم بوجهه لا يخفى وكان سروده موجودة في البها
التي كتابها وبلغه فزجول تحقق ان استغنى عن كل شيء غيره ونعم الماتور الصادق
من احب ان يكون اعني الناس يمكن بما في ربه الله او في منتهى ربه وكان هذا
منطقا او معروفا وتعرفنا قد يناسب لما وقع فيه العلم اجبتا من مستغنى عن
بغائناك والحق المستغنى بالحقين باعنائك واعنائك وهو شيا الحكيم على ما

والله اعلم

بعض مراتب تفصيلات اخرى انتم لا يكون مناصرنا وان كان حضورنا وخدمتنا
الحقيقة مساوئ لم يخرج مجال كيف وكل شيء من شيا الاسباب وقرب من
الاسباب اولى وانتم واقف في الحسب كيف والاعتقاد على الاسباب الخفية الغيبية التي قد
وجدت من سب الاسباب حيث انها من سب الاسباب واليه ينبغي بل عاين
الاسباب كيف والتسليم على التصور لا سيما غيرك وان كان وسب ذلك من حرم بل
محدود لا يزال العلم خلفي من الوسائل والوسايل وتفرق العلم ووصلني واوصلني
عين الازل من شمس موفيق الله وشيئة لا يذوقه قلبه منها ورسا ان الله انما
استبدى العلم في استبدى الفاضل الحق الموفق الحكيم اغفر له الاخضر والحسن الاحمر
واجب الخلقان الذي كان لم يغير له العين بل لم يترك الرجع والقلب بل رجع
وحيرة القلب لارواح الاوانع العلم فقد واحفظ وحصل لجميع متعاضدة في الدنيا
والآخرة وفوقهما واحكام من المؤمنين العارفين الزمانين وادخله في كنفك
واما لك يارب العالمين وان انقذت المباحثة في هذه الرسالة مع غيرنا من
والافتاق والتعريف الباطني والظاهر في نبي ان يستبها بعد ان انتمى بالانوار
الارضية وكانها في شانهان شان المودعة فيها وعربية تامة الملوك حكيمه
قد فلتها ليعاين في انوارها واما انما شمس مقعدا على الله ثم موكلا عليه
عجا، اليه اللهم بل صدق الزكوال والسكان لتحقيق المعاني والبيان من
وفاق الحكيم اسرار النوراني ودراسة الاراء والحق والتحقق بحقائق الايمان
وافند من خطرات الاوثام ووساوس الشيطان واجلس من الزهنيين الى
رحمتك المستغنى الواسعين لما كرت على اكرم وفدك الراغبين لك العلم

أصل على وجهي كذا والراسط لا يصلح كذا وجعلنا من المؤمنين الذين يدينون
 الصالحين المحققين كذا الشيخ الرئيس فمن الله تعالى من عبادته والحمد لله
 واسكنني في دار يسكن فيها كذا في كتاب الشفا في أوائل كتاب الفاعلية ما من بعد ما بين
 بعض ما بين قاله على أن لا يصح يمكن أن يدخل تحت من المقولات في السطوح على
 أي وجهه ويحل تحت أن تحت من الأرض هذا الكتاب هو أن يعتقد أن الأمور عرفت في
 اجناس على وجهي الوجودات وعليها يقع الالفاظ المفردة المعقولة الأمور عرفت مسلمات
 وأن لم يعلم أن واحد منها جرم وأن السقاة الباقية لغيره من غير أن يبين كذا بل
 يجب أن يعلم قبل ذلك لا يجب بل لأن من يبين كذا أن الحقيقتين والقياسات
 من غير أن يبين مفردة ذلك المدخل بقوله لا من غير أن يبين كذا أن كل
 منها من الحقيقتين لا لفظ مشترك ولا دل على أنه غير مفرد ولا يجب بل في أمثلة
 التعريف أن يعلم أن الحقيقتين على الأنواع التي تحتها وتفرع الجنب وأن ليس شيء كما
 ولا شك أن الأمور عليها كذا متوفرة لما يتبعها وكذلك الكثرة من شئ في كذا
 الكتاب بعد تلك الالفاظ في بوجهه ذلك حال الجنب إلى ذكر فيها فاعلم أن
 ذكر الالفاظ على الحق ما أتوا لك هو أن ذلك المباحث قد ذكرت في الكتاب
 الذي هو الأصل وأنهم قد أشاروا كذا المحققين المحققين أن يكون هذا الكتاب نظرا
 في الالفاظ الوجودات في الالفاظ نظرية حيث لا بد لها بالالفاظ المفردة ليست
 البراهين التي يقع أن هذه السقاة لغير البراهين الالفاظ على أحوال وجودها ولا بد
 برهان على ذلك من حيث لا بد لها بالالفاظ المفردة وكذلك الحال في تلك
 المباحث الأخر فإذا كان بيان هذه الأحوال فيها معتقدا بالنظر من حيث لا بد

لم يكن لا شيء من الذي يتعقد من شئ بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث لا بد
 ثم من حيث لا بد لها بالالفاظ فيكون قد جمع وجهها النظر على أن كل ما ينظر في
 أحوال من حيث لا بد وجوده فقد شيع مع ذلك بحاله من حيث لا بد له على فان
 لكل حقيقة من الوجود مطابقة من الالفاظ نعم لو كان كذا لا عليها فاعلم أن الالفاظ
 الوجود كذا من البعث في هذا الكتاب معتقدا عليها وينفرد بها ولكن بالجرى
 أن نعلم أن هذا الأمر عرفت من العرض هذا الكتاب خرج من هذه النظرية ليس
 من شئ أولى ولا من شئ ليس له دقة وأما الحقيقتين فليس على من ذلك أن
 يعتقد من هذه الأمور كذا وضعا على سبيل التبع فيقولون إن هذه جماع هذه الأمور
 التي يقع عليها الالفاظ المفردة ومنها يولف الالفاظ المركبة بل على الأمور التي هي
 في النفس عموما وأما المعاني المركبة في النفس التي يجب الذي هو بل على ذلك
 وأن لم يكن هناك لفظ البتة كما لا يقولون أيتم شئنا وأما الأمر من على أن هذا
 بحث منطقي وأن هذا متعلق بان الالفاظ لا على ذلك فكل بحث فذلك بطله وأما
 والآن فنقول قلت ثم تتبع منها ما تقدم وعادة شئنا أي بقاء ونقول أن
 هذا الكتاب تقديمه ليس بحث النفع فانه ربما عرفت هذا الأمر فاعلم أن شئنا
 قد تروثت نفعه بسبب فزاد هذا الكتاب حتى نحل منها الأمر لا سبيل
 لا حقيقة على كذا في هذا الكتاب فاعتقدت لحيالات مفردة عن الحقيقة
 له عليها ما سبب راو يستجيب لك نفعه والنظر في عقله على ما لا ينبغي بالنظر غيره
 وإذا ما لا شئنا ويمكن أن يقال فان لكل حقيقة من الوجود مطابقة من الالفاظ
 آية لا يكون شئنا به نفع من مستغفرك ذلك قول نعم لو كان كذا لا

بحث

عليها خاصه والحاصل انه يجب ان يكون له ما هو حقيقة انه يمكن ان يكون له
ما لا عليه خاصه بل ان لا يتناول من جهة الوجود حيث هو وجوده وما يمكن
لا يكون على العارضة بالعام والمربط بالنسبة وان كان يتناول ذلك الوجود باعتبار
تعلق النظر من جهة الشبهة والخاصة واستحالة غير كبح من جهة النظر بعين كماله وما
يوجد به شبهه بالية يمكن ان يكون من جهة الفعل بل ما يكون من جهة الفعل المطلق ما
يشبهها ولا يتناولها من جهة شدة لا المتخالفين المتكافئين الذين وقعوا
منها اذ لا يمكن ان يكون من جهة الوجود والناقض ما ذكره الشيخ الرئيس في احوال
كتاب الشافي فصل في النبية على العلوم والميراث في اشياء غير بشر لا يدخل المشط
في الحكم على اية وجوده على اية وجوده واذا اردنا ان نذكر في الاشياء وما عليها
فما هو ضرورة لان يطالب في التصور معرض لها ضرورة الاحوال التي في الشعور فتحتاج
خروجه الى احسب الاحوال التي في الشعور وخصوصا ونحن نردم بالكرة ان شدة
الحجرات وان يكون ذلك من الحركات والامور لما يكون محموله بالقياس الى الزمان
لا محاله ذلك كما يكون محموله بالقياس الى الزمان والحال الذي في الشعور من جهة الفعل
من جهة لا محموله لاسم حال حاضرين بعض ابناء في الشعور وان كان بالية وانها اية
موجود مع ذلك فمن العلم ان يكون لنا علم هذه الاحوال وانها كماله وكيف كان
يعتبر من جهة العلم لان هذا النظر ليس في الامور حيث هي موجودة احد بخلاف
الوجود من المذكورين بل من حيث يقع في ادراك احوال ذلك الوجود من فن يكون
الفن عند مناهة البحث في الاشياء من حيث هي موجودة ومنه نظر في الوجود
المذكورين فلا يكون من العلم عند مناهة البحث في الاشياء من حيث هي موجودة ذلك فيكون

عنده انه الفقه يمكن ان الفقه عند مناهة البحث نظري ومن كل وجه
منه عند مناهة البحث عند مناهة البحث عند مناهة البحث عند مناهة البحث
التي تجري من جهة مستند في الباطل ومن الفصل من الباطل فان لا ناقض بين
الذين فان كل واحد منهما يعني بالفقه من جهة العلم والفن من جهة العلم
الاشياء ليس من جهة شيئا ومنه الفقه من جهة العلم والفن من جهة العلم
المذكور من حيث يتناولها العلم المحمول وما يفرق من حيث هو ذلك لا غير
لا يحتاج بعد الفصل في الفصل الاستنباط لما اشترطه من بعض الشدة لا يفرق وكان ما شبه
اليه الدخول في الفقه من جهة الطريق الاولى في البحث على انه لا حاجة الى هذا الاشارة
بل يكفي في بيان المسألة وفي قول الشيخ والشاذات التي آتت في القولين ان
الباطل والفن من جهة العلم واستغناء والحاصل ان من ارجح لا يتحقق من الفقه
وما شبهه كبح الحقيقة لان كل من المعارضين قد كماله على وجه كماله قول اخر من جهة
وقوع الناقض من جهة العلم ومنه ما وقع في كثير من المقامات وعدد استغناء ومخالفة
مثل هذا يمكن ان يتابع فيه او خاصه كما يفهم من قول الشيخ في البرهان في الفصل ان
الحال لا يقتضيه العلم بالقيمة والاستغناء من قوله وانما ان منه الذات هو كماله وكذا
يمكن ان يتابع فيه او خاصه ولا دليل على ان مثل هذا لم يقع من جهة العلم على ما ادعى هذا
وكيف من ارجح وان كان على سبيل ما يلزم من لا يتحقق الموضوع كيف العلم كبح
باعتبار الموضوع وانما اعتبارا وجبة مثل هذا البحث من الجانب الطبيعي للحقيقة
كما يشترط القول في الشيخ في البرهان من الشاهد والالهييات في غير ما يطلب في تحقيق مثل
منه والرد على الخلف وفصل في طلب الكلام مثل هذا كماله على العارضة بمراتبه

حقيقه

من جهة ان الجسم هو اوجده وانه ثلث بل من جهة ما هو من جهة المكون وكونه
 ان بعض علوم اخرى اليه كذا كذا العلم المنطقي كما علمت فممكن من جهة العلم في المنطق
 الثانية اليه يستند اليه العلم الاول في جهة كيفية ما يتصل به من علوم على
 محمول من جهة ما هي متعلقة به الوجه والعقل الذي لا يتغير بما هو اصل او متعلق بما هو
 غير متعلق وفي كتاب البرهان وغيره ما يوجب كبريل بل لا يتغير هذا كيف يدل على ان
 افعال الوجه ذات متغيرة في الحقيقة فكيف يتغير المتعلق الثاني ولا سيما ما يتصل بالوجه
 من العلم الذي يكون له ادبيات او كيفية وغيره من العلوم التي لا يتغير لان يكون
 غير متغيرة في ذاتها وفي قولهم الوجوه ذات لا متغيرة بل كل علوم اخرى كونه
 المحال ان يتغير في الحقيقة لان قديم حيث الوجه لا يتغير في الحقيقة حيث يتغير في
 نفسه مع شيئا به حاله في قولهم ان ما ذكره بعض الذين منهم الرافضيون
 ان كلام الاشياء بنى على دخول المنطق في الحكم لما وقع في الشيء في حقيقة العلم بالاشياء
 اني هذا الذي في هذه الاشياء والبنية اصولا وجعلنا الحكم ان اجزئت المنطق
 يدرك سهل عليك ثم نفيا وتفسيرها بما عندنا من العلم بالمنطق ذات تعلم انه لا يدل على
 التبعيل بل هذه السببية مما يكون خارجا عن الشيء ذلك الوجه متعلق من سبب الحقيقة
 وما يكون من قبل قوله بالرجوع الى الشيء ما هو وجه حمل مثل هذه السببية على ما هو
 ما يمكن ولا سيما اذا كانت القوانين وما سبق وما سببية من القوانين وكان الحكم
 من القوانين اكثر مما يكون منكم وادع الاشياء انما يتغير بعض القوانين على ما كان يدل
 عليه ولا يلحقه من مخرجها لا يتغير وقد وعالقيه انهم من ذلك الكتاب
 في اخر المنطق وادل الطبيعة فظهر عند الرجوع وفيه بعض قوانين اخرى وقد فصلنا في

في بعض المتعاقبات كما ذكره الشيخ ان الحكم حقيقة وتخصصه ووجهه وانما يقع متعلقه
 وذكره في كتاب المنطق في انما عرض لا يتغير من طرف واحد وغيره من جهة واحدة
 ويشبه ان يكون كثير من الناس بل اكثرهم ما يعتقد ما يراه على ان يكون الناس فيه ان
 حكمهم ولا يكون حكمه في نفسه على ما يراه كونه في نفسه حكما ولا يعتقد الناس فيه ولا يقدرون
 شائنا في ذلك فاما قوله ما يراه فانه من جهة ما يراه من الحكم ولا يكون بهما ومن جهة
 الباطن ووجهه فيما يراه من جهة ما يراه من الحكم ولا يكون بهما ومن جهة
 الحكم حقيقة والمنطق فانه كثيرا ما يراه من الحكم ولا يكون بهما ومن جهة
 بل من المنطق من العمل من جهة كل الاشياء من جهة الحقيقة والعقل فانه الشايع
 بالشيء الثاني والثالثين على ما لا يعيب ان شئت فارجح ان كان في ذلك
 اية كبرية فانه كما ان المبدأ الحقيقة في كل شيئا كما انهم كثيرا ما يسمون الاشياء
 مبدءا ومنهم من كان له وجه في قوله ان التمييز بين الذات والوحي منها شك واما
 على بعض الامثلة الواقعة في العلوم والعلم فمضى هذا ويندفع بعض الرتبات
 فانه من الاشياء التي لا يكون لها سبب في العلم او السببية في ذاتها
 ولما اقبلت من جهة الباطن على ما لا يتغير من جهة ما لا يتغير من جهة ما لا يتغير
 وذكره في كتاب المنطق في انما عرض لا يتغير من طرف واحد وغيره من جهة واحدة
 من القوانين اكثر مما يكون منكم وادع الاشياء انما يتغير بعض القوانين على ما كان يدل
 عليه ولا يلحقه من مخرجها لا يتغير وقد وعالقيه انهم من ذلك الكتاب
 في اخر المنطق وادل الطبيعة فظهر عند الرجوع وفيه بعض قوانين اخرى وقد فصلنا في

في بعض المتعاقبات كما ذكره الشيخ ان الحكم حقيقة وتخصصه ووجهه وانما يقع متعلقه
 وذكره في كتاب المنطق في انما عرض لا يتغير من طرف واحد وغيره من جهة واحدة
 ويشبه ان يكون كثير من الناس بل اكثرهم ما يعتقد ما يراه على ان يكون الناس فيه ان
 حكمهم ولا يكون حكمه في نفسه على ما يراه كونه في نفسه حكما ولا يعتقد الناس فيه ولا يقدرون
 شائنا في ذلك فاما قوله ما يراه فانه من جهة ما يراه من الحكم ولا يكون بهما ومن جهة
 الباطن ووجهه فيما يراه من جهة ما يراه من الحكم ولا يكون بهما ومن جهة
 الحكم حقيقة والمنطق فانه كثيرا ما يراه من الحكم ولا يكون بهما ومن جهة
 بل من المنطق من العمل من جهة كل الاشياء من جهة الحقيقة والعقل فانه الشايع
 بالشيء الثاني والثالثين على ما لا يعيب ان شئت فارجح ان كان في ذلك
 اية كبرية فانه كما ان المبدأ الحقيقة في كل شيئا كما انهم كثيرا ما يسمون الاشياء
 مبدءا ومنهم من كان له وجه في قوله ان التمييز بين الذات والوحي منها شك واما
 على بعض الامثلة الواقعة في العلوم والعلم فمضى هذا ويندفع بعض الرتبات
 فانه من الاشياء التي لا يكون لها سبب في العلم او السببية في ذاتها
 ولما اقبلت من جهة الباطن على ما لا يتغير من جهة ما لا يتغير من جهة ما لا يتغير
 وذكره في كتاب المنطق في انما عرض لا يتغير من طرف واحد وغيره من جهة واحدة
 من القوانين اكثر مما يكون منكم وادع الاشياء انما يتغير بعض القوانين على ما كان يدل
 عليه ولا يلحقه من مخرجها لا يتغير وقد وعالقيه انهم من ذلك الكتاب
 في اخر المنطق وادل الطبيعة فظهر عند الرجوع وفيه بعض قوانين اخرى وقد فصلنا في

وهذا شرطه ونقل الباقين ان كل سبيل الى المرض كشده وليس له اول ولا اخر من ارب السبل
 حرره والويل كما جرت العن فيه كفاية فان قد سكنت هذه الكفة فالحمل
 ان كل له جهاد احد اضيقا على اورناة ويكون ان من ان قول الشيخ المحل
 عليه بالحقية آو كذا لم يتبعه بقوله فان لم يتبعه الكفاية وقوله والا كانت الطبيعة
 لا يكون من الاضيقا ولا لا قاله فلما لا يصل الى ان كل المرض ضيقا ولا لم يتبعه
 اليك مقتضى الطبع بان يرجع الى ما يقتضي طبع المرض كانه مقتضى مائة ولا في
 وما يكون من هذا التسبيل الاضيقا فيه ولا هذا لا يكون الا مرضه الا لا لا ياتيه
 ولا يتفق المرض من الضارة والمرض الضيقا من الحركات الكبرياء ومن مثل هذا
 يفيد كالا يخفى على العاقل بالمقام وان كان المراد انه لا يكون ضيقا بهذا الحمل
 الشخصي فبعد الى لا يتفق كجك الواقع باصلا ولا يتفق فاعادة كجك الجارح
 الى انه لا يتفق كجك الواقع فيه بعض المناشآت كاتر وما جاز عند ان من كذا الراجح
 يعظم فبعض المناشآت مثل شتاتي الى مرض الخاص الاضيقا الكفاية ولا يخفى فبعض له
 سلا من سلا من الحظران الفترة المعقيد فيقول بل الضحالة والمرض عدم التعاقب
 بعض الضحركات بعض الحركات الامة الكفاية المعقيد الغير الامة وان كجك كجك
 المرض الحمل الطبيعي الضيقا ولا سيما مطلقا كانه ما ياتي من العقل الميرج و
 العقل الميرج وفي قوله والا كانت الطبيعة الكفاية آو تقتضيه مستفاد من هذا
 العقل المرضية وما يترجم عليها من الاستحقاق في الطبع ان يكون موضوعا لهذا
 ويكون من اجملها عليه الحقيقة لا الجاز ولكن لا على وجه يكون مقتضى لها به ومبنيها
 يشبهها لا تم استحالة على قصوره وكان هذا الكلام مع انه في نفسه كاسرى لا يخفى

مكتبة

عرج من غير مخالفة لا يخفى على العارف بمراتبه وقوته فليأنيب إلى سرشاره التي تزيده
منا كما ذكره ونامت الهبات الشهابية لقل الحيران عزة خروجه ان يكون خاصا واما
وانما عرض لم يسلط منه الحكيم الذي باقته ما ليس بجائز ولا عاقبة بل بعير خاسا
او عاملا بعد ما يابى عن الناس لاجال هواشئ يحب ان يحل وراة من ان ين ان
الحيران ماسر حيران فيجب ان يقال عليه شخص انه محرم وذلك ان كان الحارة
يرحب ان لا يقال عليها شخص محرم لم يكن حيران شخص او غير ان عام واما الجني
يحب ان يكون من جن ان يقول ان الحيران ماسر حيران مجر ويا شطش اخر
وبين ان يقول ان الحيران ماسر حيران مجر ويا شطش اخر وبعض العوالم
والشبهات ما يفسد ما في الحاشية وما يرد كما كان لا ولا يجوز من جملة الملائكة
بما يقول في الشيخ هذا العام ما ذكره في فصل في تعريف اضاف التصايا المحذورة
والخصم بغيره وليس في ان كان موضوعا حكما فقد صار ملك ذلك كليا عليه ان كان
موجودا كذا في خبره واما الحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة المرحومة للفقير
وهذه الطبيعة نفسا مفر وانا مأخوذة عاتة مني وانا مأخوذة عاتة مني
وفي في نفسي اصيل لا يبرج ذلك ولكن كانت لا يطلع شخص لم يكن يطلع ان
يكون مثل انانية واحدة بل انانية انسان واحد ولو لم يكن يطلع ان يكون عاتة
في الفعل كانت محبة بشدة كذا كثيرا في ثم الامس الى خلق الانسان اذا
لحق بها واني انانية مازادة شرط كان الحلق ذلك الى ما ليس لاسعد ان
يقول انها لم تكن بها في غيرها او حضورها بل هو انما حلقه للامر من جميعا لكنه
وان كان محضا بغيره محرم على حضوره وان كان محضا بها في حضورها عاتة

حسن احمد محمد علي بن قبا المكي
رحمته الله تعالى عليه

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

[illegible]

والمطابق لما في كتابه
المطابق لما في كتابه

الشيخ محمد بن علي الاصفهاني

فيكون لا غلط في قولهم ان الموضع ليس جديا بشرط لا غلط بشرط التبريد مقولا على الانسان
 بل كاشط غلط فلو لم يرد في قولنا على الشيء الذي هو مقول على الانسان لم يرد في
 في هذه الطبيعة موجودة فيها وهو الذي في الموضع واما الحسن في قوله على ما يقال عليه
 من هذه الطبيعة انما على ما يحسن بشرط المذكور ليس هو قول العوض على العوض بل
 قول الكعب على العوض والحاصل على الموضع الذي ليس قول البيان على الانسان
 بل قول البيان فيكون الشيء الذي يقال عليه ليس مما يقال على الانسان لم يكن
 يربح كمن ليس بهذه العقدة من ان على الانسان وهذا العلم على هذا الموضع
 وبالحقيقة ان يتاخر لان الطرف الاكبر يحل على بعض الاوسط على بعض
 لا يحل على الطرف الاضيق ان يعتبر العقل على الموجود في هذه الاشياء
 على فاك اذا جرت الجرح فيكون الطرف الاكبر على بعض الى الوسط لم يجب
 في اتفاق العاين ببيان في الطرف الاكبر على الاضيق فان السطح يحل على
 بعض الجوانب على والجوانب يحل على كل من يحس على كسب برغم ان يحل ان
 على العوض على فاستبين هذه المعاني في العقل انما شاع في المناقشة
 في نفسها وشايع في الحقيقة في قولنا لا سببا في الحقيقة فيقول بالجوهر في هذه الحقيقة
 او جوارح في الحقيقة في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض
 التفرقات وكان ما ذكره الشيخ في دفع هذا التكليف يمكن ان يحل على الجوانب
 بين يكون احد ما من على عدم التكرار الاوسط والاخر على ان هذا التعاكس
 الذي يمكن ان ينفقه فيكون كبره جزئه ويمكن ان يكون نظره على عدم كبره
 الاوسط وحكاية فيخرج لان الطرف الاكبر يحل على بعض الاوسط من كان

الوسط

الملازم

الملازم جزئه الكبري وان من الشرط الكبري يكون غرضه في آخر بالذات يتصل
 في البيان في موصفاة لا يمكن ان يكون ملازمه على سببها في آخر وكان في الكبري
 قريبا في الموضع من الشيخ اجاب عن هذه الغلط المستمرة حيث قال ان الكبري
 في هذه القياس في هذه لان الجوانب في الموضع ليس في الجوانب بالشرط المذكور وهو بعض
 من طبيعة الجوانب كما يفهم من كلام بعض المتأخرين ومنهم الغافل البداهة لا يحسن
 في هذه شي ان الملازم ما ذكره الشيخ في هذا المقام في التفرقة في هذه فافقنا وكان من
 كلام الشيخ ان الاشياء بعضها ان كان السطح على عدم كبره الاوسط وما يلي
 على كبره فان الملازم الذي ذكره في هذه في الحقيقة في بعض هذه الاشياء
 في الجوانب المستمرة في العقل على الجوانب ليس هو الجوانب لان الانسان لان
 بالشرط ان يكون هو غيره وهو غير الجوانب بشرط ان لا يكون محفورة كما هو في
 الحقيقة في الجوانب الجوانب حقيقة وهو غير محمول البتة على الانسان بل
 المحمل عليه هو الجوانب المطلق الذي لم يشر فيه شي اصل فلا اخلف الاوسط لا
 جرم لم يفرق في هذه منتهى الاشارة لا منتهى من هذا الجواب في دفع الاما تصدق
 وفيما ذكره ان هذا الجواب مما ذكره الشيخ في الشفاة حل الشبهة وادور
 على بعض المراتب منها في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في
 بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في
 ففقط من غير ان يفت الى شرط التبريد الا الحاق وما ذكره ويرفع ان بين
 منصف هذا الجواب انما الى جواب اخر وذكره بعدد وسمنا جواب المظهر
 هو ان اذا قلنا الانسان حيوان فان قلنا الحيوان ليس كائن الكبري

وبيان على الملازم منها وانما الحقيقة مخرج عدم الملازم
 الاوسط في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في
 كمال الملازم في هذه المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في
 عدم الملازم الاوسط في هذه المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في
 على اصل واحد في هذه المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في
 ويرد على هذا في هذه المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في
 بدواتها في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في بعض المراتب في

وكانت حزمة وان قلنا كل حيوان جنس كونه لان كل شخص من الحيوان ليس جنس
 والشخص الحيوان الطيور قدس ووجه انية ما قوت هذا الجواب المشهور للسؤال الشيخ
 على ان كل حيوان من جنس كونه اختلاف المسمى في الوسط وان لا وسط فيكون كونه واحد
 لا يباين بقوله يستوف بعض العقول الواردة على انية وكران الجواب الاول ان هذا
 الجواب موافق الحيوان الذي هو الجنس غير الذر من القول على الانسان جنس كونه ليس
 وطالبنا بان احدهما بشرط لا شيء والآخر لا بشرط شيء فان كليهما لا بشرط شيء فان
 شرط الشيء شيئا راد به من شأنه ان يدخل في مفهوم الحيوان عند ضرورة محال وبوجه
 التباين لانه ما هو مسمى شيء وان لم يكن كذلك لشيء شرطه في مفهومه فيحصل
 والثاني في السبب فيكون شيء وان جاز ان ينفذ مع شيء وبما انه ان الجواب الاول
 على الانسان ليس عام ولا خاص او يمكن جعله على ان يكون على الانسان الذي هو
 من الجنس من حيث هو جنس عام مركب من الاول ومن غير الجنس والعاقل
 لانه لا يمكن من حيث هو جنس على شيء كونه وقرن بين ما يصلح لان يخصص له ما يميز
 وبين ما قد عرف في ذلك فالجواب الاول الجنس من الثاني وان كانا فاداهما فانهما
 فلو انما على نظره هذا فمفهوم آخر من الكلام ما نفقنا ما ورد في النوع من الجنس
 ونفقا في بعض تعاليفها ومنها شرح الديات الشفا وكانك ان تنفخ في جنس
 فانفقا فيما ذكرنا وما اردنا ذكر ان ما قوت بعض الفضل الفاضل الذي
 في بعض من كونه على التوحيد حاشية التذويب من ان الشيخ يقصد في النوع الشهيد
 باحد الكبرياء فانه في هذه القضية هو على حد الشيخ وان الموضع فيها الا
 شيء وهو ما يكثر في الصنفي والكبرى كاتى وليس على ما ينبغي وما نفقنا وعلى

الفاضل ان هذا الفاضل ذكرنا حاشية التذويب في غير ما ينبغي في بعض الجواب
 واعلم ان تحقيق ان الحكم على نفس الطبيعة الا انها الطبيعة قد عرفت من حيث انها
 شيء واحد في الوحدة التي هي حقيقة عليها هذا الاعتقاد لا يتعدى الا افرادها فيكون
 فيما تروى ذلك لا يصدق الحكم عليها في الحقيقة والتعميم في الحقيقة كما ينبغي به كل ما هو
 في كونه من الحيوان احدهما من حيث هو شيء جاز في ذاته ولا يخرج عن عتقه كونه شيء
 ومثاله ان يكون في كل كلام الشيخ وان بعض مبررات وشواهد اخرى في امر اعتبارها
 ولكن منصفنا ونفهم ما قد نفقنا من الحكم اسلم من كثير من سبباته فيما نفقنا
 بل لوجه على ما ذكرنا في الشيخ عقيد في القول بوجوبيات اخرى لا يخرج بعضها ايضا
 من سبب بقوله كونه ان يكون كونه ان الجنس لا يمكن على الحيوان الذي هو جنس فيقول
 على الانسان لا يكون الواحد واحد بعينه وانما يجب ان يحفظ وحدة الواحد
 ان الجنس من ان الواحد لو كانت واحدة فان الوجود في الواحد اذا كان جزءا
 فيها كليا كان موجودا في الذات الا ان كانا كانا بعضها افرقت الواحد
 فلم يكن ذلك منها ولا في غيره وليس يخرج المثال الموردة في الجنس من ان يكون
 من جنس على غير ما نفقنا في الواحد وليس يجب ان يوجد الا من الاكثرت في هذه الاشياء
 فانك اذا عرفت الوجود والقول في بعض اعزت السائل كليا في هذه الاشياء
 من غير مخرج الا وانما لا حاشية في المندرجة فيها لا تفصل وما يوضح ما انفعنا لوجه
 بعض في ايدى من سبب كونه في تعنها في غير ما ان العام الراد في ذكره ثم
 في هذا المقام فانه من بيان ضعف هذا الجواب الذي ذكره او لا وقد عرفت انه
 نسبة الى الشيخ ويعتبر ان الحيوان بشرط التوحيد ولا شيء جزاء على ما نفقنا في ان الجنس

۱۰

اشاد بل صبح لایا، اشتهاد و سحران
خدا من القادحان التکبر و التکبر

فيلادلفيا

الحمد لله

الحمد لله الذي هدانا لهذا

مافرد

دافع فکر المستعین بکذا

٧٢

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمة الدين

اذا كان الحار على الجبل عليه مثل السطح
فتدبر البض في الجبل هذا هو الموضع
جسم البض في الجبل هذا هو الموضع

من شأنه ان يفارق الشيء فاحال وبذرا المحل العرفي فثبت ان يكون الجوار المحرر اذ لم
عليه الجوار المحل بالعرض من هذه الجهة لا ليس له ما ياتي في محال الذات لما كان
ليس من شأنه ان يفارق الشيء وكان في ذلك مقوما لما ليس له اذ لا داره واخرها وبما
المحل العرفي محروث فيكون اذا كون السطح اسبق محمولا بالعرض ويقال محمول الذات
لكل من شأنه ان يبعد في الشيء او يبعد الشيء عنه ^{بما لا يكون} فيكون مناسبة
لكذلك الشيء فالحال الذي لا حد ما فانهما في جميع محمول بالعرض فاستنتج
من هذا السطح الصحيح ما يري لما قد بينا من ان المحل الحقيقي لا يطلق حقيقة فاستنتج
المعادلة الغير اللازمة لانه اذ اودا مات وما ذكره الشيخ من فصل الجنس من قوله
وتدبر من حيثين في ذلك انه اذا كان الجنس شي كالجنس وهو المحل على كبر
كالجنس من اذ قبل الجنس على المحل على الكثيرين العرفي وجنبه وكان الجنس تقولا
على جنس في قولنا بذا به ان المحل على كثيرين يقال على الجنس كقول الجنس نفسه
والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض عليه انفس يقال ان كل قول
على كثيرين جنس وكل ما من جنس فانه يقال على كل واحد من جنس بل المحل على الكثيرين
يعرض الى البنية فذا به انما كما يعرض للجوان البنية بما يقاربه ^{بما لا يقاربه} الى العرفي
كما في ذلك فمما من جنس غير ان يكون البنية مقودة للجوان البنية ولا يمنع ان
يكون المعنى الاخر قريب على الاعمال على كل واحد من الجنس يقال على المحل على كثيرين
على الجنس بل ان شططا على الالاف مما يخرج العام على سبيل اخرى وقد يراخه
كرهنا ان بعض المراتب الشترقة مما يتصل باخرة الصفات ولا يفيد اصلا من قول
بكانه يقول لما به دون عقود في الاشارات انهم لهذا امريات كثيرة منها

کتابخانه عمومی
کتابخانه عمومی
کتابخانه عمومی

لا يتصور
كل معنيين واحد لا يتصور ويجب ان يعبر عن هذا المثال ان زيد المني هو كل اذنه
زيد المني انما هو واحد والما على زيد المني من حيث هو زيد المني في عين كثيرين وذلك
لان زيد المني حيث هو زيد المني هذا العناء يتجدد بعد ساعة وقد بقي زيد المني لكل
معتقلا فلا يكون زيد المني ثم يصير زيد المني ويغير في ذلك العناء والما بعد ذلك المني ويغير في
فكون من حيث هو زيد ذلك الشخص بعينه والما من حيث هو مجموع زيد وغيره فلا يكون
ذلك بالعدد ولا يكون ذلك بالذات ولو كان زيد ذلك حقيقة بعينه والعناء
بعينه بالعدد وكلمته يتجدد من طين ثم ينقص ثم يها ويلا يكون ذلك بعينه
ان كان طينها ذلك الطين بعينه على كون هذا اشتباها بغير ذلك كذا
اذا كان العناء بغير ذلك العناء بالعدد وقد المني من حيث هو زيد المني غير ذلك بالعدد
والشي قد تغير ذاته في احوالها كملت المتغيرة لا يتصور مع وحدته بالعدد
ولذلك لا نقض ان لا يكون الموضع واحدا واذا كان الحاصل اوسطا ليس
فمن غير الجبر ان يكون صادقا عند الحكم فيكون قولنا زيد المني يجوز ان
يترك كل مكنون كانت قلت ان كل شيء يوصف بانه زيد المني قد علمت ان
ان من غير تلك الامور الموصوفة زيد المني او علمت ان قولنا كل شيء بمتناه كل
يوصف بان يجزى بالفعل فهو ليس بشرط ان ذلك ما دام هو صادقا بان يجزى او في
وقت اخر والامر الموصوفه زيد المني احد ما زيد مطلقا وان زيد المني حيث
هو زيد المني واما تحتلفان ويكمل عليها زيد المني فمن الاقرب ان ين كل يوصف بان
زيد المني ويوضع المني زيد المني فانه يتصل على عدل معين وهو الذي هو زيد المني
حيث هو زيد المني والما كل يوصف بانه زيد المني ويوضع زيد المني فان زيد

مطلقا

مطلقا لا بشرط ان زيد المني ليست قول بشرط ان ليس زيد المني هو ما يوصف بانه
زيد المني مثل ان الانسان بغيره وان لم يشترط بقاء رايه امين فانه يوصف
بانه زيد المني امين فانك او تقول ان امين لم يحد الموضع الا لفظا عارضا
وكذلك يوصف بانه واحد امين من نقل زيد المني امين لكنه اذا
اخذ من المني كل المني خربا بالرب الذي يعلم واذا اخذ مطلقا كان المني عليه
وهذا الشخص المني هو الذي هو ليس بحسب الاشخاص بل بحسب الاحوال وقد علمت
من امره ان انا احد زيد المني واخذته ان زيد المني شيء وتكون الموصوفه ما يشي
زيد المني هو كل واحد منها لان زيد المني يكون محسبا ان زيد ولا يعتبر بعد ما يكون
مستتر ان كسره لزيد ان من لا يسل كل واحد منها لان ما يكون متبرا
ان زيد المني وهذا لا يسل شخصية زيد المني شخص من حيث هو زيد فقط مستتر
ان زيد المني انما هو احدت الكبرى هو احدت الصق واذا جعلت كذا كذا فيكون
ما يدل من جوده لما كان له في رايه شيئا به الخالق من اقواله والنشآت
والتميزات فيجعل في احوالها ومعارفه ومائة الشا في مقام اخر ان لا يكون متبا
فان كل ما يوجد ليس فيه وجود الطبيعة الجسدية وان لم يعلم انهم من الوجودات وما
تأخر لبعض السمات والاعراض الى العنصرية ولا سبب ما يودي الى الشئ
وكذلك يوصف بانه واحد امين من يقول بانه المني بل هو كل المني
عبر مطلقا وفي بعض المرات لما يشبهه بالغيره وفي بعض المرات بحسب الواقع
والا لزم ان الشئ في بعض الفضل من المتأخرين الفئ الثالث من القول لا بد
في فصل فترت افعال العنصرية والمهتد والمختص بقوله وعلم ان الله

طريقها

الاشياء
والمتخصصة

محمدين قايين كقولك زيد مدين عبد الله والوجه الله عند او نحو غير السابقين
وكلا الماديه العائيس العقل بل لا يصدق عليه القايين بحسب الواقع لا بحسب اللفظ
والماحصل ان الشخصيات يمكن ان يكون محمول على الشخصيات بوجه كما يمكن ان يكون
الاشخاص لموجوده في الشخصيات فاني فهم كما في الفعل الغرضي من قوله قول اول اول اية بما
اجب استقضا بلفظ لا على المشهور على الوجه الذي عرفت من قوله قول اول اول اية بما
اجب استقضا بلفظ لا على المشهور وما يدل على انه من جملة وفي بعض فصول آخر
ايتم وضع ما يدل عليه لا في نفسه بل في سكونه بالنسبة لكثرته من قوله وما
يرفع اصل العرض الذي وتفاوت في نفسه ويرفع ويريد ما اتفق اليه في هذا المقام كما
من الشواهد والمرويات والروايات والاشياء ما وقع من خارج كتاب الحاشية
لما يفهم من كلام الامام الرازي وفيه غيبه على ما سوس تبين القواعد المعجزة وفيه غيبه
بعض الاشياء والاشياء وعدم الترتيب بين المختلفات من مثل قوله في بعض
وتحقق على بعض المقامات في القدر الموجود في النسخ بعد ذكر من الامام الرازي
انه اتفق على ان الفعل لا يجب ان يكون على حقيقة النسخ من الجنب فقولنا نعم قد يكون
الفعل على الحقيقة على تفصيل سابقا بحقيقة ذلك الحكم لان الفعل على الحقيقة لا يكون منفصلا
والا لان كل فعل على الحقيقة في ذلك محصور في تلك المواد كما ان الوجه الكلي في ذلك
في بعض المواد كونه ليس في ذلك كونه ما مرته كونه والالكان كل مرته كونه في ذلك
بل محصور في تلك المواد وقوله من هذا الباب لا الاصل من هذا الباب يريد به استلزامه
انكسار الوجه الكلي في بعض المواد مرته كونه لا كونه ما مرته كونه وهذا الباب كقول
على بعض المواد الحقيقة لا كونه فضلا لا يقتضي ان يكون كل فعل على الحقيقة وعلم
وكا به مثله مرجع على

الصالح النقي
لا يكون عتق
منه

وفا قوله في قوله
موتوها والحاصل ان
والحاصل ان كعبه
وكما في قوله

هذا هو الحق في معرفة الوجود
بأنه لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في ذاته
بأنه لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في ذاته

والعلم ان ما ذكره الامام فيك على اصل غير مبرهن متيقن في شيء آخر
بعض الموجودات ان كانت كذلك في شيء آخر لذات الشيء فاعلم ان ذلك
الشيء في جميع صور وجوده والشيء الآخر وان كان للذات ذلك الشيء على صورة المادة
فما كان ذلك فانه يجر ان لا يكون الامر كذلك في غيره من المواد فيعنده المراتب
كذلك لا يتك في ما قصدنا من الخيرة وما كان في غيره من غير ما يتك في الشيء
الرقن والتمكان على التوفيق من الله التوفيق وبلغه وتفعل يحصل الحق في تحقيق
العلم بعد ما ورتقا وحققا في حقنا
نفسه في الشفا في فصل الجنس بعد ما كانت تحقيقه ووقع بعض الشبكات وما يتك
شأن استعمال لفظ النوع في كل جنس فانه اذا اردت ان يكون النوع شبه الجنس
فما من ان يمتثل فيه اسم الجنس كما يتك بعد ان النوع هو المراتب تحت الجنس وكما
لنعم يحصل تعريف الجواهر الجبريل ليس تعريف ولا بيان وكل كبرياء ورمز
بيان وانما يجب عن هذا قبل ان لا يكون المتصانفان انما يقال متيكل واحد منهما المتصانفان
لا الاخر وكان الجنس النوع متصانفين يجب ان يوجد كل واحد منهما في بيان الاخر
خروجه او كان كل واحد منهما انما هو التفسير في الاخر وهذا الجواب هو رتبة في شفا
امور اخرى غير الجنس والنوع بشكل فيها بشكل في الجنس والنوع وزيادة الاشكال
ليس كل فالحق يقول وروحه المتصانفات على الجنس والنوع وعرضي
انها اذا كانت مجزئة فكل يعرف الواحد منهما بالآخر وانما كان في شيء الجنس
ان يعتقد في صفات التكم فيك جميعها او واحدة منهما وبسبب هذا التفسير
هذا الحال فرض شيء من تلك المقدمات فانه لم يقل ان الجنس والنوع ليسا

المراد

او صلتا

اذني كذا

المال

بالمز

الجبريل عند المتبني العلم ولم يتبين ان ادعت كل واحد منهما الاخر وهو مجهول ليس تعريف
مجهول مجهول ان هذا لا يمكن الجواهر ولا انما يقع الجواهر انما هو تعريف الجواهر
بالمجهول ليس بيان ولا تعريف الذي لهذه المقدمات غير تعريف لفظ المظهر فاذا
كان هذا العمل لم يتبين بحدته من قسار التكم ولا التاليف لم يعلم شيئا والعمد وقع
في علمه فليعلم سوانه لم يميز الفرق بين الذي يعرف مع الشيء وبين الذي يعرف به الشيء
فان الذي يعرف به الشيء هو ما يعرف به ويعرف من تعريف الشيء اذا صنف جز
اخر يوصل للمعرفة الشيء ويكون هو معرفته قبل الشيء واما الذي يعرف مع الشيء
اذا استتم المعرفة بتوالي المعارف التي يعرف مع الشيء وهو علمه ولا يكون المعرفة
بشيء معرفة الشيء يعرف به الشيء فذلك لا يكون جزء من تعريف الشيء فانما هو العلم
التي يعرف الشيء فمالم يتبع مع العلم يعرف الشيء الواحد منها يكون والا فاعلم ان العلم الذي
لشيء فقط فاذات الخارج انما هو علمه لم يستوف جميعها يكون الشيء بعد مجهول فاذا
عرفت عرف الشيء وعرفت ما يعرف مع الشيء والمضافات انما يعرف مع بعضها
يعرف ما يعرف فكون معرفة بعضها قبل معرفة البعض لا مع معرفة وبالمثل ما يعرف
الشيء الذي يعرف به الشيء فان الذي يعرف به الشيء هو في المعرفة قبل الشيء وكذلك
فانما نقول المتصانفات لا يكون عاينده الجواهر انما هو علمه لا انما هو العلم من طين انما هو
هذا التكم في تحديد ما عرف من التلطف بربول بهذا الاتفاق ولذا موضع
بيان اخر واما مثاله في الجاهل فهو التكم او استلست ما لا يعلم شيئا انما هو
بانه الذي لا يعلم انما هو الذي لا يعلم انما هو الذي لا يعلم انما هو الذي لا يعلم
فياتي باحرا بيان ليس واحد منهما متصانفا بالمضاف الاخر فاذا ادعت يكون للعدو

بطله

ليس

او ما ذل

المتقنين معاً وكان الحبيب الذي أشار إليه بقوله وقد يجب فرغ من ريسه
 الايسعوي ولائذا العالم اشار في كتابه بالاشارة ولا يفتد لما نقله صاحب
 الايسعوي في باب علم النفس النزع وقد حكى عن كتابه الشفا بعد ذكره انه يلحق
 بعض الناس في ذلك كما ان المتقنين يعلم كل واحد منهما مع الآخر انه يجب من ذلك ان
 يعلم كل واحد منهما بالآخر فيريد كل واحد منهما في تحديد الآخر جمل بالفرق بين ما لا
 يعلم الشيء الا مع غيره وبين ما لا يعلم الشيء الا به وما لا يعلم الشيء الا مع غيره لا محال فهو لا
 مع كونه محله مع كون الشيء محله لا محله وما لا يعلم الشيء الا به يجب ان يكون محله ما قبل الشيء لا مع
 الشيء من القبح الخاص ان يكون انسان لا يعلم ما الا به وما الا به يجب ان يكون
 فيقال هو الذي لا بد من القول لو كنت اعلم الا به لما تحت الى استعماله لا بد
 كان العلم بهما ليس الطريق من اجل هذا من باب السطع مثل ان يقر ان الاب
 من ان يولد من نوع من طيفه من حيث هو كذلك فليس جميع اجزاء هذا النوع
 شي من الابن ولا في حيزه ولا يمكن ان يقر ان كان هذا الشيء بهذا الارياد محله
 على وجه معنوي بان يورده عليه بعض القصور وعدم تمام المراد وكونه مقدره
 ومودى كلامه مدخولاً واثاراً كما مرش من قوله ابراهيم في انشأه في اواخره في العلم
 او العلماء الراغبين والمتقنين الذين لا يفتدوا الى تقرير بعض علوم البيا
 واسباقات وبعضها بحسب المفظ العرف والاسباق مما مثل فرغ من ريسه في
 مودى المتقنين الى المتقنين كما يفهم من كلامه في الاشارة وغيره وكان
 سباقات كلامه في العلم في الرد والارياد والظن والاعراض ميل عليه
 طامره كيف يبعد تثمير المراد والمقصود عدم التفرع ببعض العبارات والمتمات

سبوا لا ينبغي ان يفتد مثل هذا الارياد العقلي الذي يفتح لا تقرير بعض العبارات
 من مودى المحققين كيف من يفتد في هذا الشرح الرئيس مثل فرغ من ريسه واما
 لهذه القول في العرف انما من عدم وقع مثل هذا الارياد العقلي وانه ما لا ينبغي ان
 يفتد في المحققين ما وقع في كتب الساجين والتقنين وانشأ هذا النوع
 وما يدل على كونه الارياد وقع من الشيء في قوله كلام من العلم الاول في وضع النفس
 المتقنين عليه الشفا واعلم ان هذا الفصل قد تصدى في خبر من المودى لعمري نقابة
 ليغزو من لست من كتب وذكر في موضع آخر في انشأه في باب لهذا العرف يجب
 الجس والشرح ان كثير اها ذكره في هذا الباب اسمايات لا تقاوي وذكر في موضع
 اخر ان من الغفلان من يفرغ من ريسه ويقول العالم طامره مستشقة او طامره
 فيما من يفتد في اكثر الكلام على الدنيا والعين لا ياتون من جهة غلط او سوء فهم
 فهذا يدل على شغل قلبه من جهة ما استكن في العلم ثم يعرفه ولا بأس بالكرار للفتور
 فها من علمه في باب لهذه القول من الكلام اما لا وتقصي في الشفا وغيره
 وكان مودى من هذه اسباقات كلها او اكثرها او كثيرها وبيان في انشأه في الطريق
 والتعليل والعمل لا بل وقع بعض الاريادات الواردة من بعضهم او الرتمات المراد
 في الزعم كما يفرغ من الا ان في بعض العبارات والبيانات مقصود او الاعدم الصحيح
 الى بعض البيانات والاريادات وانه لا تقرير بحسب المعنى في هذا النوع من البيان
 والكلام يمكن ان يكون مراداً صحيحاً وقصده ما لا يخفى من بعض من الشفا في
 وفيه اسباقات والعادة التي انفتت فما لطيف لا تغفل ما عرفت من انما كانت
 ما ينبغي عليك فيقال في شرح في بعض كتب الشفا بعد هذا القول في خبر من

سبقة

لاجل بعض السمات ردا او كمالا او تحققا وانما سوا الوجودا وغيره مما يوجب
 وتاكيد النقص على ما ذكرنا من ان يكون كل هذا الاكتمال في هذا النقص في الوجود
 وتقدير بعض سمات اخرى وهذا مما يشبه بقوله ان يقول احد العالمين
 لا يشترط في كونه ببعض الوجوه وكان بعض المقدرات ولم يذكر كمال بعض الوجوه
 التي يمكن ان يكون مما يقع بحسب نوعها وحبسها فيما نحن فيه انما يشبه ما
 يشبهها لا يخرج من حيث هو بل يشبه ما لا يكون من جنس واحد وكما نعلم من
 كلام الشيخ عليه السلام ان من كلام غيره لا يخرج على المتبع وكان مثل هذا وما يشبهه
 بوجه ما وقع في كلام بعض تلامذته من ان يكون من جنس واحد في الان في كلام بعض
 الفضلاء الفاضل الدواني في بعض حاشيته على بعض الراسل المنطقية تحت المقدم
 وليس كل مقدم ساقط مقدم لعلنا والآن ان يكون الكل جزءا لجزء لان الكل من جنس
 الاخر والاصل ان بعد ذلك احوال المقدرات وما يكون من قولها تقدير بعض احوالها
 والاكتفاء المذكور ما ذكرنا بالامام لا بعض اخر بوجه ما او التقدير لاجل بعض احوالها
 التي عرفت بوجه بعد ذلك احوال بعض المقدرات لا يخرج من حيث هو بل يشبه ما
 ويشبه وان لم يكن على شئ من فروع اخرى على انه لا يخرج علينا اربابا في
 حلقه بل كنه اصل القوم والتجرب وكانه انهم بعض اللغات الشرة لبا القدير
 والرد بوجه محتمل بوجه لزم بحسب النوع او الجنس او ما يقرب منها بوجه وبسبب
 اخرى يمكن ان يكون ما ذكره في قوله ليس في وجه شبهة مما نحن فيه
 قبل اثبات الشيء ما وجدنا المقدم الكلية التي يكون كبر الشك الاول بوجه ما او
 الشئ عليه في الاشارات مجمل في الغالب من جمل ما لا يراى المتعذر منهم على

من جنس واحد

الخارج المتعذر المتعذر والاثبات الشيء بها من جهة الدور وما ينضم من كماله في قوله كلام
 من قبل ما ينضم من كلام الشيخ وغيره في وضع هذا الوجود بالاجمال والتفصيل بغير ما لا يمكن
 تركها وهذا ما يظهر ان يمكن ان لا لا تقدر في توجيه كلامه في قوله ليس ان يجب
 مثل هذا وان يكون ما ذكره من قبل الاصل والاعادة الكلية شاملة على الفروع وما يلحقها
 من قبل الفروع والاستنتاج والتفصيل للمقدمات والاساس من الكتب سهل
 الاصل ان كماله الذي ورد الاقراض عليه عالم بوجه في المقدمات ولم يكن هذا
 الذي لم يشر اليه ما لم يكن كلامه اسطوريا ومن كنهه وحده من كنهه الفاعل من هذا
 من المقدمات والمقدمات مجمل وكلامه في قوله ليس في توجيهه ولكن ليس
 كما عرفت وكان الشيخ ايضا حكمه في هذا المقدمات كما هو الواقع في قوله ان هذا
 الدور الذي ذكره في اسطره جميع وان المقدمات مما يجب ان يوجد احد ما في هذا
 لكن هذا التقدير ما لا يمكن من استعاره ما بينهم ويكون هذا التقدير مجمل في كل
 من المقدمات فلفظي ان مثل هذا الكلام يخرج في المقدمات وليس ما يذهب في الكيفية
 وهذا لا يعقل في التسمية كنهه بان من المقدمات التي يجب ان يكون هذا احد ما
 في هذا الاخر ولا تقدر فيه بالبدن العام الذي يقع اجزائه منها فيمكن ان يكون
 مثل هذا التسمية والاشارة فلا يمكن المحقق الذي وقع من انما والاساس ان كان
 من جهة التي يجب ان يكون لهم عرفان ومعارضة ويكون مع ذلك يقطن بعض
 ذلك انما ذكره وان حقه كانا منها للضرورة والخطب شأنها والاحاطة لها لا ان
 من هذا الوجه اي على الوجه الصحيح او اوسع هذا كنهه لم يقل بوجه والمقدمات
 على كل من والاشارة كيف ولو كان من هذا من التوابع المعارضة المقترنة منهم

الدور

وادعى

انهم

او قوله او قوله

لا يخرج من جنس واحد

بغيره من الكلام ارسطو وغيره من الشيخ وغيره فكيف يشهد البتة بوقوع العباد
 وبما يشهدوا وان كان من العاقلين او العاقلين فما كان جرمه في جميعه من الكلام
 ويتم وهذا البيان والتبصير لم يندفع الا به عن فريديوس مثل هذا في بعض الاثار
 شاع به في العالم والاصل اننا على ما يمكن ان يتيقن كلام الحب ما يوجد في ان
 الاصل ليس على سبيل تعريف للجنس بل على سبيل انما كانا محمولين لكن الاخرين
 حيث نوات ومن حيث ليس الذات حال ويجري الكلام ما جرى الشيخ في الحار ما
 فلفظ وكان نظرا لاي ذكره ارسطو في المعنى على سبيل القاعدة الكلية في كل التقدير
 بل كما ذكره الشيخ في الفاسد في الفلاسفة في الاشارات انه يودي الى ذلك كيف ما وقع
 فريديوس بل يمكن الاكتفاء به وسكنا ما وقع في هذا التعريف والاصل ان يجرى
 الكلام وصحوا اجزاء التعريف ما وقع من الحب جميعه مثل هذا الايام والاشارة الى ان
 تعارف ولا سيما على طريقة الحكماء كما اشار اليه الشيخ على ما نقضاه وعلم لم يتصل
 كما لا يخفى على العارف بالمتبع وفي كلام صاحب الشرائع لاشارة هذه سببها اشارات
 وتحريرات وان مثل هذه سببها من متعارفاتهم قال المل يرجع الى ان احد المتعارفات
 في تعريف الاخر امر معروف ولا معروفه باللفظ المعهود والتدبر للواقف المتعارفات
 فيما بينا كما اشار اليه الشيخ في الجارية وفي الاخر مرة اخرى وفي قوله وتشارك في العاقل
 فذلك اذا اسلمت الاخره فمن كادح في بعض مقامات شبهة من انه لا بد
 ولا تخديرا من ان يدخل فيه على ما هو المفيد في كل خلاف واقوعا وجه اخر من الاخذ
 على اللفظ والالام لا يعيده وان قوله وكلما محمول او تيقن وتعرف المحمول
 بالمجمل على ما يعيده ومثل هذا يقال على بعض معاني اخرى من الالام

وغيره

ايتم قبضه

فيق كما قد ذكر

اللفظ

اللفظ والقام عام اللفظ كما وقع من الشيخ في هذا المقام فارتجيب مثل هذا
 بحسب النسخ او الحسن او ما يشبهها ويزيد في حيز اللفظ ولكننا على سبيل
 اخرى ليس بخبر ولا استحالة بل استبعاد في هذا المقام وكان الشيخ في الجواب الذي
 تذكره وذكره ورثناه لا يسلم عن هذه الناقصات الى اورد ما عليه فله يجرى
 الجواب واحد وان كان سببها في خبره او في اوجه ولكن مثل هذا لا يجرى
 المراد واجر المقصود وبما في المقصود المقصود وما يحيط بالبال سهل وبعض ارب
 التفرقة في اللفظ والخاصة كاتري كما قد عرفت مرة بعد مرة في الحديث المتداول
 المقامات المتعارفة فما تركناه بل يمكن ان يتيقن سببها من كلام الحب يعرف من الالام
 انما خرج معناه في ذلك على ما يعيده او واحدة منها او بعضها كيف لا او كانت
 المتعارفات للذين مما يوجد احد ما في تعريف الاخر صورة وكما هو بالبال
 المعهود وتدرج باللفظ المعهود ويوجب بالتدريج المذكور بينهم وليس هذا في كل تعارف
 مما يكون كالصفات بينهم فاما في مادة خاصة ما في اللفظ والقام معهما
 اللفظ فكما اشار اليه الحب ان الجنس واللفظ اللذين يعرف احدهما بالآخر
 معا غير ان هذا المعنى وخصوصا المتكلم الحكمي الواقف كيف وهذا من قبل المتعارفات
 اللذين احدهما في تعريف الاخر والآخر محمولين على سبيل المتكلم وليس اللفظ
 كما عرفت في الجارية واللفظ وسببها في هذا المادة المحصورة في عناية ما في الباب
 ان فريديوس لم يذكر اللفظ كخبره وهذا على ما نقله الشيخ على سبيل
 واللفظ بالبيان واللفظ يعرفه ويذكره بانها من المتعارفات اللذين عرفت
 حالها وقد عرفت ان من القواعد المعروفة احدا حاد في التعريف باللفظ

في هذا المقام فارتجيب مثل هذا بحسب النسخ او الحسن او ما يشبهها ويزيد في حيز اللفظ
 ولكننا على سبيل اخرى ليس بخبر ولا استحالة بل استبعاد في هذا المقام وكان الشيخ في الجواب الذي
 تذكره وذكره ورثناه لا يسلم عن هذه الناقصات الى اورد ما عليه فله يجرى الجواب واحد وان كان
 سببها في خبره او في اوجه ولكن مثل هذا لا يجرى المراد واجر المقصود وبما في المقصود المقصود
 وما يحيط بالبال سهل وبعض ارب التفرقة في اللفظ والخاصة كاتري كما قد عرفت مرة بعد مرة
 في الحديث المتداول المقامات المتعارفة فما تركناه بل يمكن ان يتيقن سببها من كلام الحب يعرف من الالام
 انما خرج معناه في ذلك على ما يعيده او واحدة منها او بعضها كيف لا او كانت المتعارفات للذين
 مما يوجد احد ما في تعريف الاخر صورة وكما هو بالبال المعهود وتدرج باللفظ المعهود ويوجب
 بالتدريج المذكور بينهم وليس هذا في كل تعارف مما يكون كالصفات بينهم فاما في مادة خاصة
 ما في اللفظ والقام معهما اللفظ فكما اشار اليه الحب ان الجنس واللفظ اللذين يعرف احدهما بالآخر
 معا غير ان هذا المعنى وخصوصا المتكلم الحكمي الواقف كيف وهذا من قبل المتعارفات اللذين
 احدهما في تعريف الاخر والآخر محمولين على سبيل المتكلم وليس اللفظ كما عرفت في الجارية
 واللفظ وسببها في هذا المادة المحصورة في عناية ما في الباب ان فريديوس لم يذكر اللفظ كخبره
 وهذا على ما نقله الشيخ على سبيل واللفظ بالبيان واللفظ يعرفه ويذكره بانها من المتعارفات
 اللذين عرفت حالها وقد عرفت ان من القواعد المعروفة احدا حاد في التعريف باللفظ

المعلوم وعلا هذا النوع انكار الثالث ويرجع الى ان هذا الطريق الذي يكون محمداً
 الامانة او دونه آخر المحمول الذي كان محمداً لا يجب به واعتبارا يمكن ان يكون بياناً
 لا ينفردا وصدق المحمول على المعرفة والمعرفة باعتبار ما هيته ووجه لا يلزم ان لا
 يتحقق البيان فيه ووجه لا ينفردا عن غير علمنا وعلا هذا يمكن ان يتحقق ان الشرح
 لهذه الصفات غير موجه لغير المطلوب كما لا يخفى فاما هذا القول الشرح فلم يعلم شيئا بحسب
 كما ترى وفيه مغرر وما تركه ومصلحا وهو خاد اشترانا واما ما نقلنا يظهر ان
 ما ذكره الشرح في بيان بعض المسائل في هذا المقام فمفرد بوس يقولوا انهم قد
 وقع في غلط عظيم من ان لم يميزه وفصله وتصلب فيه في التشيع وبالمعنى الرواية
 لا يخرج من تحت هذا القاطن يظهر ان من ان عدم الصفات عظيم لا وفور بوس
 كيف تشتمل الكلام وقع من استنسخ بقوله والاما المتأنيان فتاويش ان مثل
 احدنا في هذا الاخر اذا كانت مهيئة آفاذا كان مثل هذا الكلام صحيحا وكان له وجه
 ممتنع يمكن ان يتحقق من جانب وفور بوس مثل هذا كيف وان كان صحيحا وهذا الكلام
 ظاهر العلم الاول والمعنى صحيحا على ما اشار اليه ارسطو واما الى مثل هذا الكلام في
 الصحيح على ما ذكره ووجه به الشرح فلا يوجه وقوعه غلط عظيم وفور بوس على مثل
 الشرح كلامه لم يتكلم الا بمثل ما تكلم به الشرح وارسطو ومن كيد وخذلنا فلا يوجه ما بين
 منها صحيح وما وقع من غير صحيح ومن عدم حكمه حرجا اوليا ثم ما يتدبر له بالوجه والاكثاف
 بهذا ارسطو التعارف الذي يخل متوفرة ولكن الزمان اوجب اخر من هذا التعارف
 والزم وبالشبهما اوجب اخر من ان وجه الصحيح والبيان ربما كان عنده غير متفرقا
 وذكر الشرح او يكون وجه اخر كما لا يلزم ان يكون هذا الكلام الذي وقع من ارسطو
 لغيره

في هذا الكلام
 من ان كان
 في هذا الكلام
 من ان كان
 في هذا الكلام
 من ان كان

والشرح وله وجه غلط عظيم بالعلم من هذه المسائل والتشيعات وكان الشرح
 بغير بيان ان يتحقق فيه من غير ان يتحقق في غيره وقيل لانه من غير ان
 عظيم عا عليك وكان في الوقت ان هذا ليس في بيان ولا وجه لكون هذا الكلام الذي
 من وفور بوس غلطاً دون وقوع من الشرح وارسطو فمضى ان يكون لغير ما قد مر
 ولا يتصور جدالك وعقلك بل لا يمكن ومن الحالات والحكايات الحكيم العليقية
 وقها ان الزيادة لا يخرج دفعه عن من له مناسبة حكمية ووجه العقيد ووجه عرض وفور بوس بل
 ولا لانه حكمية على ان ما ذكره وفور بوس من احكام بعض المقدمات وانما
 وتقريرها والزم اليها وانما في غرضه ما شاع عند الحكماء والمحققين ولا سيما
 في ازمته وقع وفور بوس من سابقه ولا حقيقة التبريد فيها على ما لا يخفى على من وقف تحت
 احكام المقتضى في الجدل وان هذا المصنف الذي عرف حاله والعلم الاول والفرق
 نظيره وعند الرئيس الذي اتفق الخليفة عليه عظيم الشان علاوة تام وانه اعلم
 واعلم به من ان المصنف من هذا بل لانه نسبة نسبة التعارف من هذا عاذا لا يمكن له
 معارضة بهذه المسائل المناسبة لهذا العرض الشرح الرئيس من راعاه المصنف
 فمضى من راعاه وفور بوس لم يأت وان مثل هذه بالمراتب شريفة منتمية بوجه
 مختلفة وطرق متعددة فاستنسخ فانك ان كنت من الدقيق والحكمة تعرف معنا
 شاكر الماد وعليك ويظهر لك ان الشرح كان له عقيقتا في المقام وان
 برتبة ان تشبيهه لا يخلو بغيره من حكمته وتعارفه من حالات السلف في بيان التعارض والاطلاق
 ومنه شبهة الى حالات ذكر العلم الثاني في الفيلسوف الذي ذكر الشرح في حاله من بعض
 المسائل انتم قد علمتم من سلف في سلف في كتاب اتفاق الحكماء الى ان ارسطو

لا يملك هذا التعارف الذي ذكره الشرح
 بعد التحسين في شرحه

وفقى الله

العبد من الخلق اما قرب الاشكال كونه النظم المثل في غيره فبما تراه ان ارجا
 يختلف في بيان ما تراه آيات من منبها في تدوين العلوم في كيف الكتب بعد ما ذكرنا في
 كما يشع في تدوين العلوم من تدوين العلوم وانما ما تشي على نفسه العظماء من تدوين
 لا يتبسط وتعرض في علمه حيث استقر على حكمته وتبسط فيها فاحار الرمز واللا
 قد انما لتدوين علومه وحكمته على ايسر الذي لا يطلع عليه الا المستبحون بها و
 المستبحون لها فاحاط بها كلها ونجها وشقرا واجتها وادارها طائرين كان في
 الانبعاث والتدوين والترتيب والتبليغ والكشف والبيان ويستيف لكل ما كلف
 اليه ايسر من ذلك وثمان ببيان على طاهر لا مريبان غير ان الباحث
 عن علوم ارسطاطاليس والدراس الكتب والموطب عليها لا يحق عليه تدوينه وجوه
 الاعلاق والتعمية والتعقيد ما يظهر من بعد البيان والانبعاث بقوله ولكن
 ما وجد في افادته من حذف المقدم الغرض في كثير من الفعاليات الطبيعية والحيوية
 والخلقية التي اوردناها على علمها صغها المفسرون لها ومن ذلك حذف كثير من النتائج
 وحذف الواحد من كل اثنين والافتقار على الواحد منها مثل قوله في رسالته
 لا الاسكندر في سياسات المدن الخ من اكثر اجزاء العمل في التعاون فخلق
 ان يخرجه من يد المدينة في العقوبة والثواب يعني من اثر العدل فخلق ان يثاب
 كما ان اثر الجور فخلق ان يعاقب ومنها ما ذكره لمعدني قياس انبعاثها
 في تدوينه فليس اخر وذكره لمعدني قياس انبعاثها فليس اخر وذكره لمعدني قياس انبعاثها
 في تدوينه فليس اخر وذكره لمعدني قياس انبعاثها فليس اخر وذكره لمعدني قياس انبعاثها

في تدوينه فليس اخر وذكره لمعدني قياس انبعاثها فليس اخر وذكره لمعدني قياس انبعاثها

عن الغامض من غير شائع في القول ولا بوقية في الغلط ومن ذلك العلم والترتيب
 والترتيب الذي في الكتب العلمية حيث يظن ان ذلك طبع لا يمكن التحول عنه فاما
 فاما ما سلكه وجعلها فيها متساوية على رسوم وترتيبات مما لا يمكن ان يكون
 فكيف رساله المبروقه لا انظر الى جواب ما كان فاما على كتب البرهانه على ما
 الكتب في رتبة العلوم واخر اجزاءها في ما لا يحاط به استقصاه فانه يفرغ منه كل
 لا انظر الى قول ان وان دنت هذه العلوم والحكم المضمرة بها قد رتبها ترتيبا
 لا يخلص اليها الا اسلمها وعرب عنها بعبارة لا يحيط بها الا بواقعة طهرها من
 ان الذي سبق الى الادام من الترتيب السليم المستعمل عليه حالان حالان حالان
 يحسبها مقصودا واحدا في هذه المقالة بعض التفتيشات المناسبات في هذا المقال
 ونوه من حيث كان لا يفرغ من المال وكان بعد هذا البيان لا شك في تفتيش الامم من
 بعد انبعاثها من غمضه ببيانات شتى في حزن نكده ودماعه البررة والطريقه الوا
 من الاقداس وكان ما راعاه فزود من اوتب من الانبعاث من نوع ما راعاه الا قد
 وجده في السبيل الحكيم المتقدين الذين ما العدة فكل الحكام في التفتيش الذي
 وروى الشيخ عليه يمكن بان وقع الايراد ببيانات اخرى بقرب ما سبق والذين
 تفتيش الحكم ثم لا ياتي بذكر ما وقع في الاشارات من التفتيش بعد اشارته لا اضاف من
 الحكماء من تعريف الاشياء بالجد والرحم فان بعضهم قد سهوا ففروا التي ما
 مواضع منه كقول بعضهم ان النار سوا الاسطقس الشبيه بالنفس والنفس من النار
 وما بعد وافر فوالله لا لغة لبعض الامور اخرى مما ياب بهذه المقولة في الحكاية
 اغدا المضافين في تعريف الاخر وفي بعض غرض نوادر ذكره وسم وبقية في

الخطا

كثير من محققين الحقائق والمباني والعقائد الدينية في جواب ما هو تم تحديده للنفس لم يحج
لأن فيه النسخ من حيث هو صنف فيروءة في حده وكان انت الاضافة يندرج في
وكلف اذا جلا يكون مع جزء الحد وقد ابا لحد الاضافة فالك اذا قلت يقول
على الخلف بالمهية جعلت المختلف بالمهية قوله عليه وسده اشارة الى ما عرض له من
واما انك لم تجعل جزء الحد وقد ابا لحد واما لحد فلان جزء الحد هو الماهية والكلية بخلاف
بالمهية والمهية من حيث هي ماهية والكلية هي الحالة بالمهية غير متحدة بالجنس فيكون قد
حدوث الجنس حد انتهت في اخره وبالقوة مع على كذا في النسخ الذي يضاف من غير
ان جعلت بالفصل من حيث هو صنف جزء حده والما شرح هذا التدبير في الحدود وال
للتقنيات وان لم ينشئ ان يكون كذلك وكيف يمكن معرفة اعادة ما قبل واحد من
التقنيات من حيثية العقل بالقياس الى الاخر فسيروا في مكان آخر انظر الى
هذا التفصيل والتبسط الذي وقع من الشيخ كان كلامه شارحي الاشارات اجمالا
وابها ما ينبغي ان لا يكتفى بما اكتفى كما لا ينبغي على الساعات المنصف وكان كلام
الشيخ قريبا للفرق في ان يكون جوابه منبها على عدم احدا من التقنيات في
الجنس والنسخ في تعريف الاخر كما يفهم من قوله كلامه الشرح ولا سيما ان النسخ
وهو ان حد التقنيات في ما يوجد في حد الاخر ولكن على هذا الوجه وكان طاهر
سببا في كثير من مقاماته وعباراته من بعض الوجوه يبرح منها وهذا مودى ما
اشتهر بالدين انه يمكن ان يكون في فريديس شيئا لا مودى بالدين او لا
مثله وما يرب منه وان كان لا يخرج نظيره انه مجال نظر لا لا بعض سببا
بعض المقامات وفي كل واحد من الوجوه شيئا به بعض المناقشات في الا

وغيره فتنظروا ما ذكره صاحب كيمه الاثران في النسخات في الفصل الاول من
النسخ الثالث وفريديس احد كلامه ليس والنسخ في هذا الاخر كل على سهر
مع ما اتفق من بعض الشارحين الكتاب في بيان قوله من ان معنى انه يتم
الجنس ما يتناول كل كثير من محققين بالنسخ في جواب ما هو تم تحديده للنفس لم يحج
عليه وعلى غيره الجنس جواب ما هو تم تحديده للنفس لم يحج
ولم يعلم ان مراده بالنسخ الماهية في حد الجنس هو الحقيقة وان النسخ الماهية
الجنس هو الاضافة الى الحقيقة وهذا الذي اوجبه في كلامه رسطاطا ليس لم يعلم
معهروءه من مودى الذي يجب ان يكتب القول بان احد التقنيات في علم
بسبب ان الجنس والنسخ الاضافة اتفقا فيان قلن ان قد احدث كل منهما في
رسم الاخر وان كان بالكل يجمع الامور في كلامه اعني عقله وفريديس انه يرد
عليه ما يورد وفيه فضلا وسبب ولكن مما يدل على تقوية ما قد قلنا ان
كون فريديس بعد العلم الاول وان كان ما اتفقا له ليس ضروريا ان لا
مستحسنا اليه لكن لا يجمع عن فريديس ما لا يكيد بعض الاخر من بعده في صيغة
لا بعض المقامات في فريديس الاصل والنسخ لهذا الكتاب اليه بعض شيئا
حدوده فنه تجدوا علم ان ما خطر بالبال في توجيه كلام فريديس في قوله وذكرنا
في كثير من مقاماته فامس شرح البيات الشارحي التي يرد بعض تعليقاته
الحدود رأت في رساله اخرى المشبهه بالشيخ الرئيس في اثنا بيان بعض المقامات
الواقعة في التعريف والحدود اما العوائق المشتركة قلن ان يعرف اليه
بما هو حجة منه من حد الشارح بانه جسم شبيه بالنفس فان النفس اخفى في الا

واما نعم حقيقة الحد الذي يستعمله على الوجه الواجب من البعد عن اعراض ما ورد في
 ليس على ما ينبغي وقطع النظر عن تصحيح كلامه في قوله ليس ما يعنى من نسبة هذا الوجود الى
 وانه كما ترى ان هذا هو ما قصدنا وما يارب لما اتفقنا له بحسب النسخ والجلس
 ان الشيخ ذكر في كتابه عجي الشفا عن الكلمات الخمسة وفضل في النسخ و
 وجانف لم يكلم اليه بعد ما بين المفسرين الاضافه والحقيقة ما بين بقوله وبين المحققين
 فرق وكيف لا بد من المانع الاول من ان لا يضاف الى الجنس ما يمانع من ان لا يغير المضاف الى
 الجنس فانه يحتاج في تقديره قوله على كثير من مختلفين بالبعد وحيث هو لا
 ان يكون شي اخر اعم منه قوله عليه من النسخ بالوجه الاول ليس كالمفسرين
 النسخ بالوجه الثاني وذلك لانه ليس بمقتضاه او فيكون في الترتيب ان لا يكون له
 الذي يوزع هذه الصفة نوعا بالصفة الثانية او لا يمتنع في الجنس ان يتصور
 كليا مورا ليس تحت كذا آخر وموضع ذلك ليس في نقيض بالعضول كالتعريف
 قوم وما كان حمله مكنيا وعنده الصفة ومجا رتبة الترتيب لم يكن كماله
 ذاتيا وما لم يكن ذاتيا لم يكن جنسا بل ان كان لا بد من عارض لازم من
 الراجح ان هذا الين على تقدير تعاضده صفة مستلزم ان يكون عارضا
 لا ذاتيا كما بين هذا الصيرورة فيما سبق قبل هذا امتلا من قوله هذا
 المنة يقال له نوع بالمعنى الاول اذ لا يكون في الوجود من وقوع تحت الجنس وقيل
 له نوع بالمعنى الثاني كما ترى وان كان لا يلزم في اصل العرض وان كان مركبا
 ووجوب الشدة المناقشة وزيادتها من طوره لا يخرج عن مطلق وقوله
 في مفهوم هذه اسياقة شي من وجه آخر وكان بنا على ما هو مودى قوله اذ قد

ابع ندام

يجوز ان الترتيب او يمكن فانه وجه اخر من قول المنة بالنسبة لاسيما ان اشترط اليها من
 الانواع فالتسوية ان هذا ما يعنى على مطلق الاية مطلقا او من وجه على الذين يمانع
 ما قرره الشيخ وهذا يخص من هذا التمام الذي اتفق الشيخ فيه اذ قد ادلى بالنسبة لانا
 له فاعلم من قوله هذا المنة يقال له نوع بالمعنى الاول اذ لا يكون في الوجود وانه عند الصفة
 مع ضرورة في مرتبة لا يكون عن قدر وتلف منه ولا تغفل في كل الاطراف متوكلا
 في كل حال وتغال وتغل وقد رتبته في حال على واجب العقل والتوى فانه الذي
 لا الطريق الواجب المنة عن الصلابة والعبادة والحواله وبه اربعة الاشياء
 الشيخ الرئيس في الشفا المقالة الثانية من الفن الثاني
 من المقالة الاولى في فصل في حال مناسبة الاجناس فصولها بعد بعض ما يات في
 منها ثم امتنع ان تغفل ان الوجود من واحد في هذه العشرة فقد قد فارق القطر
 وخصوصا اذ قال ان الدليل على اختلاف هذه العشرة في من الوجود ان الوجود
 ذاته والعرض موجود بغيره وان الوجود موجود لا يحتاج في وجوده لوجود غيره
 موجود يحتاج في وجوده لا ذلك فقد اشترطه ان اشياء في شي واحد وهو
 الوجود ثم فرق بعد ذلك بانه عبارة او بغيره وانه تعالى لا غير محتاج في هذا الوجود
 المستعمل ان كان بل على معنى محتمل في الوجود والعرض ثم يفرق ان من بعد فقد
 حصل في جامع وان لم يدل على ما عطف خارج فكيف فارق احدهما الاخر واحدهما
 بغيره من الاخر واحدهما بانه والاخر بغيره فانه يستحيل ان يكون الوجود
 له شيان احدهما بانه والاخر بغيره ولا يكون ذلك فرقا بين ذاته والا
 ان يتي ان من حيث له المنة الاخر وهم لم يسلكوا في هذا الموضع هذا السلك ولا

انما كانا في بعض النسخ
 من بين النسخات وانشأت به

الشيخ الرئيس في الشفا

هذا كما يحسن ان يثبت في هذا الموضع ولا يمكن ان يدعون على النسخين المتخالفين في
 غير الوجود وانهم لا يمكن ان يحصلوا من غير الوجود احد ما غير المعنى الذي يدعون
 عليه بالوجود الاخر حتى يعودوا فيضيقوا للاحدا من خارج ذاته ولا الاخر وغيره
 بل الحق هو ان الاشياء اشترك في الثبوت والوجود بمعنى يحصل عند البعض من
 نفسه لا يمكن ان يكون له بيان ومن سكره في غلط نفسه بان الوجود لا العرض
 غيره وهذه ايضا من شقوق المعصاة التي تذكر في هذا في شأنا اخرى عفا عن ذكره عن دار
 اشد ان يحصل ان التوفيق والتعريف جميع الامور والاحوال في الحال والمآل ولا يستغنى
 ولكن ان يثبت ان هذا الاشتراك المعنوي وان كان مما يتبادر الى الطبع السوي لكن
 ما ذكره الشيخ الرئيس بقوله ومخصوصا اذا قال آله طهي ان الفيتن في الوجود عبارة
 العقدة والاصل لا يمكن ان يثبت في اول الوجود وبما في الوجود كالمعقل ان الوجود
 له من واحد على ما يطلق عليه الوجود ومنه واحدة في هذه العشرة كيف هي موجودة
 والعقل لا يميز من وجوده بل يصح عنه ما ليس له البرهان وجوده كما في ما مر حجة
 بالحق الواحد كيف وكلهم وجود بعض الجواهر والاعراض ولا سيما بعض الجواهر
 وبعض الاعراض ضروري ويحكم العقل بالاشتراك من غيرهم من الوجود ومنها
 وذكر الشيخ المحقق في الجرم يقال بالاشتراك على الطبيعة المعطوم وجوده بالعلم والوجود
 الذي يمكن ان يعرف فيه الالها والاشياء في الطول والعرض والحق وهو التباين
 وهو الحكم المعقل الذي له الالها والاشياء وذكر الشيخ في الهيات النفاة فصل في
 الكيفيات احوال فليكن الان كما في الكيفيات الجمانية على ما يقع في وجودها وقد تكلمنا في وجودها في مواضع اخرى
 ونقتضينا غيات من تباينها في ذلك كونه لما يقع في ذلك في امرها من غير

معاني

اوليت باعراض فان الناس من يرى ان تلك الجواهر هي لطل الاجسام وتسمى
 فالذين في ذات جرم الحرارة كذلك وكل واحد من هذه الاخر عنده هذه الحرارة والاشياء
 من الشبان بالاشارات ما يند وحق لما مر بها من العرضين وان لم يكن له ما يند
 لما وقع له بالعرض فلا مشاركة لانه مع ان هذا القابل يظهر له عند هذا البعض
 لكن ما يند لتعريف الذي في هذا في قول الشيخ ومخصوصا آله وحق يظهر عندنا
 فبما يجب لا تعقل فنحن على حقة هذه الاشياء ووجدنا ما مشترك في اشتراك بعض
 الاماير الخارجية فيمكن ان يكون موصي من الوجود والخلق المشترك ومخصوصا من الوجود
 وكما يمكن ان يكون لانه لما كانا مختلفين في اشتراك في الاسم فقط اي لفظ الوجود
 والوجود ويمكن ان يحكم بالاشتراك المعنوي لكن عند التورود في النظر وتعميق حقا
 ان ما قصد في وجود الجواهر في نفسه الى الجواهر في وجود الاعراض في غير
 اي الربط بل بان يقع الانضمام بل بان هذا الصلة وذلك اصله يمكن ان يحكم
 بغيره وان هذا الاشتراك الذي يوصيه ليس واقع ولا يكون من الوجود وكما
 لان هذا في ذاته وذلك في غيره والحاصل ان موصي من كان الاله في غير من الاله
 فيقال ان من وجود الجواهر في الكون اليه وجود الاعراض فيكون من الكون
 الى غيره ومنه هذا بالاشياء وهذا الاختلاف لا بان يغير الاسم وان قصدا
 لا الكون بل على وجه آخر فلا يفتق لا عزرا العبارة وضيق اللفظ ومنه لما قصدنا
 وعند الرجوع الى الوجدان كما نكت تدعى بان هذا العقد لا يخرج عن حقه وما يمكن
 لفظ الوجود اوله اول الوجود لا يمكن ان يثبت لآخر الا كما ذكره مثل ما يشتهر باليه
 بحسب النوع اذ ليس وبالشبه ما وقع في فروع اعراضهم ولا مقره في وكان

ما وقع من الشئ في بعض فعل الشفاء فصل عنوانه فصل العرض وهو انه موجود في بعض
 بعد بعض بآيات مفيدة لنا ليعرف عند الرجوع بقوله فقد أثرنا ان هذا الترتيب يجب اللفظ اخرنا
 لا يجب مع جاب وضع عام لم الحقي به فصول اذا كان يجب اللفظ وتفضل على نحو
 ما اخرنا به لم يعيدان ثقت في ذلك لا الاستعمال الجوهري لا الاصطلاحات حصلت
 بعد تعارف الجوهري الذي يمكن ان يقع عند الامعان في العلوم ومن بعض فصول اخر
 قوله نعم مناشي واحد وهو ان التسليم قد يقع بهذا التبعين لثما عام من وجه واحد
 لاحاطة بالمعلوم وتيقن على ايراد الاشتراك عن مشابهة ما يصدق على الفعل وكان
 اظهر في بعض مقامات الشئ مما ياسب يكون مناسبة لزوم واخذ ما وقع من
 لم يخبرنا الان بتفسيره وخصه به وليس له هذا الا خلا وبخبره افعار كثير من كمال
 والتفصيل الذي قد عرفت مع انه لا حاجة اليه اذ لا بد من ان قوله بخصه ما ليس
 مما لا يقو رفيه لما تشبهه ولا يخفى من ثمل وكان بين من الكون التايه الاشمعي
 وبين من الكون الناقص الحرفه الرابطه الذي وجود الاعراض من النجوس الوجود كما
 ذكره الشيخ في التعليلات وجود الاعراض في نفسها هو وجودها في موضوعاتها وفي
 من بعض مواضع الشفاء وفيه تسمى من ذاتها ما تافد القيد على اللائح الطاهر
 الوارد على ما يشبه من قبل المطلق وذلك القيد من قبل بيان الاختلاف في اصل
 المعاني والتشبه والابا بوجه ما لان هذا لا يصح ان يكون من قبل الاشتراك
 المعنوي وليس غرضنا تصحيح هذا في نفسه بان ثمل هذا يدل على الاشتراك الاسمي
 المعرف ابي القلي على البت بل العرض للناشئ عما قول الشيخ في التعليلات
 وجود الاعراض وجودها في موضوعاتها ما في العرض متحد في التوهم ووجه بطلان

اظهر ما يريد

فان الشئ اذا كان في العرض من
 في الشئ اذا كان في العرض من

الشر

وانت ان كنت من اصل هذه المباحث قد عرفت قصه الوجود وانته على ابي حاليه
 بل على ابي حاليه كان وقوع وتبع الفطره في ما كان في اول الوجوده مقهورا لمتى عام لا
 الفصل في اول الوجوده من اشتراكه في الجوهري والعرض وبعد التفتيش وملاحظه
 بعض الاختلافات الراجعه بين وجود الجوهري والعرض بان يكون ما يطلق الوجود في الجوهري
 بان يكون ما يطلق الوجود في الجوهري والعرض بان يكون ما يطلق الوجود في الجوهري
 وبان يكون ما يشبهها وما يجزءه وما يطلق عليه الوجود في العرض على خلاف ذلك
 ولا يحصل شذوذ اول الوجوده والملاحظه بل يتبين من جميعها ان من وجود الجوهري
 ما يكون من قبل اللازم المعاني المحمله في الشئ في اللفظ الواحد في معنى المعاني الذي لا
 المعاني في كمالها لا يشترط ان يكون سببه المعاني على عامه الواقع ومن التفرقة بين اللزوم
 والمفردات فلا بد من هذا الاحتمال من بان ذلك كذا حال ثمل هذا القيد واللاحق وما
 تميز لما وقعاه به من بعض الطبيعة وتيسر بعض الصولات ان الشئ لم يمتنع
 من ثلثات وكرهه في اللفظ السامس انما بعض البيانات والمباحث والواجب
 في شئ عليم او البركات التبادلي بانهم نسبوا المفردات الى المراتب الاخيرة
 في المتوسطه والمتوسطه في العاليه والواجب ان ثمل الكل في المبدأ الاول وبحسب البراءة
 من وطاعة لافاضة لها ومنه مواضع تشبه المفردات اللفظية فان الكل
 متحقق على حدود الكل من قبل طوله وان الوجود وحلوله على الاطلاق فان
 تساو في تعاليمهم كسندوا على ما عليه ما يستندون له في الحل والاتفاقية التي
 والارثوط وفيه ذلك لم يكن ذلك منافي لما اسسوه وبعده اسما عليهم عليه وهذا
 الواقع منه وان لم يكن بخصه من حيث لنا وقد سبطنا في كثير من تعاليمنا ما ير عليه

ربا يورث خلاف ذلك

التي يكون الاشتراك فيها اشهر كما قلنا ولا
 قصود لا تترك شذوذه المعاني المختلفة

والايتي ما يروى عنها اخذ منه بعض الفضلاء الفصل البدو انما ذكره في كثير من تعليقاته ان
 الشيخ الرئيس مخرج في شفايه بان الموجود الفاعل مخير في ان يمتد وان غيره من كل
 وغيره من قبل الشرايط والآلات وما يشبهها ونفسا مقولة البحث في هذه المساجات
 فمقدمة مطلقة وان هذا اليعرج غير كمال مخرج بمكانه على وجه لا يمكن التوجه على خلافه بان
 بعثت العبارة عن العرج كيف وكلها منهم ولا سيما كلام الشيخ في بعض المقامات
 الواقعة في الشفا وغيره مني على الجملة ذلك اليعرج كيف مخرج باحكامه العقول العلية
 لنفسه الباطنة منها مخرج بان البراء بالفاعل للفظ والمفيد كما يفهم من قوله في الهيات
 الشفا ولا يجوز ان يكون القوة الفاعلة المتوسطة بين الاول ومنها وبنهاية المرتبة فلا يكون
 عقولا بسيطة ومعارضة فان العمل المعطية للوجود والحل وجودا اما القاطنة للوجود فتعد
 يكون اخير وجودا تعطينا لمقتضاها ولا مخرج لا الرساوس والسمية فان الامر اطهر مما
 يكون حولها من شأنتها في التفاضل فمخرج لا مخرج الشفا وحولها في التجربة وبعض اخر
 من تعليقاتنا لكن هذه المناقشة والتفتيش لا يفترنا والمرض ان مثل هذه المساجات
 جندا ونوعا مما ليس بحرية مقاماتهم من جهة ما يزيد المقام ما ذكره في بيان ما
 نقل من دوق المتألمين من انقضاء الحقيقة صاحب الحكامات ومن واقعته في ذلك
 بقوله ولما وجب ان يكون حريا حقيقيا قايما بذاته ويكون تعينه بذاته لا بغيره
 على ذاته وجب ان يكون الوجود وادبهم كذلك او مخرج من الوجود وهو ما
 كلما يمكن ان يكون له اذ لا يلزم من ذاته جزئي حقيقة ليس فيه إمكان بقده ولا ان
 وقايم بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق الذي
 عن التعيد لغيره والانتقام اليه وبهذا لا يتصور عرو من الوجود والمركبات المتكينة

فليس

فليس حتى كونها موجودة الا ان لها نسبة مخففة الى خفزة الوجود والظاهر بذاته وبكاتب
 النسبة على وجوده فمقدمة وانما حتى تميزه بالاطلاق على مرتبة فالحق وكلي فان كان الوجود
 حقيقيا بذاته فذكره بعض المحققين عن شيئا قال ولا يعلم الا انما نحن في العلم فان
 قلت الذي يتبادر الى الذهن من مفهوم لفظ الوجود ومفهوم لا يمتد في كل شيء كيف يكون حريا
 حقيقيا وادبهم المفهوم من لفظ الوجود وقام به الوجود كما اشتبه في كلامهم كيف يفهم
 بوجه لا ينفك احدت الابواب الدل ان الكلام في حقيقة الوجود ولا يفتابا وادبهم
 الاذن من من روال اللفظ فانه يجوز ان يكون ممتدا على ما عارضا اعتبارا بالمكان
 الحقيقة المنقولة عن الاشراك في عدو كنههم الواجب القياس للحقيقة وعن الثاني
 ان المنسج مولد البرهان وما يروى اليه لا الاشتهار في استه القوم بموجبه الاوام
 وهذه المرتبة الواقعة من قس ستة لا يخرج عن قطب ودوق فان كان بعض ما
 وقع منه في بيان هذا المذهب في بعض مراتبه لا يخرج عن مخالفة كيف يفهم من
 رساير النسخية المحقوقة في بيان المدراس للندوة في هذا المقام ان الوجود
 على اذن المتألمين من الحكماء وهو مذهب المذهب بل الوجود على اذن اسفل
 والبحث من محققين ان المطلق الوجود على غير الواجب ثم وحله مجازا وليس حقيقة
 كما يفهم من قوله وبعد ان الثاني بران مقداره كونه محققا في طائفة احوال كالحج
 بحث انه وادبهم لبيان در باب معرفت ربنا عقلت لا قوله وسم ارسن مقربا
 مفهوم كروك المطلق لفظا موجوب وغير واجب الوجود في زمانه في الوجود
 نه عارضات وتجهز وونه عين بل كنه في وجوده اشياء انت كرايت في ابا
 حضرت حقيقة وجوده نعتل كذا وان حضرت برائش ان يقولت نه انك وجوده في

الاقوام

عاشت باورشان حاصلت اینست انجا را بحث با نفا عقل نامی باشد
 و من تبع ما ذكره من حاشية التجرد من حكاية مراتب الحكماء الذين هم اشبهوا
 بالفعل واسلم من غيبة الوجود الخاف للواجب وان الموجود يحيل حقيقة على الوجود
 وغيره ومن حكاية المتألمين والاربعين في العلم في غيبة الوجود والمطلق بالمعنى الذي
 وكون الوجود المطلق مع كونه مطلقا بالمعنى الذي عرفته وكون الوجود المطلق مع كونه مطلقا
 بالمعنى الذي عرفته في قوله في التبريد واسأل عن حقيقة الوجود وكون الوجود وكذا
 مدني في الوجود وعاشي لا يجب قيام الوجود واسأل عن حقيقة ان الاضطراب في
 مقالته في الباب كثير ولكن حديث وقع الواجب في المقام وبين غيبة الوجود
 وتعلق حكاية لا يجب ان يراة اشكال هذا التجرد وقوة كيف ونتم نقل المعلم ان
 في رسالة رتوق الكبير قال المعلم الاول اسطع الحاسب حكاية من علمه انما يكون ان
 شامق المعرفة اشتمل من ان يعلم اليك كل ما يدور في البعيرة احب من ان يحتمل
 كل ما يدور في كمال المعلم الثاني في اشكال هذا المقام في ضرورة الذات اللاحقة
 لا سبيل لا اورا كمال يدرك بعضا منها وغاية سبيل اليها الاستعداد بان لا
 سبيل اليها تعالى على ضعفه الماسون اية ما ياب من ابل ما يفتن هذا وكذا اما
 ذكره الشيخ الرئيس في اخر منطقاته العارفين بل خاب الحق عن ان يكون
 شريك لكل واراد ان يطرح على الله واحد ذلك فان ما يشتمل على الفرة
 للمحصل بالفعل غير المحصل ومن بعد ما تارة عنه فليتم نفسه على ما لا يتناسبه
 كل غير لما خلق له ويمكن ان يبق عاينه في صفات ومعه الوجود ومع غيره
 ووسعه والطاوة وتخليته اخف وادق ان شئ اليك واحد وطلب الوجوده او احد

في قوله في التبريد واسأل عن حقيقة الوجود وكون الوجود وكذا

معه ما ياب

بطلانها

من ان قيل اليك كل واحد منهما الطلوع انما من ان يعني فيه كل ما لك بمقتضى
 الحقيقة اعني ان يعلم اليك كل ما لك من السكون اعني ان يتحرك في كل موضع
 بنفسه اعني ان يتحرك في كل موضع من ان يتحرك في كل موضع على احد الاطراف
 اكله لا يعرف القمر لكن نطقت باطراف متجاك فكيف يعرف من الطرف مستر
 ولكن بعض المتألمين المشرقة لا اللانف ما انفعنا اليك لا يعبر ما يدركه
 وقوله انما كماله بل لا يخفى عن ما يدور في رتبة الية لا يخفى عن لطيف ولذة واعلم ان
 لنا في هذا اللانف اي من المتألمين حكايات خطابه اياهم في الية ومخالات بنية
 سببية متعالية قد فصلنا كثير من الشكايات ولا سيما فيما كتبنا على شمس الخط
 الرابع من الاشياء ومقتضاه وقد عرفنا من هذا اللانف بالخط الاول وكذا
 في شأنه نحن في القسم الاول سلكنا في قسمه او افلا وعرضنا في الاخر
 والفرق بينه ما نقل عن بعض الصوفية او المتصوفة من اتحاد الوجود والموجود هذا
 فيجبهه وهو في اكثر الحكماء من اختلاف الوجود والموجود وكذا ما بان هذا اللانف الاول
 كانه موهي ما نمر وادعى اليه بعض الطرفان من شعرا كيه جبريت بين
 حانه وادبر توان سر كما سببكم الخي ساجدة انه ولقد اشرنا على ذلك
 المشبه ان صدوقه قول سلطان الاوليا والوصيين امير المؤمنين وبيد الدين
 صلوات الرحمن عليه والاربعين في جواب سوال بعض السالين العارفين
 الكاظمين عن الحقيقة شمس طلوع على ما كل الموجودات يمكن ان تن اياها جفوي
 كما سمعت من الالاية المباركة لقوله انه الالاية الله تبارك وتعالى والارض يمكن
 ان يكون اشارة بشاره ما يوعيه والحمة وحية اليك شمس ما لا اطراف آخر ما يشبه

بطلانها

معه ما ياب

بطلانها

هذه العقول ان كانت من غير قبح البية ونزوح كرم الواجب الوهب الخالق للشي
 البادى لكل موجود وان يهيننا ويسدنا العلم اسدنا وسدنا وان نقول بالقوة
 بالوسط في كل اعتبار وبين ذلك بل تجاى الوسط المحمود والمجود في كل حال ومقال دعنا
 يوحنا وقسمنا على سبيل ما سببه لسياقات السابقة ما ذكره الشيخ الكرسى في
 هذا المقول الذي وقع التفتيش فيه فصل في شرح هذا العرض بنده اخرى الذي
 نقلنا عنه وسماه موجود في موضع لقوله فلين الان معنى قولنا الموجود في موضع
 رسم انه الموجود في شي لا يكون منه ولا يصح قوله من دون ما سوفيه فقولنا انه موجود
 في شي لا يكون منه ولا يصح قوله من دون ما يقع عايشا كثيرة على بعضها بالبرهلو
 وعلى بعضها بالشكك وعلى بعضها بالاشتباه وليس وقوعه في جميع الاشياء وقوع
 لفظه في كل واحد ولا وقوع لفظه في كل واحد مشترك بل وقوع لفظ مشترك اخر اذا قيس بالجميع والى
 هذا البيان البني عليه بان حدى ولا يسمى بل هو نوع من البيانات الخالصة
 كحاشيتي اسم باسم اشهر واعرف وما حد ذلك هو ان المجهول يعرفون اشياء يقال
 لها انها في شي فريد الا في هذا البيان ان يقول ان هذا العرض هو الكائن في الاشياء
 وان كونه في الموضع ليس كذا في الكون في شي ولا كذا في قول الاشياء ان في
 الاسم في شي من واحد شبه على المثال بعد ان ازعمت الشبهة التي من جهة الاشياء
 في الاسم فان ازالة الشبهة باسرها الاسم قد يمكن ان يكون على نحو احد ما ان
 يوجد في الجرد المراد باسم والثاني ان يسمي المعاني الذي انزل تحت اسمته ان الاسم حتى
 يراد على السبيل لانه في انه ولكن سبب ليس له وهذا المعاني وان كان في شي لا يكون
 للعرض وعدمه لكن عند التفتيش لرجمان ما وفصله حال دقيق ومن المبررات الخفية

الدقيق الموقوفة البنية لما كان له وبه يتبع بعض الحجات وانه لا اعتماد في ادراك العقل
 والتفتيش على بعض الدعاوي في هذا البيان الا في ابعده نوع من التأييد ما ذكره السطران في
 كتاب التفتيش على الكيمياء في حكاية العبد والفتش التفتيش لا اطلاق وان الشهور ان
 ارسطو خالف في هذا الرأي في انشا بيان وتتميد فقول انه لما كان البري حل حاله
 باقية وانه ما ياتي بالجميع ما سواه وذلك له بغير اثر في الفعل والاعمال بحيث لا يناسب
 في ابعده ولا يشكك ولا يشبه حقيقة ولا يجزأ ثم مع ذلك لم يكن له مدعى وضعه واطلاق
 اللفظ في شي من هذه الالفاظ المستلزمة فان من الواجب العزمي ان يعلم ان مع
 يتوكلنا في شي او صفة من بديته بتقدير المعنى الذي يتصوره من تلك اللفظ وذلك
 كما قلنا بمعنى اثر في ادخاله انه موجودا مع ذلك ان وجوده لا يكون
 مابرا ما سوده واذ قلنا انه في علمنا انه في معنى اثر في ما نقل من الحى الذي
 مودونه وكذلك الامر في ما سواه مما استحكم المعنى وتكون في من المعنى المعنى
 التي بعد الطبيعة هل عليه تصور ما تقول في افلاطون وارسطاطليس من سلك
 سبيلها فيرجع الآن الى حيث فارقناه ونقول لما كان تقدم حيا مراد به العالم
 بجميع ما فيه فوجب ان يكون عنده صورة وما يريه في ذاته وانه جل الله عن الاشياء
 والشيء فان ذاته لما كانت صورة ما يريه في ذاته ولا يكون عليه التبدل والتغير
 كما من خبره ايضا ان باق غير ذاته ولا متغير ولو لم يكن للموجودات صور فاما
 في ذات الموجود الحى المبريد فالذي كان يوجد على اى حال يتجوز في العقل بغير
 اعلمت ان من تقع هذه المعاني عن الفاعل الحى المبريد لزم القول بان يوجد
 انما يوجد خرافا وتحيا وعيا في فقد ولا يجوز نوع من مقصود ما رادته وهذا

فانقلبه من الشيخ في موضع بعض المعالطات الى المعالطة المذكورة في الشفا بقوله والاما
 لا المتعارفة فيمكن ازاؤه مع ذلك انما اذ قلنا وقد مات او مرس ان مرس
 موجودا شاعر وان او مرس هو شاعر فان ذلك حق واذا قيل ان او مرس موجود
 كان كاذبا وذكرنا الدفع على ما نقله هذا الفاضل والما التمثيل او مرس ان العلم
 فخطه وذلك لان لفظة هو موجود وما حوذة في ذلك القول الذي محموله على
 على انما رابطته والروابط في كلامه الا دوات لا دلالة لها فيها كما علمت فجب ان
 لا يوجد حال الغرض على انما اسم حتى لا يكون المعنى في الوقتين واحدا فان لم
 يوجد الموجود رابط على احد الالامني حتى يكون كانه يقول او مرس هو
 الموجود والذي في ذلك الموجود يكون شاعر اكذب القول بعد موت او مرس فمروا
 او مرس كما بان لم يوجد كذا بل احذر رابطته لم يصديق ولم يكتب حتى يقال
 اى شى كذلك اذا قيل كان وعنى منه الرابطه فكان غير قولهم كان في نفسه و
 كان هذا الفاضل اشتبه بالاسم وهو الواقع في كلامهم شيخ بالاشراك
 او بالاشراك في شتان بينهما لا يخفى علان له اذ في معارذ مرات الشفا
 كيف وذكر الشيخ في فصل في الالفاظ المتفق والموافق والمباينة والمستور وما
 مجربا على ان الاشراك الاسمي اعلم من الاشراك اللفظي الاسمي بالاشراك الاسمي
 الحرف بمراتب هذا اخطا عظيم وشتباه جسيم فمرتبته ولا يقيق بحال تبدي
 الشفا ومن له اذ في معارذ مرات الشفا فكيف بمن له منه من كتب في هذه المراتب
 وقد فضلنا ما يتأبى لئله المرتبة في شرح الهيات الشفا وتعليقنا على حاجتي
 الهجيرة وبنت ان هذا الشيخ في دفع المعالطة لا يمتني على اصل هذا الاسم على

فذلك عند ما يكمل احد مكيلا علمه انهم مطلق حق
من جود الامر وانه هو ظلم ومخالفة باشرار
الارضين ووجه علمه ان الله

فانما هذا الكتاب من كتب التفسير التي كتبت في سنة ١٢٠٤ هـ
في شهر ربيع الثاني من كل سنة ١٢٠٤ هـ في مدينة بغداد
والكتاب من كتب التفسير التي كتبت في سنة ١٢٠٤ هـ
في شهر ربيع الثاني من كل سنة ١٢٠٤ هـ في مدينة بغداد

حق في هذه الرسالة بحقائق عظيمه تعالى بقوله تعالى اول درمات علي ربي و
ووقوف است بوقت اول درمات لغوي لاحد في جنس است بمعني خبر
ارتميه والاحداث بمعني مفعول انما المعني عبد ليس بمعني المعبود باشد معني
واين منب امام ارباب است واما زواج كشاف است كاشم است ويزين
منه استلال كرويا كرويا وروافد وروافد وروافد وروافد وروافد وروافد
ومعروك ولا يابا بغير واقع في الكشاف ذكر والالاس اسما الاحكام كل
والعز اسم يقع على كل معبود وكنى او باطل في غلب على المعبود وكنى ان الغم اسم لكل كعب
ثم غلب على التراب وكنى اسم على عام القضا والبيت على الكعبة والكتاب على كتاب سيرة
واما الله يحرف الهمزة فحق المعبود بالحق ثم يطلق على غيره من هذا الاسم استحقاقا
كما قيل يستحق ويستحق في الاستحقاق من الباقه والحق فان قلت اسم الله حق قلت
اسم غيره من هذا الازا كعبه ولا يصفى كما لا يقول شر رجل وتعال اليه واحده كما يقول جل
كريم خير وايضا فان صفاته لم لا بهما من معرفت حركتها في حجابها صفات
غير حاربه على اسم موصوف بهذا ونداء كان هذا الفاصل عقل عن اسم الحسن اعني
الاسم الذي هو متعادل للصفة على ما فهم من قول الكشاف في الالوان والارباب ان هذا
الاسم العلم للصفة وندم ان الاسم الذي يكون في متعادل للصفة وصاحب الكشاف
صد واثبات اسميه واسم الحسن وان اسم الحسن ليس بصفة وهذا ايضا خلط عظيم
مرتبته وغلط حسيته في كفايه كما وقع الغلط فيما نحن له من خلط اشتراك الاسم بالاسم
ومن هذا النقل والابن يعرض ان هذا الشبه بطريقه الرابع من هذا الفصل في اثباته
من بعض الوجه لا يخرج عن طيف ولقد استبان في الرسالة الاحديه الكليه ان غلطا

توفيق الله تعالى وتقديره بركات حرمه في ميثاق الالهي تبارك وتعالى في القرآن الساميه
لتفسير سورة المباركه الاخلاصيه لتفصيل في هذا الاصح والهمم ومودات الاراد على
ما فهمه في ذلك انظر خلط اشتراك الاسم بالاسم الذي قد يعبر بالاشتراك اللفظي واما
الاسم في هذا الخط اسم الحسن الحسين اعلم ان في المفعول الذي تقدمناه عن العلم بالاسم
غزير من مقالات مختلفه في معنى استقامه ان فيه ونظم في شرح كتاب التعلق والار
الحسين الذي مر غدا في بركات الحسين الشريفين القديسين المقدسين الامامين
زاو ما اقدمه قدرا وشرفا وعظما وما يراه في المدينة المباركه الشريفه البضاويه
الحمد لجلالات الرحمن على مشرفنا وآله المعصومين عند الوصول الى هذا المقام ونقا
انتهت لاقامه وانما جميع المقاصد والمطالب كيف والكل من شجب احساناته
وانعاماته وتفضلاته وذكر الامام الزا في المباحث الشريفه بعد اكمال الشرح
ابو نصر الغاراني في كتاب التعلق بالحسين في خلاف بين ارسطو وافلاطون
الاذ اللفظ لان الموجودات متعوله للمبدأ الاول ولكن ان يكون صورها
عنده فلا استحالة التغير على المبدأ الاول كانت هذا الصورة تارة بعدة عن التغير والتبدل
ملك الصور من التسمية افلاطون المثال وهذا السائل حسن وطعن ان هذا السائل
نظر الا ما ذكره الشيخ الرئيس في كتاب التعلق وحقق الشيخ المقول السهروردي في قوله
اشتهر عنتم انه مقفول في هذا الاثر ان وتوايسته من كلامه يعظم ان هذه الحكمة حصلت
او بما يشبه الوجوه وعند شاهدة الروحانيات حصل له هذا العلم ومن لم معار به على
ما يعرض من مقالاته وكتبه ومقالات غيره وكتب غيره في شأنه عرف ان كلامه على طرز
آخر لا يخرج عن اصل كلام الامام الزا في هذا المقام لا يخرج عن اجماع واجمال تشابه

كيف يتبين ان يرجح لان الصورة الحاضرة عند تصور ما بالوجد والظاهر لا بالوجد
 الدني وللفظ الصورة باعتبار الحضور عند تصور ما بالوجد او بوجوه اخرى من
 ما لا يرجح له الوجد والذني وان لا يكون هذه الامور اثباتا اخر غير الوجد
 الخارج وما يتبين من هذا ان كان هذا بعيدا وان هذا اقرب منه واحدا في الوجد
 وان لم يراه ولا ان هذه الصورة عند تصور ما بالوجد والذني وانها موجودة
 في علمه لان يكون قايمة ولفظ عند وان كان يا بحسب البطلان عند الكسبي
 لا يجوز حمل علمه على كل من يفهم من كلام بعضهم ان هذا اعلم من الحصول والحضور كان
 هذا لا ياب غرضه بل علم الحصول المشهور لا يخفى عن ابا الهيثم والذني والوجد
 ان يرجح له كسبي من العلم الثاني لان كلامه انهم يحمل الطرفين وسبيل ان الله
 في شرح هذا الكتاب بتبيين البحث والكلام في هذا المقام وبعد من المراتب
 يفهم من كلام بعض الفضلاء في بعض تعليقاته عند بيان العلم بالوجد ثم يفتش
 على البيان على طريق التكميل بل على طريق الحكم وعدم العلم بالقيام بالبحث
 ان يذهب الى الاحتمال الذي ابداه بعض المتأخرين من الفرق بين القيام بالفعل
 والحصول فيه ويقال ان الكلمات حاصلة العقل والرسالة به وقد حاشا بعض
 انما هو حيث انه قد ذكره بعضهم بطريق الدعي لا دليل عليه والى الاحتمال
 فلا فخر فيه وانت خبير بما لا يجري منه الاحتمال على حسب الحكم انهم لم يورد
 يكون حمل البطلان على طونه على ذلك والدلائل التي ذكرت في نفسها انما هي اذا
 قيل بوجوه في الخارج كما لا يخفى على من له دره وهذا الوجه قيل انه على الكلمات
 مستوفى علمه وانما كثر في كثير من اسما قايمة مما يدل على ما لا يخرج من بطلان

الوجودات موجودة على ما في حيزها
 ولا يكون ثباتها به ويمكن

ذلك الدعي في ذلك الاحتمال على البت لا يخفى على من له معارفه متعلقة ولا سيما
 التبريد والمطالع وانهم هذا الاحتمال لا يخفى على ولا يروى على ولا يتبع بعض الباحثين
 على ما اوردوا يفهم من كلام بعض المتأخرين من الفرق بين القيام بالحصول كما لا يخفى
 من ذلك كيف ذلك البعض يقول في قيامه حيا ولا فاشا وعنده هذا الفاضل كما لا يخفى
 من ذلك ان يكون في ما هو في ذلك البت لان يكون في فعله بل في يكون فيه في غير ان يكون علم
 اذ في ما لا يسيس على ان لا يكون من الانبياء ولنا وحكاية ان الدليل الذي
 الذي كثر في بعض المتأخرين انما هو في العلم بالعلم من العلم الثاني لا كما لا يخفى
 بل من العلم الثاني وهو من الفرق بين العلم بالعلم من العلم الثاني لا كما لا يخفى
 وسبب ذلك ان بعض الحكماء على تقدير تسليم ان العلم بالعلم من العلم الثاني لا كما لا يخفى
 لوجود العقل في الخارج كما لا يخفى على من لا يخفى على ان ويل في علمه من الكتب في هذه المراتب
 على ان العلم بالعلم من العلم الثاني لا كما لا يخفى على من لا يخفى على ان ويل في علمه من الكتب في هذه المراتب
 على ان العلم بالعلم من العلم الثاني لا كما لا يخفى على من لا يخفى على ان ويل في علمه من الكتب في هذه المراتب
 على ان العلم بالعلم من العلم الثاني لا كما لا يخفى على من لا يخفى على ان ويل في علمه من الكتب في هذه المراتب
 انهم على ما اشد به ووجدوا من المبررات المحسوسة الحاضرة عند ما كان كلام العلم الثاني
 بناء على بعض التعديلات الاخرى من ذلك وبعض الكتب كاتري بل في بعض
 المناقشات من جوده اخرى وكان الثاني بتفصيل مقام اخر وهذا المقام من الكثرة
 ما وقع لبعض في ما ليس من ذلك من لعل المدرس السرخاني كيف في هذا المقام
 بل لا حاجة الى هذا المقام وكيف والمادة لا يجب العقل ومعلم الخير ومفهومه والوجد
 والحمد لله الذي اعطانا من كل ما سواه في كل حال متقال
 الشيخ الشافعي كتاب القياس في الفصول الرابع في القياسات المكنية الشكل الثاني بعد

من ذلك

فبعض ما هو بائع من جهة ما هو بائع يمكن ان يكون حيوانا وحيوانا يكون كذا بطلان لا يباين
جهة ما هو بائع يمكن ان يكون حيوانا ولا شيئا اخر غير النائم وانما ثانيا فان هذا المثال
ان كان حقا فهو لا يغير المبدأ لان الكفاية الحقيقية في مادة واحدة لا تعني الكفاية مطلقا
علم الكفاية او يتغير بل يتم الكفاية مطلقا بشرط لا ذلك وان كان في غير الاشياء لما وقع في الاشياء
احمال وتغيير وتعدد وسائر وعدم موافقة وعقل وتوافق وتجاويز وما يكون من
المفارقة وما يرتب عليها من حيث انه لم يذكر بعض الاحتمالات بل لم يترجم في حقا كفايا
للاصل على التمام وبعض التوجهات كما انه لم يرد في المناقشة بالكلية وترجم الاصل على
من جوده وهذا بعد التمام في مسألة كلام من المناقشات وكان هذا التفسير في الكلامين بطريق
لك ان الحكم كونه مودا في الماد المرجع والاصل واحد انما لا يخرج عن اشكال فيكون
توجه بطريقه ان سياتي في الشرح منه لا يجب الشك بان النائم من جهة ما هو بائع لا
حيوانا ولا شيئا اخر غير النائم ولا يتوقف على انه لا يتكلم والالتزام بل سياتي في
على ان النائم من جهة ما هو بائع اي ما يوجد في المثال اي النائم على شرط يجب ان يكون
حيوانا كما يدل قوله او لا يمكن ان يكون الحيوان التبعي على بعض الاحتمالات
لا يرد ما كان ليس بغيره في الاله الا بالالزام على الخصم من وجه آخر تفطن لما
تصده وان كانت العبارة لا يخرج عن غور ما سبق في الاشارات متصدا على هذا العمل
في عكس الكلامين المذكورين في قوله والكلية الموجهة الضرورية يتعكس على بعضها في جهة
بائعين في علم المطلق العام لكن لا يجب ان يتعكس ضرورية فانه يمكن ان يكون عكس الضرورية
ممكنا فانه يمكن ان يكون في كالفهاك ضرورية وبالكالات وبالكالات في غير ذلك
لنوع كالفهاك ومن قال غير هذا وانما كمال فيه فلا يصدق بعكسها اذن الامكان العام

ليزيد ما قد تافه بالمكانه كيف وسنذكر البحثان مما يتلوهان بل يتلوهان وقد
انضم من ظهوره ووضوحه لا يخرج عن ذلك ولفظا وقد اعتبر ان يكون مرضيا له فلا يصح
فيما كان لا يخرج والماصل ان الرجل العلم الانساني الذي خرج عن التعصب والفتا ولا شك
ان الشرح في اوله والشرح في اخره وان فيها تفاوت وتخالفا من المناقشات التي تترجم
اليها ابانها في عكسها في الشرح في توجيه كلام الشرح على بعض الفضل وان قوله وح كونه كذا
لا النائم ان من يتغير في مستقرا وما ذكره الشرح في حاشية البهاية الشافية في موضع
وسنذكر في موضع الشرح على وجه الاثر في المسائل التي هي الحيوان ما هو حيوان مثلا في
منه الشك في بعض النقط من جوده بقوله والثاني ان العلم ان الحيوان ما هو حيوان يجب ان يكون متصفا
او في خاص من هذه الدواعي ليس بل الحيوان اذ ان العلم اليه ما هو حيوان يجب ان يكون خاصا او غير
خاص من هذه الدواعي ليس بل الحيوان اذ ان العلم اليه ما هو حيوان من جهة حيوانية لم يكن خاصا
ولما في الخاص الذي هو العلم على كل ما سلكه من لانه من جهة حيوانية حيوان فقط ومنه الحيوان
في انه حيوان في غير هذا المعنى العام وليسوا واحدين ايضا في مابيه واذ كان كذا لم يكن الحيوان
موجودا في خاصا ولا عاما في حيوانية بل موجودا في الامور والاحوال لكنه يترجم ان يكون
خاصا عاما وقوله لم يكن ان يكون الحيوان خاصا او كونها ان في بقوله انه لا يكون متصفا
وحيوانية فقط فهو لا يخرج عن حيوانية وان عني انه لا يكون متصفا في الوجود والي لا يخرج عن ان يكون متصفا
في حقا فان الحيوانية يترجم ضرورة ان يكون خاصا او عاما وايضا عرض له لم يطل عليه
الشيء اعتبارا ليس من ولا عام بل يصير خاصا او عاما بعد ما يميز من لهما في الاحوال
ومن هنا يجب ان يفهم من ان في الحيوان ما هو حيوان لا يجب ان يكون على وجه
اخر وهو وليس في ان في الحيوان ما هو حيوان لا يجب ان يكون على وجه اخر وهو

فاشاء غرض بقوله ولذا كان هذا السبب الكلي مطلقا لا تنكس فيه مادة متعينة قولنا اولى
 السبب بالان في الذي يمكن بالفعل لوجوه من الوجوه وكذا مراد في قوله فقد وجد السبب الكلي
 المطلق مادة لا تنكس فيه وهذا متعينة قولنا ان لا لا تنكس اي ليس بغيره ممكنه لان
 تنكس في مادة من المواد وليس في هذا التساؤل في الفضل انه بغيره الكس الكس هذا الطريق
 اي كس الكس ممكنه بطريق التروم وليس في كراه ان دليل محقق عكس الكس الكس لان الكس بان
 عكس الكس الكس هذا لا تنكس الكس في الحاصل ان ما يفيض من كراه ان هذه المادة تنكس الكس
 وفي هذا الكلام ما خرج بالشيء وبما في علمه ليس نظام علمنا مخرج علمنا لفظ العكس
 نقل في الشيء ليس مخرج علمنا انما نقول كل حيوان ثمن ان يكون ما يفيض منه ما يفيض
 ما يفيض من جنس جبه ما يفيض كل ان يكون حيوانا لان حيوانية ليست له من جنس جبه ما يفيض
 ملنا ان هذا ما وقع منه في كس الكس عكس الكس فيقول ان المراد ان هذه المادة تنكس
 لا على ازم الكس وعكس الكس من اسباب فنق وان احدهما هو ما وقع منه كس كس
 مخرج احد ما خرج وكان لم يقل بهذا الاخر او بغيرها وانما مراد به التوجيه والاشارة وهذا الا
 وخصوص هذه المادة ليس لها اول فائدة اي لا يخرج الا يتوهم احدا من كل مادة لا تنكس اصلا
 واد اجفت الحال والمعاد فلا تنكس لبعض الاشياء وبعض التوجهات فليس
 اسبابات وكان اشكال هذا ليس في شأن المحصلين وما كان له وكذا في نظره كذا في
 الشيء وانما ان يكون من جنس الموضوع او قوله نحن اذا اسعدنا ما معنا قوله العلم
 ان كبرنا كذا في تصدقه او في الحاصل ان كس توجيه كلام بعض الفضلاء على وجه لا راد له
 ما يكون قبل المشاة وبعد المشاة على الاطلاق من احد العقيدتين الجهر او الموعود
 في الالفاظ وما يوجب لهذا المقام ويترتب منه بحسب الطبع والوضع انهم وكان مما يوجب

[illegible]

مسبقا اليه ما وقع من الاشياء المحقق للاشياء في العقل لعدم علمنا بغيره ما نقلناه في بيان
 قول الشيخ والحكمة الموجبة الضرورية تنعكس على نفيها ضرورة ما بين من حكم المطلق العام
 من قول الشيخ انها تنعكس ضرورة مطلقة عامة مثل ما في المطلقات بل ووضعه لوجوب كون المحمول
 لازما لاشياء الموضع وموضع من المطلقة العامة وبعض الطرفين وبما لا انها تنعكس
 كنفها ضرورة والشيخ اراد ان يريد عليهم فاشا راولا لا انها تنعكس ضرورة بوجه كمال ما في
 المطلقات لم يستعمل ما في قول ولا يجب ان تنعكس ضرورة وبقيته مثل الاشياء
 ثم قال في قول غير هذا وانما يقال فيه فلا يصح ان يقال لبيان ان العكس ضروري هو
 انهم يقولون بذلك العكس ان يكون ضروريا كالاصل او لا يكون فان كان فهو لطلو الاشياء العكس
 مرة اخرى لا غير الضروري لان الضروري لما انعكس على غير الضروري في غير الضروري والى ان
 انعكس اليه في غير الضروري ايضا والاصل في الحقيقة وذلك خلف ومما يرجح لانه ينبغي ان
 عكس في غير الضروري في غير ضروري وليس بينه وبينه على الحق في الضروري في غير الضروري تنعكس ان
 لا كل واحد منهما ثم يرجع لا اتساع المطلقات لطلو ان تنعكس على العكس اذن لا يمكن ان
 اشيء في الضرورية واللا ضرورة وانما قال ذلك لان المطلقات في مولا وعاش في غير ضروري
 وكان البرهان عليه ان يمكن ان يكون غير ضروري في بعض المواضع فالواجب ان يورد في
 ما يشهد بما لا ثبت برهان آخر ان لو كان قال انه الامكان في الاعم كانت النتيجة
 ما اقتضاه برهانه وليس في انه الامكان في الاعم بخلاف لكونه اخفى من بعض الاعم
 ما مر في ما يركبه وما تنعكس الفاصل في الاشياء في احتمال كون العكس كمالا هو قول ان
 قد يكون عالما في الوجود وكما لو فرض الان في الاعم كمالا ضرورة وجوده فضعيف
 وذلك لانه ينافي الاصل بان الاعم يتحقق ثبوت الكتاب الذي ثبت له الاشياء

بالعلم قال الكتاب ما لم يكن في العلم كمالا ما ولما ثبت وثبت انه ان ثبت ان العلم
 ان العلم لا يثبت ان واعلم ان هذا المقام ايضا من المقامات التي كانت حرة ان لا
 ياتي في ذكر ما وقع في كلامنا من العلم في الاشياء في بيان مراد الشيخ والمطلوب من ذلك ان
 المذكورة فظهر ان هذه الاعداد لا يخلو من كماله فان عكس الموجبة الضرورية بوجه
 هذا ما ذكره الكتاب في الاشياء انما مطلقة عامة والحق في هذا الكتاب ان العكس
 ضروريا وقد يكون كمالا لم يدخل بعد في الوجوه مثل ان لا يبيع بعض الناس كتابا في
 وجوده ثم يشتركون في الضرورية والحكمة التي انقضت من الممكن العام لا المطلق العام
 من شرط المطلق العام ان يكون قد دخل في الوجود ولو في وقت واحد ويمكن ان
 قول الشيخ المحقق وانما قال ذلك لان المطلقات لا تنعكس على خلف اعمد او تحمل والاصل ان
 يمكن ان يكون عليه ما في العكس ثبوت في اصل لا العلم والى ضرورة وقت لا
 ان الابطال في غير كمالا ذكره كيف ويمكن ان ياتي كل كتاب بالعلم ان لا يكون
 المتصف بالكتابة في وقت من الاوقات ما يتصف بالكتابة بالعلم وليست شريك
 ان روي مثل هذا البيان وما يكون من محذور في حواه سواء في العلم اليقيني في
 كمالها اذ اخبره لا نعيم وكان كمالا لا يخفى في بعضه في العلم في حواه ما روي في خصوصية
 في علم عليا في قول الشيخ المحقق كان البرهان عليه ان يمكن ان يكون اليقيني وجوده كمالا
 آية في حواه وان اقام البرهان احد على انه يمكن ان يكون اليقيني وجوده كمالا
 لا العلم في كماله الاعم الى مفسدة في علمه على ان لا يرجع محال كيف في حواه كمالا
 لرواج في علمه استناد يورث التوهم بان يكون كمالا لا يمكن ان العام الذي يمكن ان
 يتحقق بدون الوجود في وقت ان لم يغيره لا العلم اليقيني وهذا في حواه كمالا

المطبخ

31

[illegible]

والذرقال

[illegible]

هذا المعنى ليس حيوانا بل كجزء من كون حيوانا لان بين ان الشيء لا يفيض ليس حيث ينبغي
ايضا بهذا المعنى حيوانا لا يفيض لغيره حيث هو ليس في الحمل حين اذ اقلنا ان ليس في
ما هو ليس حيوانا لم يفيض بهذا المعنى على ان يأخذ لا يفيض جزاء من الموضع وما كان في هذا الا
ان يعلم ان لا اقلنا في هذا المعنى انما هذا الله اعني باللفظ الموضع والمحمل لا ان يشي
او ليس من حيث بل ان يتناول الشيء الموضع مثلا بما به يفيض لا يفيض ما هو ان
على الايجاب في كل وقت اذ هو دائما متفرع الايجاب وفتح كل السبب فقد فتح السبب لغيره اذ
زيد على ما شئ فقد اقبل شرط اعتبار حيث وكان من نفس الموضع ووجهه في نفس
وجهه الذين لا اعتبار به بل قرن بها اعتبارا واعتباران فقد مارت لتقصير اخرى لا
كان من تقوية لما وتعالى فاستنبط ما قدما وما ذكر الحق الطرقي ثمرة الامارات
في كل الممكن في مرتبة رافقه على ان يعرض كلام العلماء انما قد استحسنه الشيخ ان يقول ان
بليس سببه اعطى الى الموضع بفتحين ان يكلف منه ما يكون متساويا
ما هو في نفسه ما هو في الشيء والاشياء اذ اقلنا ان الشكل محمول على الشكل فليس
ان حقيقة الشكل في معتبره شكل ولكن متساويان الشيء الذي لا يزال له حيث هو حيث
الشكل سواء كان في نفس متساويا او كان في نفس احد ما اليه ما يفيض واذا احد حيث
ما يفيض في الابيض هذا يزداد في كل مرفوع بما به يفيض غير متساوي في الغنى والاعراض
لا يفيض الله على كل شيء فافكره شكل وقد فصلنا في شرحه في المطلق انما هو الحق
الشيء في اوائل الطبيعة الشاعرة الفصل الاول من المقال الاول
في الاسباب واللباد والطبيعات بعد بعض مبادئ الامور العامة اعرف عند
عقولنا وان لم يكن اعرف فلهذا الطبيعة ان لم يكون الامور المعقودة في الطبيعة
يكن

التخصيص ما وقع مع الالف واللام فان لمهما الوربان كذا ما لا يمكنه قول اني لا ابيض
 ابيض باله وتيقظوا فان قلت كل ما يعرف بانه ابيض فانه ابيض باله لا محالة كذا
 ارادوا ان لا ابيض باله ان يقول هذا القول والكل محسب التعريف واليقين وعلما بقوله لا نظير له ان قوله ان قلت كل
 ما يعرف بانه ابيض انه في كل منها تعريف كذا هو ما ذكره الشيخ في بعض فصول الديان
 في الفصل الثاني من المقالة الثانية في القياس فبقية النظر الى الجمع على كون الشيء مطلقا
 بيده وان لا ابيض للماتود من حيث هو ابيض بشرط التجريد سببه الانسان والواقع
 ولكن من قوله وانما ان هذا الالف في ليس بشرط التجريد لا بشرط قد لا ان يقين به شرط
 اخرى وليس المذكور كما ذهب فانه كما ذهب ان يقول ان الانسان من حيث هو شيء يعرف
 بانه ابيض سببه الحيوانية الى الالف الموصوف بانه ابيض غير مانع من ان يوجد انه حيوان ومنها
 ضرورة ما قلنا عن الوجوه في الالف حيث يعتبر ابيض مرفوعا عنه انه شيء ابيض اي شيء هو
 المعروف بانه ابيض والفرق بين الاعتبارين ان النظر الى ابيض مطلقا بشرط قد لا
 انه نظرا الى ابيض من حيث هو ابيض المجرد عنه ان يكون اي شيء كان يعرف بانه ابيض
 ولكن لم يفت كما ذكره الوصف والافعال في شيء من تلك الاشياء التي يجوز ان يكون
 وانما الفت لان في شيء ابيض الجارية ان يكون حيا او غيا او غير ذلك والنظر الى ابيض
 باعتبار شرط التجريد يقال انه نظرا الى ابيض من حيث هو ابيض وهو النظر الى الشيء لا بشرط
 عنه انه حيوان او باض او له وجود او غير وجوده في شيء ابيض فقط فاذا ائخذ الالف من كذا
 سببه الحيوان ووجه ان في ان الالف للماتود من حيث هو ابيض من هذه الصفة ليس حيوانا
 فان اعتبر المعنى الاول فيكون الالف من حيث هو ابيض المشترك فيه فلا يقال انه سببه الحيوان
 بل لا يجب ماله سببه الحيوانية غير الاثبات الحيوانية فلا يكون الالف ابيض من حيث هو

الرجوع وارتدادها فالطبيعة ليس ان يوجد حيوان مطلقا ولا جسم مطلقا بل ان يوجد
 الرغبات والطبيعة الرغوية اذ وجدت في الايمان كان شغافا لمعقود اذن ان يعقود طابع
 الرغبات لشغافا فانه الايمان ان الشخص الحيوان اذ كان الحيوان يتغير بان اول شخص
 شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبلغ تصور الشخص الذي هو شخص من وجهه واما بان كيفية
 هذا المبدأ في الجسم عام ولا يجوز جسم ان يتشخص يكون هذا الجسم هذا الحيوان انهم من عالم
 عام جسم ان شخص يكون هذا الانسان فانه انما سباده المراتب لا العلو والحد كونه وبقينا
 في ذلك ونحن من الرتبة جدا ما يشبه العام واكثر ما يشبه له ما عرف فانه ليس يمكن
 يدرك كالحس الحيوان ان هذا الحيوان الا اذا درك انه هذا الجسم وان يدرك انه من هذا
 الانسان الا اذا درك انه هذا الحيوان وهذا الجسم يدرك ان هذا الجسم اذ ايمان هو هذا
 يدرك ان هذا الانسان وبقينا في وقع ان حال الحس ايضا هذا المبدأ كالحس فان ما يشبه
 العالم كونه فانه انما هذا الحس فانه الزمان فان الفصل ما يستفيد الحس كونه
 غير محدود وكيفية اذ ان يرسم في خيال الطفل من الصور التي يحسها كسبل في غير ذلك الصور
 في الخيال وهو صورة شخص بل هو صورة شخص امراته من غير ان يميز هذه رجل هو امراته من
 ليس من يميز امراته من امراته ليست بانه ثم ثم هذه رجل هو امراته من ليس من يميز
 واما ان يميز امراته ليست بانه ثم لا يزال الفصل الاشخاص عنده بغير ايزه الخيال
 الذي يرسم فيه ثلث الشخص الانسان في طلقا غير شخص هو خيال الذي يرسم فيه ثلث الشخص الانسان
 شخص يرسم فيه ثلث الشخص الانسان في طلقا غير شخص هو خيال الذي يرسم فيه ثلث الشخص الانسان
 اذ ان الحيوان اذ ان يميزه فانه على اسم الشخص كونه الامم وذلك الى المعلوم من الفصل
 الشخص الشخص المعنى الاول هو ان شخص ما من الاشخاص النوع الذي يشبه اليه غير معين كيف كان

التجذر

مجلس شورای ملی
 کتابخانه

والشخص كان وكل جعل واما ان يكون كالحس هو كونه غير متمم لا عده من
 في الحد الذي لا يعنى الطبيعة الموصوفة للرغوية او المصفية وحصل منها معنى واحد في
 فحسها غير معين كانه ما يدل عليه قولنا حيوان مطلق ما يت هو واحد ولان على كونه وكيفية
 هذا الحيوان يكون حد الشخص متصفا بالحد الطبيعي والحد الذي هو غير متمم كانه ما يدل عليه
 الاخر فمعرفة الشخص الحيوان المعين ولا يصح ان يكون غيره الا انما يصح عند الذين انما يصح
 اليه معنى الحيوانية او معنى الحيوانية فانه لشك الذين لان الانسان نفسه صالح لان يصحف كانه
 الجسمانية التي العنق منها كان فاشخص الشخص المعنى الاول يصلح عند الذين ان يكون
 الوجود الذي شخص كان من ذلك الجسم او الشخص لا يكون غير هذا الواحد المعين كانه
 الذي يصلح لشك الحيوان بين كونه شيئا دون حاديه او حاديه متبنيه دون حاديه
 قريبا ليس ليس يدرك ان في نفسه لا يكون ان يكون متصفا بالحد الذي هو واحد ما مضافا
 ان ما حققه الشيخ في اجزئ العرفه المتشابهة من الشخص المتشابهة من ان شخصه من
 اذ ان امره في الباب ما يتبعه لا لا ياب للجمال والحدودة المتحد وما يكون من شيئا
 الادراكات الجزئية الا ان الجسمانية انظر الى امره في ذكره في بيان هذا المعنى وبقينا في حد ذاته
 ويرجع كما ذكره في غير ذلك لان من حيوان مطلق ما يت هو واحد ولان على كونه وكيفية
 الحيوان يكون حد الشخص متصفا بالحد الطبيعي والرغوية والحاصل ان ليس في هذه المرتبة مثل الجسم المعين
 كونه من امره متصفا بغير معين مثل دفع او ذريع وكذا غيره من العواض لكونه في
 المعين في هذا الواحد المخصوص وغيره الا ان الوجود المعين الذي هو غير حاديه حقيقة لا انما المعنى
 الذي يعين عليها والحق بين طرفة البصر في شخصه حقيقة سهل فلا يكتفى بالماضي
 العبارات وكان هذا المعنى من المعين والواحد في المقسم وانما المعنى من المعين

الواحد وانما المعنى من المعين
 يكون الى شخص كان من ذلك الجسم او النوع

المراد

لو قيل ان زيد هو الطويل الكاتب الريمي لكان ذلك اذ لم يشك من الاوصاف فانه لا يتبين لك
 الذي يتبعه زيد بل يكون ان يكون الشيء الذي تحت من جملة جميع تلك لا كثير من العبدان في الوجود
 والاشارة لا تمنع شخص كما تقول انما من ذلك الموجود في وقت حال الطويل الفريد لم يكون
 اتفق ان لم يكن في ذلك الوقت مشترك في هذه الصفات فيكون قد سبق تلك الصفة المفردة بهذا
 الاتفاق يكون ذلك بالادراك الذي يتوهم في ان ليس من نحو ما في الوجود لا يتبين وزمان
 بعينه فما لك تتحقق شخصية زيد فيكون هذا القول والاعمال شخصية وكان ما في ذلك ويزيد في
 يتوهم الطويل ان الشيء الرئيس وكذا في هذه الديات الشاهد ان انما اثبات كثير من الاعمال في
 نفس كذا اثبات كثير من الصفات بل الواجب انما عقل في ما هو كذا في ذلك فلا يتبين شي
 محض لا يعرفه عقل في هذه الارض وهذا من العباد التي يتوهم في ما في لطف زيد واما في ذلك
 فانه اذا عقل في ذاته وعقل في زيد في كل واحد من المجرىات وما يتولد ان يوجد في هذا
 البرزخ فالاول علم الاسباب مطابقة في علم موزة ما في الديات واما في العلم بالادوات وما لها
 من العادات لا يمكن ان يعلم تلك ولا علم سدا فيكون الامر في هذه من حيث معرفة انهم في ذلك
 تلك الصفات وانما في هذه الصفات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 تلك الحال في صفاتها في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 السطوح في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 المنقسم لم يتبين الى الاشارة في حتمية ما في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 ولقد ذكر كثير ما يكون حسن الانقاد عند ما انما انتم في حال الطول في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 الحسن في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 عند الذين يشك الذين لان نفص صالح لان انصاف في تلك الحقيقة المعينة في ما

فالشخص في النفس انما من قبل المنة الثانية ولا يكون في الصفات ان كان في الصفات في ما
 ما يكون في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 البصر في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 بعض الصفات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 سبب في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 العقل في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 ان كان في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 ان الشرطية المذكورة ليست في صفات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 ينطق في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 الطول في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 المنقسم في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 لا نقول ليس في هذه الصورة امكان فرض صدق في كثير من ادراك العقل ان يكون
 تلك البقية الحالية في صفات كثيرة في الخارج على انهم في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 لم يشبه عليه الامر في هذه الاماكن في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 لا يجوز صدق تلك الصورة الحالية في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 عند اصلا في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات
 ان في الواحدة الذين ان هذا العقل في العلم بالادوات في العلم بالادوات في العلم بالادوات

الى ان السبق

وكانت مقرونا بما ينبغي لك وكل مبر لمعلق له والوقت من التدرج ذلك فضل التدرج
من شيا وبغيره في ذلك من النسب للسلطة لما بينكما ينبغي الشخص المتشبه في
البحث والذكر وغيره ان الشيخ ذكر عقيدته المتقولة في ذلك البحث بعد شرطه في الوقت عند العقل
الامر العام والخاصة من الامر البسيط والمركبة من العامة البسيط وفي الطبيعة من الخاصة الزمنية
والمركبة كنه كما ان الطبيعة تبدي في الاكباد والقوام البسيط ومنها ما يوجد في وقت الحاصل
الزمنية ووقت المركبات كذلك التعليم تبدي في القوام البسيط ومنها ما يوجد في العلم
والمركبات وكل ما يقع فيه الاول في حصول الزمان والمركبات وهذا القول في التاخير
في الاكباد والقوام لا يخفى في كل ما يوجد في ذلك ما يشبهه اليه في ذكر الشيخ في ذلك القول
في الاشارات في اشارته في الاضافات في جواب ثمة الصفات في الثالث بقوله اما الثالث
فهو يكون في شدة خصوصية معاملة انه اذا سئل عن جاذبه من يدبره ويكرهه كان الذي يصاح
يجاب به على الشرط المذكور انهم اناس واذ سئل ايضا عن يدبره ما حوسل قول من هو
كان الذي يصاح ان يجاب به على الشرط المذكور انه انسان لان الذي يعقل في رتبة الانسانية
اعراض لو ادرهم الحساب في كونه انما معلق في ردهم له وغير ذلك عرفت له لا يتعد
عليها ان يقدروا في هذا دما في اول كونه ويكون هو بعينه وليس كنهية الانسانية
الاشبه الحيوانية لا الانسانية والخصبة وذلك لان الحيوان الذي كان يكون انسانا لما
يتم كونه فما يكون منه فيكون انسانا وانما ان لا يتم كونه لان ذلك الحيوان ولا ذلك الانسان
وليس كنهية التقدیر المذكور من انه لو لم يخلق لخلق جعلته انسانا بل خلقه خدا وما في جواهرها
الكان يكون حيوانا غير انسان وهو ذلك الواحد بعينه بل انما يجعله حيوانا متقدرا فيجعل انسانا
كان على غير هذه الصورة فهو على غير هذا الحكم وليس ذلك على المصلحة وما ذكره شارح الحق في

بان هذا المعام من قول الحيوان اذا احد شرط ان يكون مع شي وان لم يكن به انما
شما صار الجرح كمر كالمحيوان والناطق ولان الحيوان كان دة واذا احدث لا يشرط
ان يكون مع شي بل من حيث يخل ان يكون انسانا او دة وان كنهية الناطق يحصل انسانا
ويكون له الحيوان كان جسا اذا احد شرط ان يكون مع الناطق متصفا بمحصل كان
نوعا في الحيوان الاول جزء الانسان وتقدمه تقدم المادة الوجودية والاولى انما يكون
لان الجزء لا يخل على الكل بوجه من جهة ولا يوجد من حيث هو كالباء العقل وتقدمه العقل
بالطبع كنهية الخاصة فيكونه لان ما لم يوجد لم يعقل له شي بعينه وغيره شي كنهية يحصله
بعينه هو بعينه والحيوان الثالث نفس لانه ما هو في الناطق ومن قوله في بان قول
بل انما يجعله حيوانا كاشادة لا تقدم وجود الانسان باجبار الخارج على الحيوان الذي
هو محسوس ان كان وجوده في نفس العقل متقدما على تصور دة وما في بعض اصول ربان
الاشفاق في قوله لم المحسوس الناطق الذي ليس بمخبر المادة وانما وجوده وانما هو وجوده
وما في كنهية سبب وجوده ليس سببا لوجوده وانما كانت كنهية التي في المحسوس وجوده
قبل وجود الزمنية كنهية سببا لوجود الزمنية مثل الجسم الذي في المادة وان كانت قبلية
لا يلائم ان كان او يوجد ذلك يوجد سببا ليس في النوع يوجد لوجوده في النوع فلا يكون
النوع موجودا في حال بل وجوده ملك الجسم في النوع موجود النوع لا غير بل هو وجود النوع
وبعض اصول الالباب اشفاقا لا قوله لا غير وليس فيه هذا الاثر بل او الزمنية المتعقب
والمقصود في بعض نية الشكر وكان كثير من مواضع من كنهية ولا سيما كتاب الاشفاق
مورد انما عبارات تباينهم في عبارات متخلقة وكان بعض عبارات بعض اصول الالباب
ما يدل على تقدم الالباب في المحسوس الوجود الخارج منها قوله في الماخوذ في قوله

بان هذا المعام من قول الحيوان اذا احد شرط ان يكون مع شي وان لم يكن به انما
شما صار الجرح كمر كالمحيوان والناطق ولان الحيوان كان دة واذا احدث لا يشرط
ان يكون مع شي بل من حيث يخل ان يكون انسانا او دة وان كنهية الناطق يحصل انسانا
ويكون له الحيوان كان جسا اذا احد شرط ان يكون مع الناطق متصفا بمحصل كان
نوعا في الحيوان الاول جزء الانسان وتقدمه تقدم المادة الوجودية والاولى انما يكون
لان الجزء لا يخل على الكل بوجه من جهة ولا يوجد من حيث هو كالباء العقل وتقدمه العقل
بالطبع كنهية الخاصة فيكونه لان ما لم يوجد لم يعقل له شي بعينه وغيره شي كنهية يحصله
بعينه هو بعينه والحيوان الثالث نفس لانه ما هو في الناطق ومن قوله في بان قول
بل انما يجعله حيوانا كاشادة لا تقدم وجود الانسان باجبار الخارج على الحيوان الذي
هو محسوس ان كان وجوده في نفس العقل متقدما على تصور دة وما في بعض اصول ربان
الاشفاق في قوله لم المحسوس الناطق الذي ليس بمخبر المادة وانما وجوده وانما هو وجوده
وما في كنهية سبب وجوده ليس سببا لوجوده وانما كانت كنهية التي في المحسوس وجوده
قبل وجود الزمنية كنهية سببا لوجود الزمنية مثل الجسم الذي في المادة وان كانت قبلية
لا يلائم ان كان او يوجد ذلك يوجد سببا ليس في النوع يوجد لوجوده في النوع فلا يكون
النوع موجودا في حال بل وجوده ملك الجسم في النوع موجود النوع لا غير بل هو وجود النوع
وبعض اصول الالباب اشفاقا لا قوله لا غير وليس فيه هذا الاثر بل او الزمنية المتعقب
والمقصود في بعض نية الشكر وكان كثير من مواضع من كنهية ولا سيما كتاب الاشفاق
مورد انما عبارات تباينهم في عبارات متخلقة وكان بعض عبارات بعض اصول الالباب
ما يدل على تقدم الالباب في المحسوس الوجود الخارج منها قوله في الماخوذ في قوله

عكسها اذ اظهر الحسن في ابطال قدم العالم ونبذ التواتر انما بالانبياء الذين هم صفوة الربا
واحاطوا بالسلطان على ذلك ونطق به الوحي الاله على وجه لا يقبل التاويل الا بوجه بعد نبوة
السلطان والادراك المستقيم لا يخلص عن تصديق الانبياء والاحقر يقولون ما يدل على ان الكلام لا
لا يخرج عن ولا يوافق وان كان كلام هذا الفاضل في شرح عقائده مما يدل على ان السلطان لا
بعضا من كل الله الاسلام على الحروف لا كلمة من كلامه فيها الخالف في الاحكام
وطعن ان استقامته الواردة في الشفاء من جهة الجواب من قوله الاقرض الاول او حسن
والفرد واكثر افادة ما وقع في الاشارات بقوله فالرا ولم يزل غير المتأخر من الاحوال
التي يكرهها معدود الاشياء العبدية وغير المتأخر المعدوم قد يكون فيه الترواكن ولا يعلم
ذلك كونهما غير متناهية لعدم بغير ما في توجيهه وما ذكر في الاشارات من جهة دفع الاعتراض
وما يترتب منه لا يجرى في كل سبب من الشفاء من اعلى على عالم كيف والوجود المستقيم
يقسم في كون في الوقت على ما يفهم من قوله واما وقت الواحد منها آه وما يتوفاها به
قوله فان غير قولها كذا الوقت على كذا اصول من وصفا معا بالعدم كالحال عند
معارضة بوجه يظهر لك ان غير الوقت ليس من احوال الوجوديات والصفات التي
على وجه يرجع لا يوافق في الشفاء او لا يوجب آخر عالم لا يغير لما يشهد على ان
الشواهد الظاهرة على الشفاء ولا يفسد نقل ما يقع من الشفاء المحقق في هذه المرتبة
وفي بعض القواعد العقلية الواردة ذكر في شرح قول الشيخ واما وقت الواحد منها
قوله لا يتغير به الغير بقوله اشارته الى الجواب عن قوله ان فيه وحوال من الوقت الحادث
الذي على انقضاء ما لا نهاية له واعتباره لذلك ان كان موافقا في ما مضى وقت
بغيره لم يوجد هذا الحادث بعينه ولا من غير الحوادث وكان وجود الحادث الذي

ذلك الوقت متوقفا على انقضاء ما لا نهاية له من الحوادث لو كان هذا الحادث متوقفا
على وجوده على انقضاء ما لا نهاية له بعد ذلك الوقت لان غير انقضاء ما لا نهاية له
من ذلك مصداقه على المطلق لا يجوز مثل هذا الوقت مطلقا بل هو الحق ان كل وقت يمر من
فيما مضى لا يقع بعده وبين الحادث الذي من الحوادث الماعد ومنها واما ان كان كل وقت
جميع الاوقات قد تم واما في جميع الاوقات هذا الحكم كونه حقا وان كان متناهيا
الى ذلك الذي لا يوجد الا بعد انقضاء ما لا نهاية له فهذا هو الشفاء وكان ما ذكره الشيخ
هذا المعام لا يخرج من شفاء في نفسه في غيره بل ينظر الى الانطباق على كلامه في
وهذا ينظر عند ذلك فيتم كيف ونسأله ان يكون مراد المعترض بالوقت متناهي
عرضه الزمان على ما خصه من فاعل في شفاء عليه اذ من الملائكة او من
ان مثل هذا غير علم المعترض ان كان المعترض من دفع كلامه ما يقع ان يكون مثل هذا
وغيره وكما في المصادرة لا يكون حسن الانقياد وقول الشيخ الحق لان وجود مثل هذا الوقت
مطلوبهم وعاء تقدير ان يكون من هذا المعترض ومن تبعه وانقضاء ان قيل صدق
جميع الحوادث بل العالم بجمعه وقت مقدر بغيره بالوجوب به خارج الموجودات متناهيا
لا يستلزم ان يكون مراده ان يكون شك وقت مقدر بغيره بعد موجودات غير متناهية
من ذلك الوقت بين الموجود ان كان المراد ان متناهي احتمال فوضعه انه ان كان
مراده من ان يتجلى احتمال آخر لا يكون ما ذكره الشيخ بقوله ان يستقيم هذا الوقت ان هذا
لم يوجد له وهذا الذي يشهد اليه من طوره لا يخفى في ذلك لا تغفل والاشياء ما يفهم من
كلام الله سبحانه وانما في الشفاء او لا واما قوله وسلم هذه المراتب التي تخرج
سمعت من قول الكلام وحديث الشيخ لا طريق الى قول الكلام وسوكانه بالعلمية

الحوادث ما كان موجودا في وقت من الاوقات لم يوجد منه احد حادث واحد واذا لم يكن
وجوده اصلا لم يترجم من طريق الزيادة اليها ما سبها واذا كان كذلك فليقل ان يكون الكلام
عليه ثم لا نقول باننا نقدر ان نغير من العرض والزيادة وموافقة في حق الفاعل ما يتجر
لنفسه في بعض الحوادث اذ عدم وجوده ما ذكره الشيخ المحقق بقوله ان قول الشيخ انه ما نقله عنه
وموافقا له في ذلك ما ذكره الشيخ المحقق عليه بما نقله ما نقله بعينه انما لا التمس البرهان
عليه ما اوردنا وكان عبارة الشيخ على ما نقله الفاضل ان ما يدل على طريق الزيادة في بعض
على الغير التمس ولكن مراده ان هذا الطريق لا يستلزم التمس والسر في هذا ان لا ان هذا التمس
انما يكون اذا كان موجودا على ما هو عليه في بعض الحوادث والكلام في التمس ان يكون
واحد من هذه الخصال والقول بان ذلك التمس انما يقتضيه من غير من مفهوم التمس انما لا يقدر
التمس للغير ما وليس كلام الشيخ هذا ما يدل على خلاف ذلك بل يشهد به وان كان لا يرد
حقا لا ما عرفت في تقدير عدم التمس انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد
الجواب الذي ذكره الشيخ في نقله الفاضل انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد
موجود في وقت من الاوقات لم يكن الحكم بالازدواج عليه في بعض الحوادث ان يكون مقصدا
مستبعدا في الاستبعاد والتمس الصادق والدوق الصحيح لا يرد هذا الصلح بل كما يقال في
الرواية فليقل ان هذا الكلام والقول بان قول الشيخ في مرته الجواب عن بعض المسئلة
على ما نقله الفاضل انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد
بالزيادة والنقصان يجب الجواب عن العرض في ما سبها بل منقولة ومرفوعة انما لا
يجل هذا ذلك بان يكون قول الشيخ في مرته الجواب عن المسئلة في بعض الحوادث
او التكليف الذي لا يرد عن قوله موافقا لما ذكره او لا وكان التكليف فيما رتب له اكثر من

ما صحت وهذا يظهر عند تنقح الكلام وان لم يكن اكثر من كل عند البعض بعض الازدواج
المفردة من قول الشيخ المحقق ان قول الشيخ لم يكن من الازدواج وانما نقله البعض ما رتب
لا يربك ولا يفتقر الى التمس بما سبها ما سبها ما سبها ما سبها ما سبها ما سبها ما سبها
الشيخ في بعض الشرح بما سبها ما سبها ما سبها ما سبها ما سبها ما سبها ما سبها
الخاص ان جميعا لا يمكن ان يوجد في بعض الحوادث انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد
النمط الخاص وكان المراد ان الشيخ يقول انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد
كل واحد منهما موجود في نفسه في بعض الحوادث وليس اذ اخرج على كل واحد منهما على كل واحد منهما
يعني ان الحكم في غير التمس انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد
في الحكم على الحكم الكل كالحكم على كل واحد واحد ولا سيما اذا انتم اليه قوله الذي نقله
اعرف ما نقله عن بعض المتكلمين بقوله فقال في حقهم انه لم ينزل لا قوله يكون بالذات
من موافقة كونه في بعض الحوادث يستغنى عن بان اخر لما اشبهنا اليه في قوله لم يكن الا
بالازدواج انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد
المتمس على الشيخ ان يكون الحق في التمس عليه الراس الشيخ في ما لم يكن الراس
موافقا للواقع وترجم هذا على كالحق في كلام الشيخ المحقق في بعض الحوادث
لنفسه في بعض الحوادث في مثل هذا ايضا وبعد التمس انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد
النقل ليس في بعض الحوادث في مثل هذا ايضا وبعد التمس انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد
وكان في بعض كتب الشيخ في نقله الفاضل انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد
على طريق اخر وسبها اخر من الشيخ في بعض الحوادث في مثل هذا ايضا وبعد التمس
في الدلالة على الموجود وانما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد

اذا تباين سببان وجب ان يكون احدهما سبب الآخر والافاض الذي يقع للنفس كثيرة ما يورد
الحس التجربة في غير تلك على ما علمت لا ينفرد ان اللوازم موجودة في الالف لم يرد عليه اختياره
في الحقيقة مستند الى اثبات العمل والافاض بوجود العمل والسبب في هذا ليس الا بالضرورة
وقد علمت الفرق بينهما وليس ان كان قريبا عند العقل من السبب في ان الحوادث مبداء الحيات
يكون يتباينة مثل كثير من اللوازم المستند اليها في ان السبب ليس في البان الرتبة لا كذلك
ليس العلم الاخر فاذن يجب ان يكون في هذا العلم كيف يمكن ان يكون الموضوع للعلم المبحث
على حاله المطالب مطلوب الوجود واذ كان كذلك فينبغي ان يفسر العلم في هذا من جهة الوجود
يحيى كل واحد منها لان ذلك مطلوب في هذا العلم ولا ينفرد من جهة ما هو حقيقة ما وكل ذلك اول
محل في كل واحد من النظم اجزا الجزئية اقدم من النظم الجزئية وان لم يكن كذلك في حركات الكواكب فيكون
يجب ان يكون النظم الاجزاء اما في هذا العلم فيكون عادلي بان موضوعه او يكون في علم
يقضي الكلام في السبب باليقين في هذا الفعل واما ان النظم في السبب من جهة علمه موجودة
وما يلحقه من تلك الجهة فيجب ان يكون الموضوع الاول هو الموجود بما هو موجود فغير ان يفسر
هذا العلم فيكون في هذا العلم موضوع السبب باليقين في كل سبب ان يعلم ان هذا كماله مطلوبه العلم
ان في البحث ارجح ان يكون موضوع العلم الالف الموجود من حيث هو موجود وبما هو موجود وما يرب
على هذا من تمام هذا وتوضيحه وابطال الاحتمالات السابقة وما ياسب لهذه رد ادعاءها
امرات القاصد والمطالب المأرب والافاض العظيمة مناسبتها والقول في هذا الاتحار
اكون الموضوع السبب سبب السبب ايضاً من اللوازم العظيمة وتفصيله يتمثل
اصل يانه والاشارة اليه بوجه ما كان في كتب كثير من المتأخرين والمحققين في اكثرهم في
التميز الشافق على ما ذكره لتفصيل ما هو صحيح وفيه في الجدل الاول من الشرح الذي علمنا فيه

عظيم والطالب يتوكل على سبب كثير من الغايات للهم والاشارة الى الحقيقة والامات لا يتفق
على الفهم من كتب العلوم كمتقدمة وما اوردته مما ذكرته بعكس حصيلته يراعي موصلي تقدمه ولقد
وكان عند الرجوع لطريق ما يشهد به من الاطوار والامات حكايه ان ما تعلمه من علم
وحسن التبعيض من المطلب لزم وجه واحد ولهذا ينبغي ان الوجه في الطريق قول السقدم على الحق
نقول لا يجوز ان يكون الظاهر باسباب ممتدة حتى يكون المبحث في هذا العلم في النظم الاول
الذي يرضى للسبب باسباب ممتدة وتظهر من علمه واحد ما ان هذا العلم بحث عن معاني
من اللوازم خاصة بالسبب باسباب في العلم والافاض والقول والامات والواجب
في ذلك من بين اللوازم ان هذه اللوازم نفسها بحث في بحث عنها لم تستل في اللوازم
الحقيقة للامور الطبيعية والاشكال في افادة في اللوازم الخاصة بالعلوم فينبغي ان يكون البحث
للعلم الباحث من السبب في هذا العلم ما يكون فوق الاثنين كما هو المعروف ولا سيما العلوم
الادوية وما ياسبها او يمتد في مطلق الخبر او ما هو فوق الواحد وشيخ الاول في توجيه ما يشهد
فيما في ذلك الشرح فينبغي ان يعلم من الوجه الاول ان العلم والجزء في علمه بالاشياء لا
امر خارج من الموجود وانه عرض عام للسبب كيف حاله ومصدره وتحققه وقومه وهذا
كأنه صار مستقلاً على غير ذلك من انواع من المناجيات والاشياء ما يورد ادعاءها
جملتها ان يفهم بعض الموجودات ليس سبب وعلمه وهو من المعقول الاخر وكان ما ذكره بعض
في ارباب حاشية على شرح التمهيد في مسائل محقق من اللوازم الغاية انهم جعلوا العلم ما يشهد
فيه الله كما هو في الشرح وشعروا بالبحر في هذا العلم والوجه والعرض في بين ما هو في هذا
فصل ما في المناجيات على ما ذكره في علمه ما فيها على الوجه الذي لا يخفى وفيها عند النظر
فيها ويشهد بالافاض من الابحاث الواقعة والاشارة في المقام وفيما ياسب المقام فينبغي

الوجدان يظهر لك ان بعض التخصيصات لا تفيدك وان كانت عبارة الحكمه المشرقة اليه
بدل على هذا التخصيص كغير بعض الاستنباطات الحسية التي لا تفيدك على غير اعتبار بعض النواحي
وان كانت بعض العبارات توهمها بما يرضى به بعض الحجاب والمحال ان الغامض اقله وفيما
وقع كحجب خاطر بالبال لا يخفى عن ضيقه وحري بالبال الصادق التيقن التام على ما يرتب
الامر الكثير بحجب العظام وجودا وعدما واداءا وحالها ونحوها وانما ما يشبهه بعض
ما يتقيد واجزئتها النفس عبادته اخره كن في ذمير مطيع فليس يتوهم ان بعضه
وعند ما يتصوره لاتباع الاشكال الصورية والصور العنصرية وبعض احوال السموات والكلوك
ويظهر في نجوم الارض في سمات السحاب واللاتحين انه على كل شيء قد يرد ما لا ياتي به
الشيء في ذاته الهيات المتفاوتة فصل في الصفات الاولى للمبدأ الواجب
الوجود والى ان يقول الحكم ان ما يستلزم ان يطلقه اعم الاول اسم الجوهر ثم يتجشون ان
يطلقه اعم منه وذلك لانه موجود لا في موضع وهذا المعنى هو موضع الجوهر الذي حاشيته فيكون
هذا ليس هو الجوهر الذي حاشيته بل منه ذلك انه الذي دون المعية المسورة العز وجوده
ليس في موضع بل في نفس الدليل على انه اذا لم ينجس الجوهر من ان يكون عين الله عز وجل
عليه لفظ الموجود ليس يتغير بغيره والسبب الذي يلقى به لا يريده على الوجود المستمر
وهذا المعنى ليس في انبثاقه من حصول الوجود ولا من غيرته بذاته بل هو بالذات فقط فالجواب
لا في موضع انما المعنى لا ياتي فيه الذي يجرد ان يكون ذاتا ما هو الموجود دونه سبيل
وصفات خارج عن الهوية التي يكون في هذا المعنى ان احد على هذا الوجه لم يكن حيا و
انت وعلقت من ان المطلق على مقاييسه وعلقت في المطلق ايها اما اذا قلنا كل امثال
عينا كل شيء هو صنف بانه او لو كان له وجود حقيقه غير الالهي قوله في حد الجوهر انه الوجود

لا في موضع

لا في موضع معناه انه الشيء الذي يربط عليه موجود لا في موضع على ان الموجود لا في موضع
محمول عليه ولا في نفسه مهيئ للانسان فيكون له الحجب ان يتصوره فيكون عين والذليل
على ان من الذين زعموا ان الحسن احدهما والآخر انك تقول شخص ان ما يجرد
الجزء انه لا في موضع وجوده ان لا يكون في موضع ولا يقول انه لا في موضع لان الموجود لا في
موضع وكان ما قد قيل في هذا القول في حيث تعلل في المطلق وكانه ما ذكر في الاشارات
في اواخر النظم الرابع مود ما قد قيل في هذا القول في حيث تعلل في المطلق وكانه ما ذكر في الاشارات
واجله خارجيه يتم به ويخرج به المحذور والعرض الذي يكون بالوات وبالعرض فلو رسم
وقبيله وبما يظن ان حتى الوجود لا في موضع بل الادل وغيره محرم لم ينس فيقع تحت جنس
الجوهر وهذا خطأ لا في الوجود لا في موضع الذي هو كاسم الجوهر ليس به الموجود بالفعل
وجودا لا في موضع فيكون من عرف ان زيد ان نفسه جوهر عرف منه انه موجود
احلا فصل عن كونه ذلك الوجود بل منه ما يجعل الجوهر كاسم ويشترك فيه الجواهر النوعية
عند القوة كما يشترك في الجنس من انه مهيئ حقيقته اما يكون وجودا لا في موضع وهذا اكل
زيد وعبد الله لا لانهما لا يكون موجودا بالفعل الذي هو جزء من كونه موجودا بالفعل لا
في موضع فقلنا لعل كيف يكون الرب منه ومنه زائد فالذي يمكن ان يحل على الذين
ليس يحل على واجب الوجود اصلا لا ليس في امثله يدعيها هذا الحكم بل الوجود للوجوه
كالتمية لغيره واعلم انه لما لم يكن الموجود بالفعل مقولا على المقولات المشهورة كما يحسن
لم يصير باضافة معنى سبيل اليه شيء ما في الوجود لما لم يكن من مقومات المهيئ بل
لوانه لم يصير ان يكون في موضع خارج عن المقوم فغيره والاعصار باضافة المعنى الايجاب
اليجب لا لارض الذي هو موجود في موضع خارج عن المقوم ما ذكره الشيخ في هذا المقام

۱۰۰

غور

قوله وليس العقل الحق بالاعتقاد من قول الحق في علمه لا يقوم فانما اذا قلنا
الحوان منه نطق من غير نطق لم يثبت في النطق نوعا محصيا وسكنا في فصل من قسمه لا يثبت
والعقل فيه ما يقوى التفتيش في بعض النعمه لا يثبت في الحكاية ان هذا المعنى المستعمل
لا الموجود على ما يكون فصل ولا موقفا في آخره فمما في قوله والاعمال باضافة المعنى لا يثبت
آه ومنه الزيادة ومنه القول على ان التفتيش والمصانيف في ان من اجل احد الطرفين
ومعنى بعض الحالات لا يثبت اجراءه والارادة في السطر مثل هذا البيان في الملاءمة في
تساوي من ادراك من لا يثبت في ان من اجل الجواب لا يثبت في امثال هذا المقام
ليس في الثابت ترجيح بيان وجه لا اعتبارا من انهما وعد لم يثبت ذلك سلكا لخصومه في كل
الاتقان في معنى قيل الرجوع في المعنى في العلم بالمتناهي كما ذكر وان حجت محرابا لاجل
الباب في علم المتناهي او غير المتناهي في كل اثبات الترجع على وجه يلزم لرفع ما
حكاية في قول السبي ايضا مع انه قد عرفت لاحاقه لانه في هذه المرتبة يصح ما بان في هذا
السبي الحقيقة ليس فصل في بعض العقل كما يفهم من قول الشيخ في فصل العقل عقيب نقله
ما قل بعض الغرض في مرتبه ان يكون الانسان لا يرى باسما في كل الحيوان في غير النطق
حيث للعلم وقوله ان يكون في فعله في فعله ان النطق في الحقيقة ليس فصل
في قوله لازم وكل جميع امثال هذه السلب في السلب لا يلزم في الاشياء بالقياس الى اعتبار
معانيها في غير النطق في العقل باعتبار النطق فيكون للشيء معناه وفصل في
له اربعة دالة ثم يرد ان يكون غير موقوف في غيره لكن ربما اضطرر المصنف لاستعمال السلب
في المعنى الذي يكون في ذاته او المكنى له من غير فصل ذلك لا يدل على السلب في الحقيقة
في العلم لازم لمعمل في وجهه لا يثبت في العلم في وجهه او في العلم في وجهه او في العلم في وجهه

في العلم في وجهه

ان كان ان يقول في كل ما يعرفه بهذا يمكن ان في من قوله قائم مراته وبعضه ان في قوله
لا يوجد في اصل ذاته السلب فيكون حقا لا النعمه ايضا ولكن بعض الاراض حجابها بالسلب
يعمل في السلب في النعمه كما في سطر من ابدال على عدم اعتبار المعنى لا يثبت في العلم في وجهه
يرجع لا اعتبار النعمه ان كان في ما يعرفه هذا السلب في وجهه النعمه في وجهه عن ذاته في وجهه
والرجوع في علمه في السلب في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
ومعنى الاجتناب في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
نعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
الاشراق في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
حاجتها في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
جماعية في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
والمشاور في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
الات في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
ان وجوده في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
الاشراق في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
من العقل في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
في الاشراق في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه
النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه النعمه في وجهه

هذا الكلام من حديث سبب الموضع وعرضه الوجه على وجهه اتم واوضح واكثر فائدة
 من البالي السام الزايف لبيان عرضهم ومن امر اخر ملاصقة تشبث على وجهه كما
 يمكن اثباته على الموضع الجاهل ايضا ولا نزاع ولا رجع من الماحول المساع للزلا يصنع
 الى الخطا ثم ذكره الشيخ في المراتب والمار لا يصنع الى الخطا فلا بد ان لا يخطا
 وفي قول الشيخ واو شئت ان اظهر لك الفرق بين اللذين ان احدهما معي الجوهري
 تام للامر الآخر وشبهه وانته به على وجهه قولي وسكتا فيما اعلاه من الالهي الشفا والاساس
 وكيف لما مولد في هذه المرتبة والقدرة من البالي والواجب على دعوى ان هذا حقيقة الجوهري
 على البت ثم يقولون بان مثل هذا كثير من القاطنين في عايد الصعوبة ووقع من الشيخ في
 الجوهري في مثل هذا الشفا وغيره في كثير من المواضع منها ما ذكره في طبقات الشفا فيقول
 نسبة الحركة لا القولا في انسابه وانما نحن في التاثير وكل التاثير في حفظ العاوان
 المشهور بان الالاف عشرة وان كل واحد منها حقيقة الطبيعة ولا يخارج منها وكان
 في بعض مواضع ذكر ما يدل على ذلك وكان شدة في عدم الشدة وكان في بعض مواضع
 العايدون بان من هذا البطل الكيف فليس له مشاركة وما ذكره المعلم في الشفا في القاري
 الذي هو من كبار المشايخين كما لا يخفى على العايف هذه الحالات والمرات ذكره في بعض
 وتعاليمه ولا سيما في تعلقاته انما لا تعرف حقيقة الجوهري انما يعرف شيئا منه الى جهة
 له وسواء الموضع في موضع ومنه البس في حقيقة وكان هذا الطريق من البحث يرجع الى
 المشهور الذي في ذكره القاطنين وذكره رساله الجوهري الى وضعه لبيان الجوهري وقال في
 سالوه ان افي عليهم حدود الاشياء يطالبوني بتجريدنا فما سمعتم ذلك علمنا
 كلامه المتعذر على التبرير كان خيرا او رساما قال المقدم عليه من كلامه وفيه تحقيق

التي ارا

ان يكون ان من جهة الجاهل بالمواضع التي فيها بقدر الرسوم الحدود ولم يتبين ذلك في الجوا
 على بساطة الجاهل فزادوا على امر اخر وهو ان اولهم على المواضع الدال على الجوهري
 وانما الان ساعدتم على علمهم ومعرفت تصور من من الموضع التي فيها يتبين من جهة
 على الارحام والهدية الالهية في حين ما قبله وبسبب العقل فاصح ما يحفظه على بسبب الذكر
 في اذ النقص لبعض الاشياء لكن صواب اصلاح الحق به وبسبب ذلك بالاله على صفة
 من الصفة وبسبب الرتب فيقول اما الصعوبة التي يجب الحد للقيمة فهو امر ليس يتناول
 اشتقاقا على انفسا من الرتب انما يحسبها تعطيل من هذه الصعوبة اصل من ان موضع
 يكون والعاين الموقفي في هذه الاشياء ان يكون واحد من الصفات الدال على قيمتهم
 عن حاله الجاهل او في خيم من الناس فيعني انه انما ينقص من الجاهل والمعارف حذا
 عن سجد الملك عما لا يعرفه من الغا الرسوم حجابا والجوهري والغير الحقيقة حجابا
 الخطا فيها ولعمري ان هذه المعالاة والواردة بها يذبح بعض الشفيعات محلا ومفصلا
 لانه لم يبق من بعض الكلمات وكما لا يثبت المعايير الا كما في الشيخ في صده ولا يذم
 تصور الحقيقة كيف والعلمان لا سوفقان على حقيقة على ماموله والاشكال كثير من البالي
 ولا يمكن ان الواجب مع ان ياتيه ومخاطبة للميات والارادتين من لا يتصور حقيقة
 حتى ان بعض اهل الذوق ذكر في كتابه الرسمى تفصيل الخطا بعد ما بين ان طريق الرمان
 بالبر والاشكال وطريق البالي الماحول الذي الحرف تصفية البالي والاشكال لا ياتي
 سبحانه والافتقار التام وتعرف العلي بالكلية من سائر تعلقات الجوهري والعلوم والقوانين
 ما دل على ما يتنازل عنه وهو ان في رتب الرتب ان شيئا او على الحسن من عبد الله بن
 بينا الذي هو سادس النظر وقد تقدم من غير عايد الرتب من خلف جبال القعدة المظيرة

يوحى حركته لشعور الاعيان السخينة في الحكمة المتعالية ان لها بعد العقل المعاصرة اليه
 كما كان في قوسها ناطقة غير مبطنة موادها بل لها معاداة ما كان لها من اعداء
 وازها نال تلك العلامة كمالا ما حاصرها لاجسام السماوية زيادة معي في ذلك والجميع
 فيما بينها ان الحركات العالم العظاما على غير حركته الفان على العالم راي حركته
 كما انما اياها وحق لطيف ليعاني في هذا وفيهم ما ذكر الشيخ في الطور ان هذه الحركات
 ليست على الكشف والذوق ومعالية بالقياس بالحكمة المشائين ما ذكره ان الشيخ في
 قوله ثم ان الشيخ في شرحه من تكرار ما لا يتبع من كبره لا يتبع لك ما بيننا
 شارة الوقت لا حاصل من راي المشائين وقوله الفان على الاقفا رايه في بعض
 او الفان معاد لم يكن اى في العالم الفان اما نقض احد على حركته رايه الا
 او الفان معاد لم يكن رايه الا في الثاني موضع ويذكر ما قصدنا من ان الشيخ في الحكمة
 المتعالية لم يحصل التماسد في الذوق هو الذي انصف له ما سبق من الشيخ في النظم
 من قوله في هذا المراد المقصود اما نقض السها فهو صاحب الازالة الوهنية او صاحب الازالة
 سلق بالنيال حركته في الاستكمال والاسبا اذا انصف اليه بالانقش من شارة الحق في بيان
 توسع الشيخ من قوله ان كان ان كان صاحب الازالة ملكه ما دحض ما هو العلم
 وانما اور ولا يعلم روي ان يبرح كفاف العدم على سبيل القطع والشر هو واجب القطع
 من هذا النقض هو ان صاحب الازالة الحكمة والبرهان يجب ان يكون شيئا واحدا في حصول الارتباط
 وكم الحكمة المتعالية العقل من هذه المرات فانها في نفسها وفاق في شيئا على الدقائق
 والحكام الحكمة على الايجاز على المصنفين وكان هذا الاستباط في تربية الحقائق المقصود
 من ان الشيخ في اصل الذوق الحقيق او في اصل الذوق والكشف انه لا ينقص استبطنا

في بعض قول النظم ان كبره في بل للشيخ مجال ذلك الحكيم والوقت لا يشبهها
 وان كان هذا ايضا منها ولعمري كل منها ما جرى ان تحركه الباطن من الشايط وانه في وقت
 العلم اجساما من اجزاء النظم على الحكيم من مصلحتها ما هو والكبر ما ذكره الشيخ
 البرهان في كتاب الاجزاء في كتاب التبريد كناية بعض الاشياء الواقعة لبعض المتعقبات والاشياء
 وفيه بعض العقوبات في نفسها وفي غير ما وانهم ليسوا المرقعات والتحدوا من الحقائق سرعات
 وربما ينفقوا القاطن من خرد من الطامات فيظنون بانفسهم خيرا ويحسبون ان كل سودا
 تربية ويؤمنون ان المشاركة في العلوم يجب للشامة الحقائق شيئا فاعرف حركته من
 بين شرح الورق فقولنا ايضا ان قد ان اقدم من الساب الفان ولم يحكم على اسبابة الا
 الساب الفان لا من سائر في اوقته في عرياء ولا سمته او سائر في سائر في عرياء
 وميرد وقول الساب في اللان والادوار الدينية كلها قد حدثت وصفت لا التوضيح
 فانه قد انقضى بالحكمة وبطلان العلوم لا يدرك من بعد العالم وان كان عالم سونا فاما
 فساد في سيرة لا في علمه في عالمه على علمه على العلم والاعمال الصوف فانه عبارة
 عن كبره القلب قد استحقاق ما سوى الله وحاصله يرجع الى عمل القلب والمواضع فيها
 العمل فان الاصل والحق في علمه في ذوق قوة او كبره ان هذه السيرة يورثها ان
 من كلام الشيخ فيهم انه من اصل الذوق والمشاركة وتوهم لا شعاع من الساب في القوة
 في كلام الشيخ في هذا ما دحضه وعاو من كلام الشيخ في كلام الشيخ في كلام الشيخ
 به الشكوك الخالية انه ربما كان من هذه درجات الوحدانية في حركته لا بعد ان
 يرف الطبيب المريض درجات القيمة ويعلم الفان درجات الدلالة وان كان خاليا عنها
 فالعلم في وجوده المعرف في كل من عرف النبوة والولاية كان نبيا او وليا

في الماشرات كما عرفت وكان وقع من الشيخ من قبل ان يغيب الناس من علمهم
ان بعض الناس يتبعه الغرضية فصولا للحواس وهذا كثر من ذكران فغلبوا في ما يعبر
بذلك بطريق الاحوال والبلور والبرص حتى يغفل عن الشيء به بعد وضع عقل الحقائق
والتميز في الازالة والعرضي والخر والتعذر والمحال ان تدافع عن اخذوا لك عرض اخر
تقطع لغرضنا وما يدل على ان مراد هذا الكلام ليس طلب بيان الحقيقة والصورة في
الحقيقة لانه امر خارج انه قد ثبت بانك في هذه الحقيقة من وجوه ان هذا الكلام
ذكر في اليوم عند نال الكلام مودة التي عاودت في نفسه قوامه وكون تدقيقه اليوم
شكل صعب بل اصعب كحاجة الاصطلاح لا يعيد اذا ارتكبت مثل تدافعي اسم زكي
مثله والمحال ان يطلب من انبات امر اخر في الموجود من حيث هو موجود مدارك الانبات
وضوح منبارة واثمة بين منبارة عاودها لا يتبع منزع من النصف وفترة فيكون
على انه يمكن ان يتبين ان حقيقة ما معلوم ولاستحالة ان كتاب انبات تدافعي
كثير من الباطن ان في العلم ان حقيقة ما معلوم ولاستحالة ان كتاب انبات
هذا الكتاب وبعض الناس يقولون ان كان في جانب هذا الكلام يمكن ان
يقع من الباطن وكلام الشيخ في بعض المراتب ولاستحالة ان كتاب انبات
يشترط لانه لا فائدة فيه واعلم ان باجماع كثير من سماعات تعاليت الشيخ ان
مودة التي ارتمت اذ وجدت المراد من علم الموجود في الموضوع للنهي اخر فيهم
نظير الموجود ان يكون المراد من هذه سماعات تعاليت في موضوع الترفيع وهذا ما يفهم
من بعض سماعات من جهة ان المراد من موضوع الترفيع وهذا ما يفهم
وما ذكره هذا القيل قوله ثم اذا كانت امر اخر موجود في الموجود دائما في الحقيقة

[illegible]

بشيء من العرض الجوهر دعاليه الاشكال الواحدة الفرق بين العرض والصوره
الصوره انه موضوع ذاتي كونه المعلومه ان شئت فقل لا يقول اولاً لشيء الجوهر
الذي حقيقة ذاته يوجد من غير ان يكون في موضوع البتة الحقيقة ذاته لا يوجد في شيء البتة
لا يكون منه وجودا ويكون من ذلك حيث لا يمكن مشاركة اياه في وجوده والفرق
هو انه لا يكون له وجوده من ان يكون في شيء من الاشياء بهذه حتى ان يمتنع له التكامل
موجوده الا ان يكون له شيء يكون في ذلك الاشياء بهذه الصفة فادراك الاشياء على غير
شيء ذاته حقيقة مستغنى عن ان يكون في شيء من الاشياء كوجوده في موضوعه وشر لا بد
لأن ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة في كل احواله والمعرض اذا من الممتنع
كون في واحد من هذه حقيقة في الوجود لان يكون في شيء من الاشياء البتة بكونه كاشف الموضع
ومنع ذلك بكونه غير محتاج لان يكون في شيء من الاشياء بكونه كاشف الموضع غير من
الاشياء موضوع وجوده ذكر بعض البيانات النافذة في العلوم الدقيقة في نفسها
غير ان اذا كان في الجوهرية ان لا يكون في شيء من الاشياء البتة كاشف الموضع لا لا يكون
في كاشف كاشف موضوع في شيء من الاشياء كاشف في شيء من الاشياء البتة كاشف الموضع
فان كان في شيء من الاشياء غير كاشف كاشف موضوع وجوده ان كان في كاشف كاشف الموضع
كاشف موضوع ثم لم يكن في شيء من الاشياء واللغة العنصرية اخرى انه موضوع في كل علمه في
الجنس او غير ذلك فاشي عرض ذلك ان الجوهرية لم يكن لها ان في العنصرية في شيء
بما لا يكون موضوع في ذاته في نفسه كاشف كاشف الموضع لان في العنصرية في شيء من
موضوع في ذاته في نفسه كاشف كاشف الموضع كاشف كاشف الموضع كاشف كاشف الموضع
فمعرض فان لم يكن ذلك فمعرض له بكونه ويعبر عن الراس ان في العنصرية في شيء من

ان الشيء اذا قيل في شيء من غير ان يكون في شيء من الاشياء كاشف الموضع اي على انه موضوع
لا يكون فان كان موضوع ان لم يكن كاشف في جوهره كان في المذهب كاشف كاشف الموضع
كاشف الموضع ان الشيء اذا كان في نفسه غير حقيقة لا موضوع البتة هذا الذي هو في ان كان في
او غير موضوع وان كان في نفسه كاشف في موضوع يكون في شيء من الاشياء كاشف كاشف الموضع
والتي ان من سمع هذا لم يفت على ان شيئا واحدا يكون جوهره وخصا فخصه بالانفصال
وما يوجد له وخصا له انه ذكره في فصل في الامور است السلسل بها اما في شيء من الاشياء
وغيره من غير الاشياء في بعض من اخرى فاما من الكلام كل منها ما يدل على ما وخصا له
ما فصلنا ذكرنا وتعلينا استنبط لا تخلف ان اعرف المشايخ بهذا ان يكون في
الجوهر وجوده وخصا له في ذلك لا يستلزم لانه لا يتم كون الجوهرية في
عرضه ولا كاشف كاشف كاشف الموضع في نفسه بعد مودة واثبات حقيقة المسائل وعدم
كل ما في الايمان الخارجية وتحقيق ان التفرقة ظاهرة بل في كيفية وشد كاشف كاشف
لا التحالف بالانفصال وانما الحقيقة وذلك لا يرى كيف في ذلك في غير كاشف كاشف الموضع
والتي منهم بعض على الجوهرية وجوده الخارجي كاشف كاشف الموضع في نفسه ولا يعيب
حقيقة الجوهرية بل في حقيقة في البات الشا وغير ما يعبر بهذا والباس في نفسه مما
وقع في الالهيات ومع ان يستعمل سائر هذا التفرقة من الحوادث التي لا ينعرض
التي في الحقيقة ذكره في فصل في العلم وانه عرض واما العلم فان في شيء منه ذلك ان العنصرية
ان يقول ان العلم هو كاشف من صور الموجودات مودة في موادها وهي صورها وخصا له
فان كان في موادها عرض اخرها فصورها كاشف كاشف الموضع فان الجوهرية في جوهرية
جوهرية لا يكون في موضوع البتة ومهنية محظوظة استلزم استلزم التعليل بها او

عنه القوة مودة وهو الهوى والباطل ان يسل يقول فالهوى انما يتركه وذلك لانها فيها
يريد وجوه العقل وهي مستعدة اينه يقول ان جوده الهوى وكونها بالفعل هو السبب
انه جوده مستعد كذا وهو الهوى الى الهوى ليس عليها بالفعل شيئا من الاشياء بل بعيدا لان يكون
بالفعل شيئا بالهوى وليس جوده بها الا انها امر ليس موضوع فهو سلك انه امر ليس
يترجم منه ان يكون شيئا بفعل العقل لان هذا عام ولا يصير له بالفعل شيئا بالاله العالم ثم
يكن له فصل حقيقة وفصل انه مستعد كل في صورة الى العقل ثم هي استعدا فان كان
ليس بها حقيقة للهوى يكون لها بالفعل حقيقة اخرى بالقوة الا ان يتركها حقيقة من سلك
يصير ذلك بالفعل ويكون في نفسها واجبا وجودا لها وهذا حقيقة هي الصورة في سلك
الهوى لا يترجم الحقيقى اشبهه بسبب الباطل لا يوجب فصل من سلك المركب لانه جوده
ما يستند من سلكه ما هو كذا على طريق الكل والاشد به من سلكه كذا الكل على اخره فلا
تصوره انما هو ضرب من التمسك الغاية في بعض الوجوه وبفصل الحقايات وبفصل التعلمات
والاخراد والاشبهها وعما يانيا يصير قوله وليست الهوى في نفسها كذا كذا في سلك
وهو سلك على كل حال فيه فية وحكمة قوله فلا شيء في نفسه ثم سلكه وفي قوله سلكها
ان جوده بها هو كذا كذا المراد بها جوده الهوى اذ ذات الهوى وحقيقتها ومثبتها وكذا
ما هو كذا ومثبتها وكذا كذا المراد بها جوده بها اذ جوده بها التي يصدق عليها ما
يقول الحقيقى لشيء اليها او كذا المراد بها جوده بها اذ جوده بها التي يصدق عليها ما
الحقيقى لشيء اليها او كذا المراد بها ما يكون من قبل الفصل وحصل النزاع والمخصص في سلك
وكذا في كل منها مواضع ونحوها اقرافهم كما عرفت مرة بعد مرة وهم يترجم على
كيف ومرجوا بان هذا السبب خارج عن الجوهريه والادخل في ذاتها وعما يتركه الهوى

لا يغيره الحقاية انية الباطل وللازوم كونهما واجبا والحاصل ان ما ذكره من سلكها
كل كذا تواترات من قبل المعاني للرب والاشياء في سلكها ما ثبت وما ذكره بقوله علم
انه يصدق ما فصلنا سابقا وانما كيف في نفسها معدومة وبالقوة حقيقتها الى بالفعل
هي الصورة وقد عرفت ان الصورة والتجلى في ضمنها والمتحقق كقيمتها وفعلتها ما في عن
ان يكون عاقلا ومركبا بالبيانات المختلفة للوضوح وقوله عا انا جوده حال الجوهريه
من سلكها لا يغيره ولا يغيره وعما تركناه في فهم قوله ثم قال بولا ان يصدق الكل ليس
بحر الوجود والحاصل ان بناء هذا قولهم لا يترجم مجرد ولا ترتب عليه ما قصد من قوله
فانما ثبت عن الهوى عا جوده اذ يترجم عا جوده لا انه مستعد لكل شيء وما ذكره قوله
والمتحقق انما هو بالبيانات الجوهريه كما ترك كيف والجوهريه بالنسبة اليها عا جوده من قبل
المتحقق بخصيص بها على تقدير سبب وجوبه وتخصيصه في هذا الابدل على ما سلكنا
من قوله فاذ ثبت عن الهوى اذ وفي قوله ليس من نفس الهوى مطلقا لنفسه واستغنى
وعا جوده جوده في كل الظواهر وعما الوجود الاخر لا يغيره ولا يغيره بالفعل لما قصدنا
ولا يترجم عليهم اذ كتاب عينيه الوجود لعل انهم اذ عرفت ذلك ولا يترجم عليهم كما عرفت
مرة بعد مرة وقوله الهوى لا يغيره الا انية اذ ايم كذا وانما الهوى الى الصورة
بما يتبين الى ليست الى الجوده وليس النفس كونهما موجودا اذ جوده موجوده الى الجوده
يعين عليها اني هذا الكلام ليس بحاجة ذاته الى الصورة وانما صدق على شيء يكون
تحتاجه ذاته لاشي آخر اذ في صدق هذا الكلام عليه يكون تحتاجا لاشي آخر من قبل
العدل والاسباب لا يغيره ما على النافذة عا جوده اخر وسياقات اخر مغلطة ولا
يترجم بعض محدد على بعض الحقايات وعما يانيا وفصلنا يصير قوله اذا كان واحد الجوهري

تقبل ذاته انه مدخل لا مدخل وجوه متعلقة في الموضوع كل كنه يصير تحفة في البطالة
على البيان من العلم في ايدى احوال وبنات متعة لان كان ما قد ذكرنا وشبهه
وعلمنا بما هو في الشئ كل بل وبيان هذه الايام بل كنهية شبيهة بطفه وطفه وطفه وطفه
لا الوديان ودرجات الاطراف بغير كنه ان هذا الشئ كل بل كنهية شبيهة بطفه وطفه وطفه
عنه الاخذل والاضاف وكان هذا الشئ كل بل كنهية شبيهة بطفه وطفه وطفه
والكثف والاكثف من الحمايه والغفاه كونه من الشئ كل بل كنهية شبيهة بطفه وطفه وطفه
ورثه لا الغفاه التحيين والتحيين والتحيين والتحيين والتحيين والتحيين والتحيين والتحيين
فان سيم من الله في القدر انه سوي عنه اصل القدر والبطان كان الشئ كل بل كنهية شبيهة بطفه وطفه وطفه
من لطفه الشئ كل بل كنهية شبيهة بطفه وطفه وطفه وطفه وطفه وطفه وطفه وطفه
تدقيق كتابه ونقص الوصايا الواثقه فيه بقوله فلا منجى الا اسلمه مني فكم طرفة العين
وموجب له وانه وكله الماسين منه كاسبه في كل ما في الكتاب ولقد اخطانا وندنا
في بعض من المباحث اصل المقدرة في البطل والعقب جود ما وقع من بعض الناس
الكاملين فان كلنا صادرة افيطنا وان بعضنا معه انقضا اذ لا معنى للمنت
ولا مانع لما على لاننا في كل طرفة من طفات العبر لسبح القوي هذا بل الملك الروم
قد لا احد اعلم فالحمد لله الذي من نعمه ما في العباد وخصنا الله افضل انقضا الا اننا
واجبنا من هذا العقب اذ في جانب ذلك الشئ كل بل كنهية شبيهة بطفه وطفه وطفه
لما وردنا عليه الكل بقدر المدا على ما هو الحق وكان الرضى بطل الحان وبطل الحان
ففي ارضه في بعضه على السبق والارادة لا تصور في ما يعني هو ان يكون خالصا في
الحق والارادة الطمان وكل ذلك وكل كنهية شبيهة بطفه وطفه وطفه وطفه وطفه وطفه وطفه وطفه

بطان

واذ قد وقع هذا الكلام في كتابه حكمه الاشراف وبعض كتب اخر من التبركات والبطان
وبعض آخر من بعض الكتابات والكلمات والبركات والافعال وكما تعلم من قوله
كيف وافعال الفاعل الواحد فيهم كما هو المشهور وكما علمنا في كتابنا على اعظمها واثبات
نصفها ان كنهية من بعضنا مشهورة متفق عليها في شئها بعض الناس في بعض الناس في بعض الناس
وكما علمنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا
وكماد رايه وسببا فانه يعلم انه في هذه الحقايق والمفاهيم في بعضنا في بعضنا في بعضنا
وكما علمنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا
حكمه الاشراف في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا
ترتبه كما يعلم من شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
يعلم الحق كما علمنا في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
من العلم ان كان في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا
العلمي ان في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
على عصية فاعلمنا في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
هذا الشئ كل بل كنهية شبيهة بطفه وطفه وطفه وطفه وطفه وطفه وطفه وطفه
والخالد في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
من العلم ان كان في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا في بعضنا
المعنى من شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
اعلمنا في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها

حصل في العلم مرتبة اخرى مفصلة بتميزه بالذاتية عن الاول التي هي تلك التفاصيل ^{حفظ}
لها اجالا ولبا بين المرتبتين من الحاسيات ان ترى جاذبة ثم تحقق وتقوم بحق
العلم بالماضي بالتميز الذي له اجالية وبعد التحقيق حاله اخر يحصل الاله بالذات
ان بعد ما تملك الجاذبة حاصل في الحالين معا فالله الاول في شبيهة العلم الاجالي
الاشبه بشبهه العلم التفصيلي لا يخرج عن شدة العلم الصحيح فيكم بان الشيخ لم يرض بهذا
الحواشي العلم الثالث الذي ذكره لا يكون كسائر الصور بل بيبس عليه حلقا للعلم
المفصلة الحاصل ان عند الشيخ الصور ان شدة العلم وان لم يحصل اللغات لها
والحاصل ان لا يتعد الصورة اصل كسب اصل الحصول ايضا مرتبة هذا العلم على حقا
من كلام الشيخ والوجه بالبيانات كما ترى من المعارضة عاقد من الشيخ في هذا الباب
اخر لا يرضى بهذا اصلا ويطلب ان يعلم ان علمه لا يمكن المناقشة عما ذكره
اللام من وجه اخر ولرجح لما كان فيه الحاصل ان الكفاية مرتبة علم الوجه المعارفا
بشكل هذا العلم البسيط الذي عرفته له الاطنين النفس من حيثية ووجه بانية
هذا العلم من العلم بغير ان هذا ايضا من قبل الصفات والاورض والمالات للعلم
وهذا ايضا من تفصيل من نوع آخر ولا سيما بالنسبة الى الواجب
ترب عليه وذا ذكره الشيخ في تعليقاته من قول الاول بسيط في غاية البساطة والتميز
منه الذات من ان يلحقها بتميزه او حله بانية او عقليه على حرمه ثابت عاقد
وتجرو ذلك الوحدة التي يوصف بها ليست شيئا على ذاتية بل هو معنى سلبى الوجود
وذلك الذي ازم الى وصفها حتى من لوازمه هي جاذبة عن تلك الذات وكل
ما سواه فلا يمكن ان يتوهم انه ذلك الوجه لانه محلول وكل محلول فذو مرتبة ويكون

المرتبة او عليه يكون شاك كثره بوجه ما وكل ما كان قبل بساطة فانية بالعلم بالمرتبة
التي تبارك لما وقع منها من ذلك النفس بل اشده مرتبة العلم بانه هذه المرتبة الواقعة فيها
في نفسه لا يخرج عن ذلك بل سكونا بالنسبة لما ذكره وحققه في الاشارات الذي تراجعه وكما
يتوهم من كلامه في العلوم الشارحة في غيرهم بل في التراجع ويعلم من كلامه ايضا في مقامات تصور
مقدرة منها ما ذكره في قوله من تسمية ذلك بقول ان كانت الصفات لا يمكن العلم بها
بعضها بعض لما ذكرت ثم قدسيت الى الواجب يحصل كل شيء فليس احد اعقاب شاك كثره في
انه لما كان تفصيل ذاته فانه لم يمتد عليه لانه ان يحصل الكثرة لانه متاخرا لا اوله
في الذات متوخة وحالات ايضا كثره وكثرة الارز من الذات بانية او غير بانية لا يتم
الوحدة والاول بعض كثره لانه لم يمتد عليه وغير اضافية وكثرة سلب بسبب ذلك كثره
لكل ما ذكره في ذاته وبعض الصفات كثره في الصفات لانه في الصفات
اشد من حلقه لانه في الصفات عاقد من هذا المقام بعض الحيات ويعتصم الشاخص
العلم في الاشارات فانه قابل للقيام والوصف لغيره من الارزام وما يكون من هذا
القبل وعنده اكثر من العلم من صفات الحيات من توجب بسبب هذا العلم من بعض
والشاخص ان صفاته الاعراض هذا المقام على الشيخ من كلام بعض متأخر المتأخرين في علمهم
الفصل الاول في بيان كيفية الاشارات في علمه ذلك كثره في الصفات
حيث قال في عقل الاشياء ونقص من غير ان يكون منها جرمه او حقيقة ذاته نعم
على بعض خواصه ما يتصوره وهو ان يكون عقلا كسب الصور الباقية من تعليمه ولا
تفعل ذاته وانه مبدأ الحيات تفعل من ذاته كل شيء وذكره في الفاضل بعد هذا القول في كلامه
الاشارات في شرح الاشارات يحوم على كلامه في صفاته هذا الموضوع من المعارضة ومما

يلزم له من الجمع ان يخرج كلام الاشياء من على القديم متعارفة العلم العالم كقولنا العلم
مازوجه له من كون الصورة المعقولة في الخارج والمحال ان يكون كلام الاشياء كقولنا
فيما ارادنا ان نعلم في الشعار من الكثرة والربوبية العنصرية من عزمي لا سطر العباد
على البت ان يصح بوجه ان نعلمه للعلم الذي يكون فيه ويكون في غير ما بين ان نعلمه ان يصح بوجه
سببنا في علمه في نفسه في ان هذا الامكان قد عرفت بغيره على ان هذا المعقول الذي
نظننا من ذلك ولا سيما اذا انعم اليه بانعقده على ان يكون له رتب نظيره لك من هذا
كل ما يقبل فانه ذات بوجه معرفتها بالعلماء المتغيرة في شئ آخر وقول العنصرية المعقولة
فيكون ان يستفيد بوجه ان شفا وكون الصورة التي يتبينها كالتفكير صورة الساتر الساتر
ان من الصورة اوله لا لا الله العالم ثم يصير لها صورة في الخارج شئ متصل بسببها كقولنا
وجب ان يكون بانعقده واجب الجمع من العلم الذي هو ان نعلمه ان نعلمه في هذا المعقول الذي
اصل الكلام في قوله ان ذلك لا لا الاشياء من ان نعلمه ان نعلمه في هذا المعقول الذي
واسي ان نعلمه في ذلك واجب الجمع ان يكون من العبادات على علم الوجه المعقولة
العالم على الزمان والدمر ان يصح في الحقيقة في العلم ان نعلمه في الحقيقة في العلم ان نعلمه
وما يكون عقبة المعقول في هذا الفصل ان يصير من البريات وسببنا في هذا الفصل اللاتقي الذي
في كلامه في الحقيقة في شئ من الشئ في بعض فصول النظم الثالث من نعلمه ان نعلمه في ذلك
منها ان ان يقول ان كل الكلام في العلم السابق من الواجب وفيه الا في شئ من
ذلك الكلام في ترتيبه في تباين معقولا فصانه وذلك في الحقيقة ان يصير من البريات وسببنا
على ان كلام الاشياء في غير ما نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
او يكون في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان

منه الحقيقة والاشياء في شئ من الشئ في بعض فصول النظم الثالث من نعلمه ان نعلمه في ذلك
لا سيما ان نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان نعلمه في اول العلم ان
كلاهما في الخارج الصحيح بوجه من العلم ان نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
المعقولة التي غلبت عن كل شئ من العلم ان نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
صحة كل فائدة فائدة مقدارها ان لا يكون واحد من عبادات الاشياء حركيا ومركبا
وما ذكره من كلامه في شئ من الاشياء ان نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
تعمل الاشياء في نفسه ليس من العلم ان نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
بحال ان كان شئ من الاشياء ان نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
بما يكون بحال ان لا يكون العلم ان نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
منه المتعلق في شئ من الاشياء ان نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
لا يربطه من ان انما العلم ليس يكون من نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
المعقولة في شئ من الاشياء ان نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
كونه حركيا في شئ من الاشياء ان نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
يلزم ان مراده من نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان نعلمه في اول العلم ان
انما رعايته وجدان وانصاف من علمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
التفصيل وما يمل على ذلك ان الشئ في هذا الفصل الذي نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
بوجه من علمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان نعلمه في اول العلم ان
ان احكامي من العلم بالحدود من نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان
من المعقولة بل العكس كانا نقل صورة بان نعلمه في الحقيقة في شئ من الاشياء ان نعلمه في اول العلم ان

المعقولة

لا اعتناء لها لان يوجد بها كون وحدت متعلقاتها ولكن عقلها قد وجدت في العقل
الاول الوجه الوجودي هو متعلق ذاته وما يتبعه ذاته ويعلم من ذاته كغيره من الكائنات
فقد صرته المتعلق بحدوده الموجودات على نظام المعقول عنه لا على انما يتوابعه الصفة
التي هي الامتحان على كل حال على نظام الحقيقة الوجودية ذاته عقله عالم بان هذه العالمية بعض ما يتوابعه
على الرب الذي هو خيرا ونظاما وحاسا ذاته التي هي مبدأ لكل نظام غير حسي كغيره
نظام الحقيقة كغيره كغيره لا يتحرك لا يثبت من حيث ذاته لا يتغير عنه اليه ولا يثبت
ولا يطيعه فبذلك ارادته التي هي نفس كغيره من القوى فخرج قصد الى عرض كان متبادرا
ما اعتناءه في الاشارات من قوله العبرة العقلية فيكون ان يستفيد من العبرة الخارجية
وخاصة بغيره العبرة او العالم او الحقيقة او العرض او المعقول انما الذي يربط على الكثرة
في ذاته والحاصل ان يعلم ان هذه الصور المعقولة السطوية غير هذه الموجودات التي رتبته في هذه
الشقوق هذه المرديات اعلم ان العقل وان لم يكن من الحجب انما هو العقل الذي هو على سبيل
ادعاء المروج مما يربط على تصديقه ان الشيخ قد عرفت ان العقل انما هو متعلق بالوجود لا
لكن انما كانت له في هذه صور كثره كانت كثره العبرة الى اعتناءه انما كانت
وكيف يمكن ان يكون له ان عقله له ذاته ومنها عقل كل واحد يجعل له ذاته على عقله
بعد ذاته فتعقل ما بعد ذاته متعلق له ذاته وطبي انما بناء على فهمه من الفاضل قوله هو
تفعل الاشياء ونفعا كما يتبعه من الفاضل وحله عليه بغيره قوله ولا يظن ان
لو كانت آه بناء على فهمه من الفاضل قوله هو تفعل الاشياء ونفعا كما يتبعه من الفاضل
لعله ولا يظن انما كانت آه ولا يتبعه ولا يحسن وكيف ومن هذا يفهم ان الظن لا يثبت
لا كثره الاخر من كلامه غير صحيح الظن المسمى لكثرة الصفات وما شابهها وقول الشيخ

وكيف يمكن ان يكون له ان عقله له ذاته ومنها عقل كل واحد يجعل له ذاته على عقله
الشيخ من الكلام في الكثرة من الذات لا الصفات وان كان كلامه هذا فيهم كغيره من كلامه
لعله ان المعقولات والعقول بعد ذاته انما يتوابعه على نظام المعقول لا على انما يتوابعه في ذاتها
او اليها انما يتوابعه الذي يكون له من الصفات على الرب بعضها قبل بعض ان كانت حقا
لا يتقدم ولا يتأخر في الزمان فلا يكون هناك اشغالات في المعقولات انما يربط على ما قصدنا انما
ان هذا الكلام من المقامات هو ان الظن المعقول له ولا يظن انما كانت آه مثل غيره
الرجاء الاول في هذه المعقولات كغيره من القوى فخرج قصد الى عرض كان متبادرا
المعقولات آه ومنه من قبل العقل كغيره من الكلام على نظامه فربط على ما قصدنا هذا الفاضل من عدم
القيام وعدم الضيق او عدم الخوف في الواجب ان لا يتقدم الكثرة الاخرى على غيرها
والكلام في انما يتوابعه من المقامات هو ان الظن المعقول له ولا يظن انما كانت آه مثل غيره
مع ان كثره صفاته في المقامات علم القيام العرض حجابا وحقيقة وما شابهها واما
ان من الكلام من انما يتوابعه من الشيخ في هذا المقام بناء على ان سابق العبارة في غير العبارة هو ان
منها وان يعلم من ان العبارة غير بعيد من الفاضل وانما كان المراد ما فهمه من الفاضل
تفعل وحله عليه كغيره من المقامات هو ان الظن المعقول له ولا يظن انما كانت آه مثل غيره
وكما لا يتوابعه من انما يتوابعه من المقامات هو ان الظن المعقول له ولا يظن انما كانت آه مثل غيره
بقوله وكيف يمكن ان يكون له ان عقله له ذاته وقول الشيخ من غير ان يتوابعه من المقامات هو ان
لطفه من انما يتوابعه من المقامات هو ان الظن المعقول له ولا يظن انما كانت آه مثل غيره
في ذاته وهو مدعي قول الشيخ حجاب كثره لاداءه في الذات وقول الشيخ انما
وكثره الكوادر من الذات سائبة او غير سائبة لا يتم الوحدة كان مجرد قوله الشافعي غير

و سوسطی

۱۱۱

الى

میں

من قبل الحسن بن بشير فإنه لم يقع مثله في الشافعي في الطريق من البيان وهو ترخصه لهذا
فيما نحن فيه وذكرنا أنه إذا ردوا والحكاما وشتمنا لا ينعض الاحتمالات التي هي
من جانب الحق وإنما الله هم احفظنا من كل عذر ذلّه وتخصه وكيف الحكماء
الذين ليس في المقالة الأولى على العلم بالناس في الآثار العلوية بفضل
الدينيات وإنما ما عرّفه الحكماء يجب أن يعلم أنه ليس إلههم أن يقبلوا الأنواع على حقيقته
كأن إلههم ما رتب عليهم عدم من إمكان سلب الفصل التاسع وكثيراً ما رآه إذا كان
إلههم لا كيف يمكن أن يعبدا كما هو أو العاود أن ينعضه الأصابع الأربعة من الزواجر
والأدلة أن ما يجب أن يعبده على شدة إلهه أن لا تقوم عاتقه بحسب المطلق وما يجب
أن يعبده على سلب البعثة الوحيية وأنه يقدم رباً على استنساخها من المفهوم التام وما يجب
من أن لا يعبدهم سبحانه ولا كانت في التفرقة بين المكان وعدم قيام الربان على الأفعال
وعدم القيام ولا سيما إذا انضم إليه بديت أخرى فلا سلم والأحرار الأصحاب على الصواب
حسب الظاهر نفعه بحسب الشئ أن لا ينعض الاستعدادات لا سيما إذا كان استعداداً
نوعه ما هو قولنا ما يذكره الحسب بل كسب النوع بل كسب النوع بل موقوفه بوجه عامه كون
سببه غير ممكن وإنما ما تقوم الربان على استنساخه وإن لا يكون بعض الاستعدادات التي
أنفادها ربنا على استنساخه وكان من الشئ في نفسه الحكماء ونفي ثقب الأنواع على حقيقته
سواء في العارفين أو غيرهم وإنما يوضح المقام وبسطه ما في الحارز على وجهه كون سببه
غير ممكن وإنما ما تقوم الربان على استنساخه وإن لا يكون بعض الاستعدادات التي أنفادها
ربنا على استنساخه من الشئ في نفسه نظراً إلى دعائه وأثاره ورسومه وإن لا ينعضه بالآثار
التي لا يبرج وإن لم يبرج معنى أن سره في بقاء المكان ويكون سبباً وكان عرضاً

کمال جہانگیر

بل لا تخف العجا كما ذكر الشيخ الرئيس شفا استطاعه احسان الالباب الحق الا لرب
 الصادق السعدي البو السعيد في الحجة والا في العجم الحقيقه الزورية المرتفعة الطيبة وب
 وتوضيح الاباء وابيت في اجناسها لعلها يكون سببه شاك وحفت لاشاك بركة الجبين
 الكرمين المكنونين زادها ما اشد شرفها ونظما وكرهه ما اثر ادا حده واعانه ولا سيما
 اذا انجبت وانفق شاك وشاك فيما اللذان شرفا شرف وهو يقتضيه بالثرف بلونها
 وسعادة الحول والوجوه وديني الرعا والادوية شيئا في حوالها العلم منه وهو ليعتبا
 ولواحقها في شرفك بركات بكتك بحسبهم وروية نيك الكرم ودفعا الكرم
 حرمه ووقتنا لشكر العافية وادام لنا الشرف بالخرال كتم وقوه الرب سيم ودر ضا لقا
 من سعادته ذلك الشرف السليم انت وفي ما يذنا ومن يلقى بعض العرايات رطو نام
 التوى على بجالي ومعا في العلم هذا الدعاء بكت الاباء والعرايات عليك والحكا
 والحمد لله والواخر اوطاهم وابطاهم ودفع العولس من كرمه والاسلام
 السلام بالانفود اله البصر العتوبه لا اله الا الله العلي اعظم
 وسنة المبعوثين اودع المظالم الباطنة طبع علمهم
 والناظرين باهت الشرف للعل الي العشر من شرف
 في السيل الزم مرا ارسنهم ادام الله بركاتهم
 وعلا لعل اداه عاروس في العار العار
 في شرفهم بالجو الطير من شرف
 في شرفهم بالجو الطير من شرف

كتاب في
 مجلس راني
 ١٣٢

سید زین العابدین و اهل طایفه اعمام

[illegible][illegible]

This image shows a fragment of a manuscript page from the Voynich manuscript. The text is written in the characteristic Voynich script, which uses a variety of symbols including circles, lines, and dots. The script is arranged in several lines, with some words appearing to be separated by spaces. The paper is aged and yellowed, and the ink is dark. The overall appearance is that of a historical document, though the meaning of the text remains unknown.

75. 125

512

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

5

